الركائز السبع

الأسباب الحقيقية لاضطراب الشرق الأوسط

الباحثون

دانييل بليتكا مايكل روبين

فلورنسا جوب ثاناسيس كامبانيس

بلال وهاب مايكل ايه فاهي

براين كاتوليس

تحرير

براين كاتوليس مايكل روبين

المكتب الصحفي للمعهد الأمريكي
لأبحاث السياسة العامة/واشنطن

ترجمة

حسام نبيل طه

مركز الرافدين للحوار

الركـائـز السـبع

الأسباب الحقيقية لاضطراب الشرق الأوسط

الركائز السبع
الأسباب الحقيقية لاضطراب الشرق الأوسط

الباحثون

دانيل بليتكا مايكل روبين

فلورنسا جوب ثاناسيس كامبانيس

بلال وهاب مايكل ايه فاهي

براين كاتوليس

تحرير: مايكل روبين وبراين كاتوليس

المكتب الصحفي للمعهد الأمريكي لأبحاث السياسة العامة/واشنطن العاصمة

ترجمة: حسام نبيل طه

الطبعة الاولى، بيروت/النجف الاشرف، 2023

First Edition, Beirut/Najaf, 2023

مركز الرافدين للحوار

Al-Rafidain Center For Dialogue

R.C.D

ISBN: 978 - 1 - 77472 - 197 - 1

يوليو/تموز 2023

الركائز السبع

الأسباب الحقيقية لاضطراب الشرق الأوسط

الباحثون

دانييل بليتكا — مايكل روبين

فلورنسا جوب — ثاناسيس كامبانيس

بلال وهاب — مايكل ايه فاهي

براين كاتوليس

تحرير: مايكل روبين وبراين كاتوليس

المكتب الصحفي للمعهد الأمريكي لأبحاث السياسة العامة/واشنطن العاصمة

ترجمة: حسام نبيل طه

مركز الرافدين للحوار
Al-Rafidain Center For Dialogue
R.C.D

الفهرس

مقدمة المركز

يحرص مركز الرافدين للحوار (R.C.D) على انتقاء كتبه المترجمة من بين الدراسات ذات الإطار التحليلي والدراسات المتّسمة بالشمول والعمق في تحليلاتها، وطرحها الحلول المناسبة للمشاكل التي تعاني منها شعوب المنطقة. وتتلخّص فكرة هذا الكتاب في بحثه عن إجابات منطقية لكثير من الأسئلة التي تدور في أذهان الباحثين والمتخصصين في شؤون الشرق الأوسط. لماذا تضرب الفوضى أطنابها في المنطقة وتسبّب الاضطرابات والتخلّف والانحدار لدى أبنائها؟ كيف تؤثر الأيديولوجيا والسلطة والعلاقات النفعية بين بعض الفئات في ترسيخها وإعادة انتاجها تاريخياً؟

ويُقدِّم المؤلفون عملاً عظيماً من خلال إجراء تحليلات مُعمّقة لعلل الشرق الأوسط ومشاكله، مفتّشين عن أسبابها ومستجلياً موجباتها، بعيداً عن الإجابات الجاهزة والبديهية السائدة بعد ثورات الربيع العربي 2011. أعدّ الكتاب مجموعة باحثين، أوجزوا فيه آخر التطورات والمعلومات والإحصائيات عن بواعث الخلل الكامنة في البنية الأساسية للأنظمة المختلفة، وناقشوا صياغة السياسات التي من شأنها المساهمة في استقرار النظام وإشاعة الديمقراطية والتسامح وتأسيس ما يُسمى بـ(الحكم الرشيد) الذي يكون أكثر كفاءة مما عليه المنطقة من استبداد، وغياب «الشرعية» عن حكومات العالم العربي التي طالما واجهت المعارضة بسبب ذلك. مع اقتراح الإصلاحات التي من المفترض المضي بها، وأن تشمل التعليم ذي الجودة المتدنية والمخرجات الضعيفة، والخدمات الصحية العامة التي لا يزال مستواها منخفضاً نتيجة سوء الإدارة، والتركيز على التوصية بـ(الحوكمة) لمحاربة الفساد المالي والإداري وفرض الشفافية والمساءلة الوطنية وبناء هياكل الحكم المتكاملة رأسياً، وتنمية المواهب والخبرات الوطنية.

وشرح الكتّاب تأثير الإسلام والتيار الاسلامي المحافظ في خضم تلك التقلّبات، كما بحثوا تفصيلاً وبحرفية عالية موقع الأيدولوجيات القومية والدينية وغيرها، ودورها في التخفيف أو تعزيز الاضطرابات التي أُبتليت بها منطقة الشرق الأوسط. فيما استقصى

أحدهم إجابةً لسؤالٍ مفاده: لماذا شكّلت الجيوش العربية عامل تَزَعْزُع طويل الأمد؟ مُحاججاً قضية عسكرة المجتمع ودور المؤسسات العسكرية غير المُسيطر عليها مدنياً في إحْداث المخاطر السياسية، وعدم تأمين المستوى الكافي من الأمن القومي. كما خصّص آخر مساحةً واسعة من كتابه لدراسة التحديات الاقتصادية في المنطقة، والجدال حول إنه على الرغم من كونها تُعد غنية نسبياً لكنها في الوقت نفسه مرتعاً للفشل واغتصاب الثروات ونهبها من قبل قلّة قليلة ومنطلقاً لتصدير العنف وتغييب المرأة عن سوق العمل.

إن التشخيص العلمي الصحيح لأسباب المشاكل المستعصية التي يعاني منها سكان المنطقة، يُعد مفتاحاً مثالياً لحلّها. وقد عمل المؤلفون على ذلك، وأخذتهم رحلة البحث عن تلك الإجابات المعقولة والواقعية إلى الخوض في تفاصيل الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية للشعوب الشرق أوسطية.

الأسباب الحقيقية لاضطراب الشرق الأوسط

دانييل بليتكا

في أعقاب هجمات 11 أيلول (سبتمبر) 2001 الإرهابية، كتب المؤرخ الراحل برنارد لويس طارحاً سؤاله الشهير «أين هي المشكلة؟»، محاولاً هو وآخرون شرح كيفية انحدار منطقة كانت يوماً منارةً للحضارة والعلم لتصل إلى هذا المستوى من الحُنق والراديكالية[1]. يمكن للدارسين والصحفيين وصانعي السياسات أن يناقشوا كتاباته إلى جانب آلاف الكتابات الأخرى الموجودة الآن حول مشكلة الشرق الأوسط الحديث. ولا ريب أن سؤالاً كهذا يبدو منطقياً؛ إذ باتت الحروب الديكتاتورية وبؤس الناس والفقر والتطرف والتخلّف والتدخل الأجنبي دأب هذه المنطقة التي تربّعت ذات يوماً على عرش الإنجازات الحضارية البشرية. فأين تُراها تكمن المشكلة إذاً؟

تخضع كثير من بلدان المنطقة والتي تعد موضوعاً للدراسات الحديثة لتقلبات النظريات السائدة. وليس العالم العربي وإيران ببعيدين عن تلك التقلبات. فقد حاول علماء الشرق الأوسط على مدى عقود إيجاد الوصفة السحرية الكفيلة بإصلاح المنطقة: وجادل بعضهم بأن الحل يكمن في جعل ديكتاتوريات المنطقة أكثر اعتدالاً، في حين تغنى آخرون بفضائل الدمقرطة. وكان الحل واحداً من نقيضين، فإما بعث التسامح في الإسلام[2]، أو تعزيز العلمانية

(1) Bernard Lewis, What Went Wrong? The Clash Between Islam and Modernity in the Middle East (New York: Harper Perennial, 2006).

(2) يعني الإسلام السياسي: مجموعة واسعة من الأفراد أو الجماعات يرون ضرورة أن يكون نظام الحكم في البلاد الاسلامية نظاماً دينياً، وأن للإسلام نظام حكم سياسي وتشريعي وجنائي متمثل في «الشريعة الإسلامية»، ويدافعون عن تشكيل الدولة والمجتمع وفقًا لفهمهم للمبادئ الدينية. يمكن الاطلاع على تفاصيل حول هذه الفكرة في: مجموعة مؤلفين، الاسلام السياسي وآفاق الديمقراطية، الرباط، مطبعة النجاح الجديدة، 2007، ص 12-15. (المركز). ويُنظر:

https://ar.wikipedia.org/wiki/ %D8 %A5 %D8 %B3 %D9 %84 %D8 %A7 %D9 %85_ %D8 %B3 %D9 %8A %D8 %A7 %D8 %B3 %D9 %8A

على طريقة أتاتورك. وإنْ كان لا بد للإصلاح الاقتصادي أن يسبق عملية اللَّبرلة السياسية، فهل نشر الاشتراكية يعد ضرورةً لتخفيف حدة الفقر، أم أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو مفتاح الحل؟ لطالما جادل الدبلوماسيون بأن الطريق إلى السلام والاستقرار في المنطقة يمر عبر القدس، إن لم نقل عبر بغداد ودمشق وطهران. ولا ننسى أن ظهور القومية العربية والتعاون الخليجي وحقوق المرأة والعديد من العلاجات الأخرى قد خفف كثيراً من وطأة العلل التي لطالما أعيت الشرق الأوسط. لكن جميع النظريات والاستنتاجات الحديثة خلُصت إلى شيء واحد مشترك: وهو أن أفضل الخطط الموضوعة لم تتمكن من تغيير واقع المنطقة. وقد أخطأت معظم مقاربات العلماء وصناع القرار والقادة العسكريون، سواء في المنطقة أو خارجها.

وبعقلية لا تكاد تختلف عن عقلية الماركسيين الأيديولوجيين، شكا بعض الأكاديميين والسياسيين الممارسين من أن حلولهم المفضلة لم تجدِ نفعاً لأنها لم تنفّذ بأمانة. بينما فضّل البعض الآخر التجادل حول الدلالات، فخاضوا جدالاً أبدياً حول تعريف مفاهيم الشرق الأوسط والحداثة. ولكنهم اتفقوا جميعاً في النهاية، ومن بينهم العديد من المحللين البارزين، على عدم الاعتراف بأي دور لسكان الشرق الأوسط في مشاكل المنطقة؛ إذ كان من الأسهل تعليق مشاكل المنطقة على الاستعمار والحدود، بَيدَ أن الانقسامات الطائفية ما انفكت تراوح بين مدٍ وجزر على مر القرون. ناهيك عن التوترات الاجتماعية وعدم الاستقرار السياسي والمصاعب الاقتصادية التي سبقت جميعاً مجيء الجيوش الغربية أو الدبلوماسيين. شيء واحد فقط لم يكن من الممكن إنكاره: وهو وجود فوضى كبيرة. ولكن لماذا؟

لم يتوقف رجال السياسة والدبلوماسيون والسياسيون عن اقتراح الحلول، إلا أن معظمهم لم يفتش في أسباب المرض. ولدى سؤالنا ما الذي يدفع إلى عدم استقرار الشرق الأوسط الحديث؟ تأتي مجموعة من الإجابات الجاهزة البديهية الأكثر رواجاً مثل أمراض الاستعمار أو افتقار الإسلام في مضمونه إلى الإصلاح لتفرض نفسها فيما يمكن اعتباره تحليلاً مجحفاً.

ضمن سلسلة من حفلات العشاء التي جرت مع بدء عملنا على هذا الكتاب، اجتمعت مجموعة كبيرة من المتخصصين في شؤون الشرق الأوسط، سعياً للحصول على إجابات. وقد أتوا من عدة تخصصات: كالتاريخ والعلوم السياسية والأنثروبولوجيا والدراسات الدينية والاقتصاد. ومن خلفيات مهنية متنوعة: عسكريون واستخباراتيون ودبلوماسيون وصحفيون وعمال إغاثة. وبعضهم خدم في الإدارات الديمقراطية، وآخرون في الإدارات الجمهورية. وما يثير الدهشة

هو أنه رغم أن كثيرين منهم قد درسوا المنطقة ذاتها لعقود، ترتفع الجدران الافتراضية عالياً لتفصل بين أولئك الأكاديميين ورجال السياسة من جهة والليبراليين والمحافظين من جهة أخرى، لتؤكد على أن كثيرين منهم لم يلتقوا من قبل، ناهيك عن جلوسهم على طاولة عشاء لمناقشة المفاهيم الأساسية. لذا كان التحدي واضحاً: ألا وهو استخلاص الركائز الأساسية وراء عدم استقرار الشرق الأوسط.

وبينما تصدرت أخبار الربيع العربي والأحداث التي جرت في مصر وليبيا وسورية واليمن جميع العناوين الرئيسية، فالحقيقة هي أن تلك الثورات جاءت في عام 2011 نتيجة مضاعفات الأمراض التي ابتليت بها المنطقة، ولم تأتِ غالباً بدوافع ذاتية. لذلك وعلى غرار كتاب «ركائز الحكمة السبع» لـ تي إي لورانس، سنحاول تحديد الركائز «الأسباب» السبع لاضطرابات الشرق الأوسط.

الشرعية

في مساهمة لمايكل روبن، قام بتمحيص الافتراضات التي طالما اعتمد عليها لتفسير غياب الشرعية في الشرق الأوسط الحديث، كالاستعمار والحدود الاعتباطية، وهما أمران يصعب إثباتهما، وغالباً ما يُسَلّم بهما على نحو أعمى كأسباب حقيقية للانقلابات والاضطرابات التي ما فتئت تعصف بحكومات الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. ولطالما غابت الشرعية عن العالم العربي وإيران، «وتاريخياً»، يشرح روبن: «أشعلت الأسئلة المتعلقة بالشرعية ثورات أكثر بكثير مما فعل الفقر ومقاومة الاستبداد».

في معظم الحالات كان العنصر المفتقَد، وهو المصدر الأوضح لشرعية أي حاكم، قبول المحكوم. لذلك لجأ قادة المنطقة لعقود للبحث عن مصادر بديلة للشرعية، فكان الدين الملاذ الأكثر شيوعاً لمن رام منهم حداً أدنى من القبول الشعبي؛ إذ تَعتبر معظم دساتير المنطقة الإسلام مصدراً للشرعية. ويذهب آخرون بعيداً نحو اعتباره مصدرها الأوحد مثل جمهورية إيران الإسلامية والدولة الإسلامية [داعش]، بفارق بسيط. وبذلك، بات التمثيل الطائفي الديني- والذي صيغ بكل فجاجة ضمن ميثاق لبنان الوطني وبشكل غير رسمي في العراق- القوة الدافعة خلف إضفاء الشرعية أو عدم إضفائها. ومع ذلك، وحتى عندما يصبح الدين مرتكزاً للأنظمة الساعية للشرعية، يُحذّر أولئك من الإفراط في التعويل عليه، خشية أن يفسدوا الدين في أعين الناس.

ربما كانت الكفاءة إذاً هي المصدر الحقيقي للشرعية؟ وبحسب روبين ليس هذا ضرورياً. فقد أثبتت الأنظمة الملَكية في المنطقة تحلّيها بشيء من القدرة على الصمود، بالرغم من كونهم، ولو بدرجات متفاوتة، مديرين غير فاعلين بل مجرد أوصياء على السلطة. ومرة أخرى يثبت المواطنون أنهم يفضلون الولاء الطائفي على القيادة الفعالة، مما يقوّض الفكرة القائلة بأن الحكومة الجيدة هي التي تؤمّن لنفسها الشرعية. ففي نهاية المطاف، يمكن للمؤسسات ذات الدعائم المتينة أن توفّر الوصفة السحرية التي تُكسِب قائدها الشرعية. لكن خارطة الطريق نحو بناء تلك المؤسسات تغدو غير واضحة في أحسن الأحوال.

الإسلام والإسلامويون

أصبح من المألوف اليوم قول إن فشل الإصلاح داخل الإسلام كان سبباً لإخفاقات الشرق الأوسط وتدني جاذبية الإسلاموية. فقد قال الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي إنه قد بات من الضروري «تطهير» الخطاب الديني من «عيوبه»[1]. ولكن كما يوضح أ. قادر يلدريم، «ففي النهاية، تعتمد شرعية الخطاب الديني كخيار سياسي ناجع قابل للتطبيق على فشل السياسات العلمانية، وليس على مزايا الخطاب الديني».

فلسنوات عديدة، لم تفعل معظم أنظمة المنطقة أكثر من مجرد التشدّق بالإسلام، ولم تلجأ إليه إلا كملاذ أخير عندما فشلت جميع مصادر الشرعية الأخرى. والسعودية وإيران تثبتان هذه القاعدة. ومع ذلك، يمكن للمرء بنظرة إلى الشرق الأوسط أن يفهم أن الانقسامات السنية الشيعية ما هي إلا معارك وكلاء تدار بين إيران وجيرانها، وأنْ ليس للدين ناقة فيها ولا جمل.

فما هو دور الدين إذاً؟ بالتأكيد، إن الدين لا ينفك يلقى رواجاً، فالمزيد والمزيد من النساء يرتدين الحجاب وهنّ غير مجبرات على ذلك. إذاً فالتيار الإسلامي المحافظ، الخالي من التطرف، يكتسب الشعبية وليس يفقدها.

أصبح الإسلام، وهذا لا يمكن إنكاره، الملاذ السياسي الأخير بعد فشل العديد من التجارب

(1) Shahira Amin, «President Sisi's Promise of Religious Revolution Remains Unfulfilled,» Egyptian Streets, July 5, 2016, https://egyptianstreets.com/201605/07//president-sisis-promise-of-religious-revolution-remains-unfulfilled/.

الأخرى في الشرق الأوسط الحديث. ولكن أصحاب عباءة محمد[1] اعتنقوا عقيدة رجعية متأثرين بالسلفية الجهادية. ويَخلُص يلدريم إلى أنه «ما لم يفصل الإسلامويون في انتقادهم للعلمانية بين الحكم العلماني وبين مكونه الديني فسيكون من الصعب تصور سياق اجتماعي وسياسي يمكن من خلاله مناقشة الإصلاح الإسلامي بنجاح».

الأيديولوجيا

أخذ ثاناسيس كامبانيس ينظر في دور الأيديولوجيا في العالم العربي، مشيراً إلى أن بعضنا يعتقد أن القرن الحادي والعشرين هو «عصر ما بعد الأيديولوجيا»، ولكن ليس هذا هو الحال في الشرق الأوسط الحديث. فتلك المنطقة تعشق الأيديولوجيا. وما المذاهب التي تناثرت في العالم العربي في القرن العشرين إلا خطوات من جهد لا ينتهي لاستعادة أمجاد الماضي.

لكن هذه الأيديولوجيات، التي رَوجت لبعضها بحماس ماكينة الإعلام الأمريكية عبر شركات الأقمار الصناعية المملوكة وطنياً وغرف الصدى الإعلامية في المنطقة، هي للأسف عاجزة عن إخراج منطقة الشرق الأوسط من الاضطرابات التي أُبتليت بها. بل على العكس فإن الإيديولوجيا الإسلاموية هي في الواقع البديل الباهت للأنظمة والمؤسسات التي تشكل أحجار الزاوية لاستقرار المنطقة.

ثم يتطرق كامبانيس إلى مفهوم الثقافة وكيف تستطيع الاتصالات المتطورة وتكنولوجيا الإعلام إما أن تعزز الأيديولوجيا وإما أن ترفضها. فقد ملك جمال عبد الناصر الراديو، وملك آية الله روح الله الخميني أشرطة الكاسيت. ويبقى السؤال اليوم كيف سيؤثر جيل الهواتف الخلوية والواتس آب وتيليغرام على المجتمع، وهو أحد الأسئلة الأساسية التي يجب على كلٍ من الحكام والمحكومين الإجابة عليها.

(1) مصطلح يُطلق على كل من يدّعي القوامة على الإسلام بوصفه من ميراث النبوة المحمدية، وربما تأثر المؤلف التركي، الأستاذ قادر يلدريم بالروايات العثمانية القديمة المتعلقة بخلافة العثمانيين وبكونهم يمثلون آخر خلافة إسلامية صحيحة. وحرفياً فإن عباءة النبي محمد معروضة إلى اليوم في متحف قصر طوب قابي في مدينة إسطنبول، تركيا. (المركز) المصدر:
https://en.wikipedia.org/wiki/Sacred_Relics_(Topkap%C4%B1_Palace

جيوش الشرق الأوسط

تاريخياً، اعتمد الزعماء العرب على الجيش كعامل استقرار للترويج لقوتهم. ولكن تأبى الحقائق إلا أن تروي قصة أخرى: فها هي الباحثة لورنس جوب تزودنا بعدد من الأرقام ذات الدلالة، «فمنذ عام 1932، وهو عام استقلال العراق، تدخلت [القوات العسكرية] في السياسة، وأجرت 73 محاولة انقلاب في جميع أنحاء البلاد، نجح منها 39 انقلاباً». إذاً فمن الواضح أن الجيوش العربية لم تشكل عامل استقرار طويل الأمد. ولكن لماذا؟

تبدأ المشكلة من تشكيل الجيوش الإقليمية. فبينما يظل التجنيد الإلزامي هو القاعدة في بعض دول المنطقة، ولكن هناك عوامل أخرى تلعب دورها؛ إذ يبقى الإكراه الممارس بدافع خارجي، السبب الرئيسي والأكثر اقتصاداً للالتحاق بالجيش في جميع أنحاء الشرق الأوسط. مع معدلات بطالة الشباب (25-30 %)، حتى ضمن الاقتصادات الأكثر ثراءً، تبقى حتمية إيجاد عمل هي المحرك الرئيسي للالتحاق بصفوف الجيش[1]. وليست تلك بالوصفة الناجحة، لا سيما عندما تكون جداول الأجور منخفضة بشكل صادم في أي مكان خارج منطقة الخليج.

أضف إلى ذلك ميل جيوش المنطقة: تجاه الكم، على حساب النوع، وتكاد تلك تكون السمة المميزة. فالدول التي تنفق حصصاً كبيرة من ناتجها المحلي الإجمالي على الجيش (والكثير منه على الجنود الأفراد)، تحصد أضعاف ما تزرع. وما برحت إسرائيل تكشف عن أوجه القصور تلك منذ عام 1948. فبعد أكثر من سبعة عقود، لم تسجل الجيوش العربية أي تحسّن ملحوظ في هذا الصدد.

جزء من السبب هو الطائفية بأشكالها المتنوعة. ففي بعض الحالات، يتألف الجيش من حصص طائفية صريحة، كما هو الحال في لبنان.

وفي دول أخرى، مثل سورية، يملأ الزعيم القيادة برجال من طائفته لحمايته من الانقلابات. وفي العراق، تم إقصاء الشيعة من الجيش في عهد صدام حسين[2]. أما الآن،

(1) Andrew England, «Middle East Jobs Crisis Risks Fueling Unrest, IMF Warns,» Financial Times, July 12, 2018, https://www.ft.com/content/3daf3d5a-852511-e8-a29d- 73e3d454535d.

(2) قام النظام العراقي السابق قبل 2003 بالتمييز بين العراقيين في التعيينات في الجيش، وجعل القيادات العليا في جميع المفاصل الحيوية من المؤسسة العسكرية بيد الموالين له، لا سيما من المحافظات السُنّية كالأنبار ونينوى وصلاح الدين، أما المراتب الدُنيا فتشمل الجميع (الشيعة وغيرهم). ولكن هذا لا يعني أن هناك استثناءات من ذلك. (المركز)

وقد تخلّص الجيش العراقي من ذلك الموروث الطائفي سيئ السمعة، وبات عليه أن ينافس ميليشيات طائفية ترعاها قوى خارجية. وكذلك الأمر في لبنان الذي مزقته الحرب الأهلية في السبعينيات والثمانينيات، حيث تتحدى الميليشيات الجيش النظامي، وتجتذب الكفاءات بعيداً عن صفوفه. ولا يزال البعض الآخر يلفظ الإسلاميين (كالجيش المصري).

ويبرز خللٌ واحد في أنحاء المنطقة وعبر حدودها: «إذ يؤدي غياب البرامج الصارمة للتعليم والتدريب إلى ضعف التفكير الاستراتيجي الذي يعم معظم دوائر صنع القرار العسكري في المنطقة». إن معظم الدول العربية ليس لديها استراتيجية للأمن القومي. أما في إيران فيمكننا الاستدلال فقط على وجود واحدة. وبالمثل، فإن مفهوم العلاقات المدنية العسكرية أو السيطرة المدنية على الجيش يكاد يكون غير موجود. وأما الميزانيات العسكرية فتكاد تكون غير مفصلة، بدون استثناء. لذلك فالبرلمانات، إن وجدت، لا يمكنها فرض المساءلة في هذا المضمار.

في منطقة ربما عرَفت الحروب أكثر من أي منطقة أخرى في العالم، تنضوي معظم الجيوش على مخاطر سياسية، ولا تؤمّن المستوى الكافي من الأمن القومي، وتعاني من رداءة وسائل التوظيف، بل وتشكل مصدراً لعدم استقرار الدول التي وُجدت للدفاع عنها. ومن هنا، فلا مفر من اعتبار جيوش المنطقة من الأسباب الجذرية للهزات العنيفة المستمرة في الشرق الأوسط.

التعليم

ينهي مايكل فاهي فصله عن التعليم بإدراج ملاحظة باحث آخر بشأن المنطقة: «رغباتهم نحو المستقبل... كانت تحولية بدلاً من كونها تحسينية؛ إذ تطلعوا نحو إنشاء عالم جديد، بدلاً من تحسين العالم الذي يعيشون فيه».

التعليم هو مفتاح كل شيء تقريباً: الصعود والمنافسة والتوظيف والصحة وغيرها الكثير. وقد انتشر نظام التعليم الضعيف الذي يفشل في تعزيز التفكير النقدي في أنحاء المنطقة، إلا أن هذا النظام يفتقر إلى التمويل وتعرقله مجموعة من المعوقات كهرب المستثمرين وتزايد عدد السكان والصراعات والطائفية وغياب التكنولوجيا المتقدمة. ويشير فاهي إلى أنه برغم وجود اختلافات على المستوى الوطني، يتفق البحث في عدة نقاط رئيسية: فالتعليم العالي

في المنطقة هو من الأفقر على مستوى العالم. وخرّيجوه غير مؤهلين لمواجهة التحديات الوطنية، ناهيك عن تحديات الاقتصاد العالمي؛ «ويغدو الإصلاح التعليمي الحقيقي غير ممكن من دون معالجة البنى الاجتماعية والسياسية القديمة والمعايير الثقافية التي بنيت عليها الأنظمة التعليمية أساساً».

باختصار، لا يمكن إصلاح العالم العربي دون إصلاح التعليم، ولا يمكن إصلاح التعليم دون إصلاح العالم العربي. والتغيير ليس مستحيلاً، ولكنه بطيء ويتطلب نوعاً من الالتزام يفتقر إليه السكان المحليون وحلفاؤهم في الخارج، حتى الآن.

الاقتصاد

يتبدّى لغز الدجاجة أم البيضة في الشرق الأوسط جلياً لدى طرح الأسئلة التالية: فهل المنطقة تعاني بسبب الإسلام أم أنها تلتجئ إلى الإسلام بسبب معاناتها؟ وهل يعد خلل الشرعية من أسباب العسكرة أم أن العكس هو الصحيح؟ وهل الارتماء في حضن التركيبات الأيديولوجية هو سبب أم نتيجة لانعدام المؤسسات؟ كل تلك الأسئلة تجبرنا على تأجيل مناقشة التحديات الاقتصادية في المنطقة وتجعل الخوض فيها مسألةً ثانوية؛ إذ أنه غالباً تجري المقاربة كالتالي: «حسناً، مع أنها لا ينبغي أن تكون كذلك، لكن المنطقة غنية نسبياً. وبهذا تحل نصف المشكلة.

ويشير بلال وهاب، إلى أن الثروة النفطية مكّنت نصف دول المنطقة من مقاومة إجراء الإصلاح، بينما مكّنت المساعدات النصف الآخر. فتاريخياً، كانت الثروة النفطية سبباً للاغتصاب والنهب (انظر غزو صدام حسين للكويت)، ووسيلةً لتصدير التطرف (المملكة العربية السعودية وإيران). وسواءً أكان الفساد غنياً أم فقيراً، فهو مستشْرٍ في المنطقة كالوباء، وهو في الحقيقة سبب للعنف وأساس لغياب الثقة والشرعية؛ إذ ذكر وهاب أن 19 دولة عربية من أصل 21 سجلت مستويات «متدنية جداً» على مؤشر مدركات الفساد الصادر عن منظمة الشفافية الدولية.

تُوظّف قطاعات الدولة جحافل من الموظفين. في كل من الدول النفطية الغنية وكذلك الفقيرة. بينما تغيب المرأة بشكل ملحوظ عن سوق العمل. هذا ويعد تعليم العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات ذا أولوية منخفضة في جميع دول المنطقة. وتكاد تغيب سيادة القانون على الجانب المالي (فالضرائب والإفلاس والسوابق القانونية كلها مفاهيم

أجنبية)، كما تُضعِف رأسمالية المحسوبيات الثقة في أسواق المنطقة. ومن هنا لا ينبغي أن نستغرب أن يُشعل انتحار بائع فواكه محبط يعاني من فرط الأنظمة والفقر الشديد في تونس سلسلة من الثورات قلبت الشرق الأوسط بأكمله.

ولكن ما يزال هناك أمل. فتلك مجالات تعتمد على التكنوقراط. وقد بدأت أغنى دول الخليج تفكر في تقليل الاعتماد على البترول، ومن هنا يبدو الحافز قوياً إذاً لبناء أنظمة سوق يمكنها توظيف مئات الملايين في جميع أنحاء المنطقة على نحو مستدام.

الحوكمة

ربما يرجع الأمر كله إلى وجود خلل في الحوكمة والتي تعتبر مثالاً سيئاً في الشرق الأوسط؛ إذ تشكل الجمهوريات التي يغيب عنها الإصلاح والأنظمة الملكية الرجعية والديكتاتوريات العسكرية، والمنظمات الإرهابية، أشباه الدول، غالبية نماذج الحكم في المنطقة. وهي غالباً ما تعطل جهود التحول والإصلاح، وإذا ما فشل الطغيان في إثارة المعارضة، تتدخل القوى الخارجية بكل سرور لإثارتها. وقد فشلت الأنظمة، التي تسمى شرعية، في تحقيق نتائج ملموسة بل ولم تلتزم حتى بالمعايير التي فرضتها على نفسها. فكما جاء في ملخص بريان كاتوليس في بداية فصله عن الحوكمة: «رغم عيوبه وفشله في تحقيق النماء أو فرض المساءلة، تمكن نموذج من الاقتصاد العسكري، الذي تهيمن عليه الدولة ذات الحكومات القمعية والانتخابات شكلية من الاستمرار».

وعلى مرّ السنين، وبالأخص بعد الغزو الأمريكي للعراق والمحاولات الفاشلة لصنع سلام دائم، أصبحت مفاهيم الفيدرالية والتشرذم تجذب الكثيرين. فبالنسبة لبعض الغرباء، يقدم التقسيم على أسس عرقية أو طائفية، مثل يوغوسلافيا سابقاً، حلاً للصراع الدائم؛ أما على الصعيد المحلي، تبنّى اللاعبون المحليون مفاهيم الحكم الذاتي، رغم أنهم هم أنفسهم غالباً ما يعانون من نزعات مناهضة الديمقراطية والفساد على المستوى المحلي. وفي سورية أيضاً، أدى مفهوم القوة المتزايدة من القاعدة إلى القمة في ضوء نجاح بعض المجالس المحلية والمجتمعية في مواجهة الصراع إلى صبّ الزيت على نار التشرذم. ولكن يشير كاتوليس إلى أن اللامركزية قد تشحن المجتمع، مثلها تقريباً مثل الإفراط في المركزية: فبدون المساءلة الوطنية وهياكل الحكم المتكاملة رأسياً، يصبح الانجراف السلطوي ضمن الهياكل اللامركزية أمراً محتوماً.

أخيراً وليس آخراً، بات واضحاً أنه حتى مع بقاء بعض الملكيات أو التكنوقراطيات التي يقودها المستشارون في الخليج، وبقاء مشكلة الشرعية كما هي، يبقى التحدي المتمثل في إراحة السلطة بحصولها على موافقة المحكومين نموذجاً بعيد المنال عن دول المنطقة. فقد تمت تجربة جميع أشكال الحكم تقريباً، باستثناء الديمقراطية الحقيقية. أخيراً وبالنظر إلى الحواجز الهيكلية والاقتصادية والتعليمية والعسكرية التي تعوق عملية بناء المؤسسات، فلا بد أن نتساءل هل ثمة أرضية كافية لقيام ديمقراطيات حقيقية وفاعلة في المنطقة.

***

عند استيعاب هذه الاستنتاجات المدروسة بعمق حول ركائز «أسباب» عدم الاستقرار في الشرق الأوسط، يستنتج القارئ وصانع السياسة أن لا أمل يُرجى في المنطقة. والجواب على ذلك يكمن في الأخلاق والتاريخ: إذ لا يمكن للعالم المتقدم أن يتجاهل مصير مئات الملايين. وقد تعلمت كلٌ من أوروبا والولايات المتحدة، من تجاربهما في المنطقة، أنّ تجاهل مشاكل المنطقة لا يبقيها داخل المنطقة. وكلما قدم رئيس أميركي جديد، كان يعلن أن عهده سيشهد إنهاء التدخل في منطقة الشرق الأوسط. ولكن تأبى الأيام إلا أن تثبت خطأ مزاعمهم.

أخيراً، فدروس التاريخ حُبلى بالعوائق الهيكلية والثقافية أمام نجاح عملية الإصلاح. وأمم أوروبا وشرق آسيا خير مثال على ذلك. فالتغيير ممكن، ولكنه يتطلب وجود الرؤية والالتزام.

لكن البحث عنه كوصفة سحرية في درج السياسة الأمريكية أو الأوروبية هو محض خيال. وإذا كان للتغيير أن يحدث في الشرق الأوسط، فلا بد من وجود فهم واقعي للعوائق التي تحوْل بين المنطقة والتغيير، إضافة إلى وجود صياغة مهمة واضحة ليتم تجاوز تلك العوائق في نهاية المطاف.

1

معالم الشرعية في الشرق الأوسط

مايكل روبن

هزّت احتجاجات الربيع العربي عام 2011 منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

وفي غضون أيام، انهارت بعض أطول الأنظمة عمراً في المنطقة. سقط زين العابدين بن علي الذي حكم تونس لـ 23 عاماً. كما حكم حسني مبارك مصر لثلاثة عقود وكان يمهّد ليخلفه ابنه جمال، تماماً كما فعل الديكتاتور السوري حافظ الأسد الذي ناور للسماح لابنه بشار بتولي السلطة في دمشق بعد وفاته. أما في اليمن، فقد اقتلعت رياح الربيع العربي علي عبد الله صالح بعد 33 عاماً من حكمه البلاد. وفي ليبيا، أنهت انتفاضة شعبية هيمنة معمر القذافي على الرئاسة والتي استمرت 42 عاماً.

كان لكل من هؤلاء القادة العرب المخلوعين اعترافاً دولياً بصفتهم حكاماً شرعيين لبلدانهم، حتى مع وقوعهم في مرمى نيران الغرب أو نيران بعضهم بعضاً. فقد أطلق الرئيس رونالد ريغان على القذافي لقب «رجل الشرق الأوسط المجنون» ووصفه بأنه «نسخة دولية جديدة من شركة القتل المحدودة»، لكنه لم يتوقف عن الاعتراف به كزعيم لليبيا[1]. كما أدان الرئيس باراك أوباما بشار الأسد وسعى إلى عزله، ولكنه استمر في الاعتراف برئاسة الأسد كأمر واقع، رغم سعيه لتقويضها.

ما الذي دفع أنظمة هؤلاء القادة إلى الانهيار؟ وهل كانوا في أعين شعوبهم قادة شرعيين؟ أم أنهم ببساطة فقدوا شرعيتهم مع الزمن؟

(1) Sandy Grady, «Go Ahead, Make My Departure! The Reagan-Gadhafi Show's Big Finish,» Miami Herald, January 6, 1989; and James McCartney, «Sending a Mes- sage to Terrorists,» Miami Herald, February 16, 1989.

الشرعية مفهوم شائك في جميع أنحاء الشرق الأوسط، إن لم يكن في العالم كله. فتعريفها غالباً ما يكون مرحلياً ويتحول وفق الزمان والمكان. وإذا كان لنا أن نستعير ما قاله قاضي المحكمة العليا الراحل بوتر ستيوارت حول تعريف المواد الإباحية، يصعب تعريف الشرعية ولكننا «نعرِفها عندما نراها». هذا ويختلف تعريف العرب أو البربر في المغرب لشرعية حكامهم عما لدى الإيرانيين والعراقيين والأكراد واللبنانيين والأتراك.

تختلف التجارب التاريخية على امتداد المنطقة. فلدى دول الشرق الأوسط تجارب استعمارية مختلفة: فقد وقع بعضها تحت الهيمنة البريطانية، والبعض الآخر تحت السيطرة الفرنسية. كانت عدة دول عربية جزءاً من الإمبراطورية العثمانية، بينما سَلِمت دول أخرى من حكم الأتراك. وبعض البلدان العربية عبارة عن أنظمة ملكية، وبعضها الآخر جمهوريات، أطاحت بملوكها في خمسينيات القرن الماضي، أو في حالة اليمن وليبيا في الستينيات. وتختلف الحوكمة عبر المنطقة وتختلف معها مفاهيم الشرعية. كما أن عامل الوقت مهم أيضاً، فبعض البلدان -مصر وإيران، على سبيل المثال- ذات تاريخ يعود لآلاف السنين. وبعضها الآخر -كالعراق وسورية، وإسرائيل- تعد امتداداً معاصراً لمفاهيم ما قبل الحداثة. ويبقى البعض الآخر، كالكويت وقطر، على سبيل المثال مجرد قبائل ترفع أعلاماً.

وإذ يصعب تعريف الشرعية، لكن بقاءها أساسي من أجل تحقيق الاستقرار. لاحظ أستاذ العلوم السياسية في جامعة هيوستن الراحل جي. حسين رازي أن الشرعية تفسّر استعداد الناس للتضحية بثرواتهم وأرواحهم للقتال مع أو ضد نظامٍ ما[(1)]. أو المقاومة ضد الاستبداد. وتاريخياً، أشعلت الأسئلة المتعلقة بالشرعية ثورات أكثر مما فعله الفقر أو المقاومة ضد الاستبداد.

لطالما ناقش علماء السياسة والمنظّرون مفهوم السيادة. وغالباً ما ركّزت تعاريفهم لمفهوم الشرعية على (1) من الذي يمارس تلك الشرعية، (2) وعلى أي أساس يمارسونها، و(3) لأي غاية يتم ممارستها. وقد ذكر كاتب المقالات الاسكتلندي ديفيد هيوم في القرن الثامن عشر في كتابه الشهير «رسالة عن الطبيعة البشرية» عام 1739 أن الشرعية تكمن في توفير السلع العامة، كبناء الجسور وفتح الموانئ والإغارة على الأسوار وتشكيل القنوات وتجهيز الأساطيل

(1) G. Hossein Razi, «Legitimacy, Religion, and Nationalism in the Middle East,» American Political Science Review 84, no. 1 (March 1990): 69.

وتأديب الجيوش في كل مكان تحت رعاية الحكومة، والتي تصير بفضل شخص واحد من أرقى وأدق الابتكارات، ورغم تكونها من رجال عاديين معرضين لجميع النواقص البشرية، تصبح كياناً خالياً، إلى حدٍ ما، من جميع هذه النواقص(1).

ويقول أستاذ الفلسفة في جامعة كاليفورنيا ديفيد كوب، «الرأي التقليدي هو أن شرعية الدولة تتألف في جوهرها من إيجاد التزام أخلاقي لدى رعاياها يقضي بإطاعة قانونها»(2). وعرّف السيادة على أنها «الحق في عدم التدخل في شؤون الدولة»، ولكنه أشار أيضاً إلى أن قبول المحكومين هو أمر غير ضروري للشرعية(3).

أما على صعيد البحث العلمي، فقد ركزت الأدبيات الباحثة في مفهوم الشرعية بشكل تقليدي على المفاهيم الغربية حول الحكومات التي توفر الأمن والخدمات وتحقق العقد الاجتماعي بين الحاكم ومحكوميه.

وهنا لا بد لنا من أن نتساءل: عندما تستخدم الحكومات القوة ضد مواطنيها، فهل يتوافق تصرفها هذا مع القيم المشتركة للمجتمع؟(4) نعم. يمكن للحكومات إعدام القتلة والمغتصبين وإطلاق النار على مثيري الشغب الذين يهددون بحرق المنشآت، كل ذلك مع احتفاظها بشرعيتها. لكن إطلاق الحكومة النار على التجمعات المناهضة لها أو إحراقها المنشآت التجارية لخصومها من شأنه أن ينتقص من شرعية الحكومة، دون أن ينفيها.

هل تعتبر الشرعية عنصراً متأصلاً في الدول القومية؟

هل تنتقل مصادر الشرعية من الغرب أو شرق آسيا إلى الشرق الأوسط وشمال إفريقيا؟ ليس بالضرورة. ففي الشرق الأوسط، تتباين نوعية الحكومات وأشكالها، بل وتتباين القيم والأيديولوجيات التي تستند إليها الأنظمة نفسها تبايناً كبيراً. هذا وتؤثر العديد من المتغيرات على الشرعية، ولكن لا يبدو أن هناك صيغة مضمونة لتحقيقها.

(1) David Hume, A Treatise of Human Nature, ed. L. Selby-Bigge (Oxford: Claren- don Press, 1978), 539.

(2) David Copp, «The Idea of a Legitimate State,» Philosophy & Public Affairs 28, no. 1 (Winter 1999): 10.

(3) Copp, «The Idea of a Legitimate State,» 26, 31.

(4) Razi, «Legitimacy, Religion, and Nationalism in the Middle East,» 70.

ولنأخذ مثلاً عصر ظهور القوميات. فمنذ القرن الثامن عشر، تركت كل من الثورتين الأمريكية والفرنسية أثرها على المفهوم الغربي للقومية. وطورت الدول رموزاً لقومياتها مثل الأعلام والأناشيد الوطنية. ومع بداية القرن التاسع عشر، أُسست الدول الغربية على العِرْق أكثر من مما هي على الدين. واجتمعت الدول الألمانية، سواء أكانت كاثوليكية أم بروتستانتية، حول لغة مشتركة. كما اتحدت دول مختلفة على طول شبه الجزيرة الإيطالية -بعد أن بقيت لقرون كيانات متمايزة- ضمن كيان أكبر، وأخذت تركز على العرق واللغة.

وبالطبع، كان تطور الدولة القومية في الشرق الأوسط، مختلفاً تماماً. فبينما كان الشرق الأوسط مقراً للحضارات والإمبراطوريات التي يعود تاريخها لآلاف السنين، لم تبشّر القرون الأخيرة في المنطقة بالخير.

إذ خلّفت فتوحات البرتغاليين والإسبان في العالم الجديد سيلاً جارفاً من الذهب والفضة، انعكس تضخماً وتآكلاً لثروات إمبراطوريات الشرق الأوسط. وبدأت إمبراطوريات البارود -المغول والعثمانيون والصفويون- والتي هيمنت على المنطقة منذ القرن الثالث عشر حتى القرن السابع عشر، بالانهيار تدريجياً. ولم يكن سقوطهما إذاً من فراغ.

في عام 1798، لم يصدم نابليون المصريين فقط بل صدم العالم الإسلامي كله، عندما قاد الحملة الفرنسية على مصر. وفي العقود والقرون التي تلت ذلك، كان كل ركن من أركان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تقريباً تحت التأثير المباشر لقوى أجنبية. ولكن كانت هناك استثناءات. فقد تعدّت بريطانيا العظمى وروسيا على إيران لكنهما لم تستعمراها رسمياً. في حين جرّدت القوى الأوروبية ببطء الإمبراطورية العثمانية من مقاطعاتها العربية، وهو مسار سبق اتفاقية سايكس بيكو عام 1916 بعقود كثيرة، بينما منع البطل العسكري التركي مصطفى كمال أتاتورك استعمار القوى الأوروبية للأناضول نفسها. ولم تتسلل أي قوة أجنبية داخل شبه جزيرة العرب.

وبينما كان المسلمون في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا على دراية بالدول القومية نظراً لقربهم من أوروبا، كان مفهوم الدولة القومية الذي فرضه النظام الغربي على الشرق الأوسط مخالفاً للإسلام، الذي دعا إلى وحدة الأمة الإسلامية. ومع ذلك، وفي حين يقول الإسلاميون بغرابة إن مفهوم الدولة القومية يتعارض مع إصرار الإسلام على وحدة الصف والأمة، أي الشعب المسلم، فالحقيقة هي أن وحدتهم ظلت بعيدة المنال، حتى منذ العقود الأولى بعد وفاة النبي محمد.

ومع اندماج الدول، ولخلق هوية وطنية متماسكة، سعت إلى إضفاء هوية تاريخية لها بأثر رجعي. فقبل مجيء صدام حسين بفترات طويلة، استوعبت الحكومات العراقية المتعاقبة أهمية علم الآثار لتجذير شرعية العراق عميقاً في الماضي البابلي، رغم أن العراق لم يظهر كدولة إلا في أعقاب الحرب العالمية الأولى[1]. كما انتسب لبنان إلى الفينيقيين، وسورية إلى الآشوريين، وادعت أوزبكستان أنها خلف لتلك الدولة التي أسسها الأمير تيمور (1336-1405)، والمعروف في الغرب باسم تيمورلنك، منذ قرون. ورفض البحرينيون ادعاءات إيران بسيادتها عليهم، محتجين بنتائج بعثة آثار دنماركية، زعموا أنهم ورثة إمبراطورية دلمون الغامضة المشار إليها في ملحمة جلجامش، والمحاطة بضباب الزمن[2]. وكذلك بالطبع، إسرائيل التي زعمت أن شرعيتها ترتكز على آلاف السنين من التاريخ اليهودي في فلسطين.

وصحيح أن تبنّي الأساطير الوطنية يعتمد أحياناً على الخيال أكثر منه على الواقع التاريخي، لكن من الخطأ نبذ دول الشرق الأوسط اليوم وكأنها مجرد هياكل مصطنعة؛ إذ يبقى بعض تلك الدول، وإن بعدد أصابع اليد، دولاً بحق. ما من تاريخ سابق حقيقي لكل من الأردن أو الكويت أو قطر أو الإمارات العربية المتحدة. فقد كان الأردن مجرد هيكل استعماري، وكذلك معظم دول الخليج هي في الأساس إقطاعيات قبلية. وربما تشير الحدود المستقيمة لكونها مصطنعة تم وضعها في غرفة اجتماعات استعمارية، ولكنها ليست بالضرورة حدوداً اعتباطية.

ازدهرت الحضارات عبر الشرق الأوسط على طول خطوط السواحل والأنهار؛ إذ تتزاحم الغالبية العظمى من سكان مصر عند ضفتي النيل أو الدلتا أو ساحل البحر المتوسط. لذلك لم يتأثر 99 % من سكانها عندما مدّت القوى الاستعمارية حدود مصر عميقاً باتجاه الصحراء وبعيداً عن المراكز السكانية الرئيسية. والشيء ذاته ينطبق على العراق، الذي تمركزت مدنه الكبرى على طول نهري دجلة والفرات وما بينهما من أراضٍ زراعية خصبة. وعلى عكس إفريقيا، حيث أنشأت القوى الاستعمارية دولاً قومية دونما اعتبار للوحدات التاريخية، ظلت الوحدات التاريخية كاملة في الشرق الأوسط إلى حد كبير.

لا يعني ذلك عدم وجود خلافات حول التقسيم. فتقسيم فلسطين ما يزال يشكّل مصدر

(1) Magnus Bernhardsson, Reclaiming a Plundered Past: Archaeology and National- ism in Modern Iraq (Austin, TX: University of Texas Press, 2005).

(2) Geoffrey Bibby, Looking for Dilmun (New York: Knopf, 1969). 9. Quran 49:13.

خلاف كبير، وكذلك فعل تقسيم سورية الكبرى، إذ قُسّمت إلى وحدات تدّعي، باستثناء الأردن، كونها متحدة تاريخياً. وفي بعض الأحيان تحدث الخلافات عندما يجتمع شعبان أو مجموعتان معاً في دولة واحدة؛ إذ يكره الأكراد توزعهم على أربع دول، كما لا تزال خطوط الصدع قائمة بين طرابلس، التي يُطلق عليها تاريخياً غرب ليبيا، وبرقة، التي بدورها كانت تُعرف في السابق بالمنطقة المتاخمة، حتى بعد عقود من استقلال ليبيا.

فقط في إيران تطورت الدولة حقاً باهتمامها بالداخل. فقد كانت لها بعض المدن الساحلية على الخليج وبحر قزوين، لكن القلب الحقيقي لإيران كان الهضبة الفارسية، التي حمتها سلاسل جبلية ومستنقعات مليئة بالملاريا فاصلة لتحول بينها وبين الأعداء والأجانب. يُلقي السكان الأصليون في الشرق الأوسط اللوم كله على الغرب واستعماره الذي فرض الحدود، لكن معظم هذه الحدود اعترفت بالشرعيات القائمة؛ ولم تفرض ببساطة كحدود مصطنعة لا منطق لها ولا سبب.

ببساطة، ما من وصفة سحرية لإضفاء الشرعية على هذه الدول القومية. فالسوابق التاريخية هامة، وعندما لا تكون كذلك، يمكن للأيديولوجيا أن تفي بالغرض لكن فشلها هي الأخرى كما حصل مع - القومية العربية في مصر، والماركسية في اليمن الجنوبي، والبعثية في العراق وسورية - يمكن ببساطة أن يعزز أسهم القومية والدين على حساب الشرعية. والمال كذلك مهم أيضاً: فقطر دولة مصطنعة، ولكن بسبب احتياطياتها من الغاز، فهي الدولة الأكثر ثراءً من حيث دخل الفرد. لذا كان لمواطنيها كل الحافز لتبني التمايز القطري، وإنْ كان ذلك فقط للحؤول دون أي تقسيم إضافي لثروتها الطبيعية.

وحتى أكثر الدول اصطناعاً يمكنها صياغة هوياتها الوطنية بمرور الزمن؛ إذ يمكن تمييز الكويتيين والفلسطينيين والقطريين في جميع أنحاء الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، من خلال المظهر واللهجة ووضعهم المميز في مواجهة جيرانهم. فقد شَحذ تاريخهم المشترك هوياتهم الوطنية. فعلى خلفية الصهيونية، نشأت القومية الفلسطينية. كما عزز غزو العراق للكويت عام 1990 هوية الكويت، وأخيراً عزز حصار الرباعية العربية لقطر عام 2017، وإن كان مبرَّراً، تميُّزَ الهوية القطرية.

وإن كانت الدول تتمتع بالشرعية على المسرح العالمي، فقد أظهر الربيع العربي أنه يمكن لشرعية الحكومة أن تتبخر بسرعة داخل حدودها. فالربيع العربي لم يتحدَّ شرعية

مصر أو تونس أو حتى سورية كدول أبداً؛ بل أثار فقط أسئلة حول شرعية سيطرة الحكومة على مقاليد السلطة. إذاً، فلِفَهم الشرعية ما يهمنا هو ليس فقط الدولة ولكن حكومتها أيضاً.

هل يمنح الإسلام الشرعية للحكومة؟

ما يبرز أهمية الدين كمصدر للشرعية هو حقيقة أن دساتير دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، عدا إسرائيل وتركيا، تستند في مرجعيتها إلى الإسلام. وحتى الدول العربية التي توصف اسمياً بالعلمانية أو الليبرالية، كالجزائر وتونس والإمارات العربية المتحدة، على سبيل المثال، تعترف بالإسلام في وثائقها الأساسية. وقد عوّل تنظيم الدولة الإسلامية في معرض مطالبته بالشرعية على فكرة أن الدين يعني أكثر بكثير من مجرد حدود. ولربما كان قادة الدولة الإسلامية مخطئون في حساباتهم، لكن حقيقة أنهم اجتذبوا عشرات آلاف المقاتلين الأجانب من أكثر من 100 دولة يدلل على وجود صدى لأيديولوجيتهم.

أن يشكّل الدين منصة لشرعية الدولة، هي بالطبع، ظاهرة ليست حكراً على الشرق الأوسط فقط. فقد مرّت العديد من الدول الغربية أيضاً بفترة كان الدين فيها أساساً للشرعية. وخلال عصر النهضة والتنوير، عزز الدين المَلكية. وتدهور ملوك وملكات وسقطوا بسبب الدين، خاصة مع نمو الانقسام بين الكاثوليكية والبروتستانتية.

لكن المسيحية مكَّنت أيضاً من تطوير فكرة فصل الدين عن الدولة. «أعطِ ما لقيصر لقيصر وما لله لله» رومية 13: 1-7، زودت تلك الآية من سفر رومية القادة بالقدرة على فصل الدين عن مسألة الحكم وأدّت في النهاية إلى فصل الكنيسة عن الدولة في البلدان ذات الأغلبية المسيحية. وأية روابط متبقية بين الدين والدولة في الغرب هي مجرد بقايا تاريخ وتقاليد أكثر من كونها مكونات مهمة للشرعية السياسية. وإن حدث وتدخلت الكنيسة في عمل الحكومة في الدول الغربية، فإن ذلك غالباً ما يدور حول أخلاقيات معينة لبعض السياسات، كالإجهاض والقتل الرحيم أو ربما حرب العراق، بدلاً من تدخلها في شرعية الحكومة نفسها. وفي معظم الحالات لا تتردد الحكومة ومسؤولوها، وحتى المتدينين منهم، في تجاهل أو حتى انتقاد تدخلات الكنيسة.

وعلى عكس ذلك تماماً، طوّر الإسلام اختلافاً شديداً في الفكر الدستوري في البلدان ذات الأغلبية المسلمة. فقد كان للإسلام أثره، مثله مثل باقي الأديان، ليس فقط على الهوية السياسية، بل على مفاهيم العدالة والعقد الاجتماعي بين الحكام والمحكومين أيضاً. وتاريخياً

لم يكن للمسلمين رأي موحّد حول الأسئلة المتعلقة بشرعية الحكومة. فقد جادل الخوارج، وهم أسلاف الفكر الإباضي، الموجودون أساساً في عُمان، بأن على المسلمين أن يخلعوا صفة الشرعية السياسية على أكثرهم لله تقوى فقط. واستشهدوا بسورة الحجرات، وهي السورة التاسعة والأربعون من القرآن الكريم، والتي جاء فيها ما يلي: «إن أكرمكم عند الله أتقاكم» (الحجرات، الآية 13)[1]. عملياً، يعني هذا أن للعبد الأفريقي حق في القيادة مثله مثل وريث عباءة القبيلة أو ابن السلطان. إذاً فتوريث الحكم أمرٌ غير شرعي إلا إذا كان الابن، بعد والده، هو الأكثر تقوى في المجتمع. علاوة على ذلك، فلو فقد الحاكم صفة التقوى، فيمكن للسكان خلعه. في الواقع، أدى هذا إلى ما أسماه الباحث حسين رازي «التشدد في الجمهورية»[2].

يستبقي رجال الدين السُنّة التقليديون الشرعية للحاكم طالما أنه يعتنق الإسلام ويحافظ على النظام(11). ويخلق هذا ديناً متحجراً مؤسسياً، ويفتح الباب أمام نشوء حركات دينية شعبوية لا تنتمي للمؤسسة الدينية الرسمية. وهذا اتجاه لاحظه المؤرخ الراحل برنارد لويس عندما تحدث عن الاختلاف بين «الإسلام المؤسسي» و«الإسلام الشعبوي»[3]. فعندما يتباعد الاثنان، يظهر عدم الاستقرار[4]. ونظراً لافتقار المذهب السُنّي لهرمية دينية راسخة ومُجمَعٍ عليها، سببت تلك الشعبية الدينية مشكلة؛ إذ أخذ الراديكاليون مع افتقارهم للمؤهلات المكتسبة من عقود من البحث والدراسة، يُصدرون الفتاوى والتصريحات باسم الدين. يمكن للباحثين وعلماء الدين التقليديين تجاهلهم واعتبارهم غير شرعيين، ولكن في النهاية، يبقى الدين هو ما يعتقده ممارسوه.

وذلك أحد أهم الأسباب التي جعلت العديد من أتباع الدولة الإسلامية يؤمنون بشرعيتها من الناحية الدينية[5]، رغم المحاولات الخارجية لنبذها على أنها «ليست دولة بل وليست إسلامية». وما أكد الفكرة في أذهان أتباعها، على الأقل، هو أن الدولة التي أقامها أبو بكر

(1) Razi, «Legitimacy, Religion, and Nationalism in the Middle East,» 78.

(2) Razi, «Legitimacy, Religion, and Nationalism in the Middle East,» 77.

(3) Bernard Lewis, «Islamic Political Movements,» Middle East Review 17 (1985): 23–27.

(4) Razi, «Legitimacy, Religion, and Nationalism in the Middle East,» 76.

(5) See, for example, US Department of Homeland Security, «Remarks by Secretary of Homeland Security Jeh Johnson at the Islamic Society of North America's 53rd Annual Convention, 'The Promise and Wonder of This Country,'» September 3, 2016, https://www.dhs.gov/news/201603/09//remarks-secretary-homeland-security-jeh- johnson-islamic-society-north-america-s-53rd.

البغدادي تباهت بمحوها حدود حقبةٍ ما بعد سايكس بيكو، ولأن الدول القومية الحديثة وحدودها تفتقر إلى الشرعية التي يجسدها المفهوم التقليدي للخلافة. ولكن كان ثمة أساس كافٍ لاستنتاج أن الشرعية الدينية لا تتطلب بالضرورة وجود خلافة؛ ففي أوائل القرن العشرين جادل المفكر السلفي المصري علي عبد الرازق بأن المؤمنين قبلوا الإسلام للوفاء بعهد الله، ولم يستلزم ذلك أي شكل معين من أشكال الحكم[1].

ووفق تعاليم المذهب الشيعي التقليدي سيعود الإمام الغائب إلى الأرض ليبدأ حكومة إسلامية عادلة. وحتى ذلك الحين، لا يجب على رجال الدين أن يمارسوا سلطة مباشرة على الحكومة لأن الحكومة ليست عادلة وليست إسلامية بحتة. ولكن لا يعني هذا فصل المسجد عن الدولة وإقامة حكم علماني. فالقادة يستشيرون رجال الدين للحصول على التوجيه الديني قبل اتخاذ القرارات المهمة لضمان توافقها مع الإسلام، فهم، أي رجال الدين، يُعتبرون محكمة استشارية عليا غير رسمية أكثر من كونهم طبقة إدارية مؤسسية[2].

وقد التزم روح الله الخميني بعقيدة الفصل الشيعية التقليدية تلك بينما كان لا يزال رجل دين شاباً في إيران. وقال في عام 1943: «لا نقول إن الحكومة يجب أن تكون في يد الفقيه، بل نقول إن الحكومة يجب أن تُدار وفق حكم الله»[3]. ولكن مع تسريع الشاه لبرنامج التحديث في أوائل ستينيات القرن الماضي، أصبح الخميني رمزاً للمعارضة. ففي عام 1970، بعد ست سنوات من نفيه في العراق[4]، ألقى آية الله الخميني آنذاك سلسلة من المحاضرات نُشرت في العام التالي في كتاب بعنوان «الحكومة الإسلامية»، حدّد فيها مفهوم ولاية الفقيه من الناحية العملية بأنها الحكم الثيوقراطي لرجال الدين[5]

(1) Shahrough Akhavi, «Sunni Modernist Theories of Social Contract in Contemporary Egypt,» International Journal of Middle East Studies 35 (2003): 30.

(2) Muhammad H. Naini, Tanbih al-ommat va tanzih al-mellat ya hokumat az nazar- e Islam [Exposition to the Nation and Refinement of the Believers, or Government from the Islamic Perspective] (Tehran: Enteshar, 1979).

(3) Extract from Kashf al-Asrar (Revelation of Secrets). Translation in Imam Khomeini, Islam and Revolution, trans. Hamid Algar (London: Kegan Paul, 1981), 170.

(4) نُفي روح الله الخميني من بلاده منذ العام 1964، وبقي في العراق حتى 1978، قضى معظمها في النجف الأشرف بين أروقة حوزتها العلمية. (المركز)

(5) Ruhollah Khomeini, Hukumat-i Islami (Najaf: Nahzat-i Islami, 1391 [1971]). For an English translation, see Imam Khomeini, Islam and Revolution, trans. Hamid Algar (London: Kegan Paul, 1981), 27–166.

ولما كان مفهوم الحكومة الإسلامية غامضاً بعض الشيء من جوانبه العملية، ألمح الخميني لاحقاً إلى أهدافه في سؤاله في عام 1971: «كيف بنا نحن علماء الدين من الجيل الحالي إذا ما جاء دورنا للحديث علناً، نتذرع ونقول إن الحديث علناً يتعارض مع مكانتنا؟»[1]. فحثّ الطلاب في العام التالي على «تكريس مزيد من الاهتمام لتخطيط أسس الدولة الإسلامية ودراسة مشكلاتها[2].

وإذا كان الدين هو أساس الشرعية، فما الذي يجعل الحكومة شرعية من وجهة نظر الدين؟ من المفارقات أن الجواب لا ينطوي ببساطة على فرض الشريعة، «القانون الإسلامي». ففي الخطاب السياسي المعاصر غالباً ما يتم تناول الشريعة ككل موحد. ولكن في الواقع، لا يوجد اتفاق إجماعي مقنن حول مفهوم الشريعة في العالم الإسلامي اليوم؛ إذ تتعدد مذاهب الإسلام وتختلف، لا بل وتختلف المدارس داخل المذهب الواحد، في قبولها لأقوال وسُنّة النبي محمد وصحبه كمصدر، فلطالما كان لديهم تفسيرات مختلفة لتلك المصادر، وإنْ كانوا قبلوا بها على كُلّيتها. لكن حتى لو اختلفت الشريعة الإسلامية هنا أو هناك، فهل تحدد تفاسيرها المحلية جوهر الشرعية؟ هنا أيضاً، لا توجد إجابة نهائية.

فمنذ القرن التاسع عشر، أنشأت دول الشرق الأوسط -سواء تلك المستقلة أو تحت الحكم الذاتي أو تحت الوصاية الاستعمارية- أنظمة قانونية مركزية علمانية، أُستعير معظمها من نماذج أوروبية[3]. وقاومها رجال دين في إيران والإمبراطورية العثمانية واليمن، ولكن، وبشكل عام، جرى استبدال الشريعة الإسلامية بالأنظمة الأوروبية دون مقاومة كبيرة. أصبحت مصر نموذجاً، حيث ظل القانون العام وقانون الأحوال الشخصية من اختصاص المحاكم الدينية، في حين تولّت المحاكم المدنية أمر القضايا المدنية والجنائية.

يقول ناثان براون عالم السياسة من جامعة جورج واشنطن: كان من الغريب عدم وجود رد فعل عنيف؛ إذ أبقت الحكومات على المؤسسات الدينية في مجال القضاء، وعززت وجودها

(1) Imam Khomeini, «The Incompatibility of Monarchy with Islam,» in Islam and Revolution, trans. Hamid Algar (London: Kegan Paul, 1981), 204.

(2) Imam Khomeini, «Message to the Muslim Students in North America,» in Islam and Revolution, trans. Hamid Algar (London: Kegan Paul, 1981), 210–11.

(3) Nathan J. Brown, «Sharia and State in the Modern Middle East,» International Journal of Middle East Studies 29, no. 3 (August 1997): 360.

إلى جانب نظيراتها. بيد أنه في مجالات أخرى، كان هناك تقليد طويل الأمد من التمييز بين المؤسسات الدينية والمؤسسات الحكومية. ففي مالي، على سبيل المثال، كان هناك تقليد عمره 500 عام من التمييز بين الدين والدولة، وقد انعكس ذلك في الانتخابات متعددة الأحزاب التي أجرتها مالي في عام 1992 [1].

ويسعى العديد من الإسلاميين اليوم إلى التخلص من التأثير الأجنبي الذي يرونه في حكوماتهم وثقافاتهم ومجتمعاتهم؛ إذ يعتقد العديد من المتطرفين مثلاً -من أولئك الذين يعتنقون فكر القاعدة أو الدولة الإسلامية- أن الشريعة الإسلامية كانت هي المهيمنة خلال العصر الذهبي للإسلام. ولكن في ذلك شيء من المبالغة[2]. فخلال باكورة الإسلام، كان ثمة تفاعل أكبر بين الأديان في الواقع، بل إن تفاعل المسلمين مع المسيحيين واليهود والزرادشتيين ترك علامات لا تمحى على الإسلام والممارسات الإسلامية[3].

ويدرك بعض أنصار الدولة الإسلامية ذلك، فبينما وعد الإسلاميون بفرض الشريعة -ونجد ذلك في شعار الإخوان المسلمين، على سبيل المثال، «القرآن دستورنا»- راح الخميني يسعى لوضع دستور منفصل. وأشار ضمناً إلى أنه لا تستلزم الدولة الإسلامية ولا الشرعية الدينية تطبيق الشريعة الإسلامية تطبيقاً حصرياً. وفي ذلك قال في رسالته عام 1988 إلى علي خامنئي، رئيس إيران، الذي أصبح بعد 18 شهراً قائدها الأعلى [المرشد]: إن الحكومة الإسلامية ليست محدودة فقط «ضمن إطار قوانين الله». وأعلن قيام الجمهورية الإسلامية المشتقة من تعاليم النبوة، والتي تعد قاعدة أساسية للإسلام تَفُوق القواعد الثانوية كالصوم أو الحج[4]. وفي عراق ما بعد صدام، أدى تنوع الممارسات الإسلامية -ليس فقط بين الطوائف ولكن بين مدارس

(1) Daniel Philpott, «Explaining the Political Ambivalence of Religion,» American Political Science Review 101, no. 3 (August 2007): 516.

(2) Hamid Enayat, Modern Islamic Political Thought (Austin, TX: University of Texas Press, 1982), 1.

(3) Leor Halevi, Muhammad's Grave: Death Rites and the Making of Islamic Society (New York: Columbia University Press, 2011).

(4) Razi, «Legitimacy, Religion, and Nationalism in the Middle East,» 79; and Ruhollah Khomeini, «Ezhar-e Nazar-e Sarih va Mohemm-e maqam-e moazzam-e rahbari dar bareh-e ektiyarat-e motlaqeh-e hokumat-e eslami» [The clear and important expression of the leader's view on the absolute powers of the Islamic Government], Ettela'at, January 7, 1988.

الطائفة الواحدة- إلى إيجاد حلّ وسط يكون فيه الإسلام أحد مصادر التشريع (وليس المصدر الأوحد للتشريع)، مع التنبيه إلى أنه لا يمكن تمرير أي قانون ما لم يتوافق مع الإسلام[1]. وقد حَذَت العديد من الدول الأخرى حذو العراق: حتى تلك التي يستمد قادتها شرعيتهم جزئياً من الإسلام، فباتت قلة قليلة من الدول -كالمملكة العربية السعودية والسودان فقط- لا مساحة فيهما لأتباع المدارس والممارسات الدينية الأخرى.

الإسلام مهم بالتأكيد. ولو حاولتْ أية حكومة شطب الإسلام كمرجع لها من دستورها، فستبدأ أعمال الشغب في الشارع وتنهار الحكومة. لكن بعض الدول شكّلت استثناءً: كما حصل عندما ألغى مصطفى كمال أتاتورك الخلافة العثمانية وسعى إلى إنهاض تركيا من رماد الإمبراطورية العثمانية. عندما حدثت التظاهرات والتمردات، سحقها بيدٍ من حديد. لكنه حينها لم يفصل الدين عن الحكم بشكل كلي كما اعتقد كثيرون. فلطالما تسامحت تركيا مع المؤسسات الدينية ولم تسعَ إلى استبعاد القوى الإسلامية تماماً كما فعلت الدول الاشتراكية العلمانية مثل الجزائر وعراق صدام وسورية. بل رعت تركيا مديرية الشؤون الدينية التي تتولى تنظيم الشؤون الدينية، كما هو واضح من اسمها. وخلال الحقبة الكمالية، سعت المديرية إلى نبذ التطرف، لكنها تحت حكم الرئيس رجب طيب أردوغان، أصبحت محركاً لتوليد الإسلاموية.

وبالتالي، وبينما حرصت تركيا لفترة طويلة على الظهور بمظهر الدولة التي تدافع عن فصل المسجد عن الدولة، استمر دور الدين في الحكومة حتى في العصر الكمالي على عكس ما اعتقد العديد من صنّاع السياسة. وخلال العقود الأخيرة من القرن العشرين، ربما كان من الممكن القول إن ثورة أتاتورك في تركيا أثبتت قلة أهمية دور الدين في إرساء الشرعية. لكن عودة انتعاش الدين في ظل حكم أردوغان يشير إلى أن شرعية أتاتورك كانت أقل بكثير ما كان يدّعي أتباعه، وببساطة شديدة، إن خلع عباءة الإسلام على القائد أمر مهم حقاً.

ويشكّل لبنان حالة مثيرة للاهتمام حول التفاعل بين الدين والسياسة. فالدستور اللبناني طائفي: يسند المناصب على أساس الدين، وهذا بحد ذاته اعتراف بأهمية الهوية الدينية على حساب نظيرتها القومية بالنسبة لكثير من اللبنانيين، إن لم يكن لدى معظمهم. ولربما شكا كثير من اللبنانيين من النظام الطائفي، خاصة وأن ديموغرافيات الطوائف قد تتغير مع مرور

(1) Ashley S. Deeks and Matthew D. Burton, «Iraq's Constitution: A Drafting History,» Cornell International Law Journal 40, no. 1 (Winter 2007): 8–9.

الوقت، ولكن قلة من قبلوا تركه خوفاً من استبداد الأغلبية. قد يبدو هذا نقاش حول أشكال الحكم، ولكنه نقاش حول الشرعية أيضاً. فقد يرى المسيحيون والسُنّة أن حكومة يهيمن عليها الشيعة أقل شرعيةً وتحقيقاً لمصالحهم من تلك التي يتم فيها أخذ آرائهم الدينية بعين الاعتبار. وبالمثل، فقد لا يرى المسلمون أية شرعية في الديكتاتورية المسيحية.

هل تشكّل الملكيات مفتاحاً للاستقرار؟

إذا كان الدين يساهم في منح الشرعية، فهل يكفي الدين وحده لمنحها؟ هزّت الاحتجاجات جمهورية إيران الإسلامية مراراً وتكراراً، وأدى ردّ فعل المؤسسة الدينية العنيف إلى إعادة ظهور الزرادشتية وزيادة معدلات التحوّل إلى المسيحية. وفي عام 2012 فاز محمد مرسي، من جماعة الإخوان المسلمين، في انتخابات رئاسية تنافسية، لكنه تسبب في خسارة التأييد الشعبي للجماعة في الفترة التي سبقت انقلاب 2013. وفي تونس ما بعد الربيع العربي، فقد الإسلاميون سلطتهم بسرعة، وفي العراق، عاقب الجمهور الأحزاب الدينية عبر صناديق الاقتراع عندما فشلت الأخيرة في تحقيق أهدافها.

في الواقع، أظهر الربيع العربي أن الحكومات يمكن أن تفقد شرعيتها عندما يتفاقم الإحباط العام من عجزها. وكما هزّ الربيع العربي الشرق الأوسط، فقد قامت انقلابات وثورات متكررة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في خمسينيات وستينيات القرن الماضي، ولكن شهدت العقود اللاحقة مرحلة ثبات في القيادة. وعندما أطاح المتظاهرون بابن علي، حطّموا بذلك أسطورة الحصانة؛ إذ استطاع التونسيون تخليص بلدهم من زعيم كان ينوي حكمهم مدى الحياة، ومثلهم فعل كلٌ من المصريين والليبيين واليمنيين. أما السوريين فقد كادوا أن ينجحوا لولا التدخل الأجنبي لدعم الأسد.

وبعد أن ظنّ الديكتاتوريون لسنوات طويلة أنهم يتمتعون بشرعية شعبية، عرفوا فجأة أنهم لا يتمتعون بأي قدر من الشرعية. بسبب عقود من الفساد والمحسوبية والوحشية. ولكن، رغم تنحية رؤساء الجمهوريات، بقيت ملكيات المنطقة صامدة.

إذ بات من المتعارف عليه أن الملكيات العربية باتت أكثر استقراراً من الجمهوريات العربية. ففي البلدان المتنوعة إثنياً أو قبلياً، يصبح الملك رمزاً موحِّداً. كما في المغرب، حيث لا يترأس الملك الدولة فحسب، بل يشغل منصب أمير المؤمنين، وبالتالي فهو يدّعي الشرعية الدينية أيضاً. وكذلك فعل ملك الأردن، الذي ادعى جدّه أنه من الجيل الثامن والثلاثين من

سلالة النبي محمد، لتدعيم شرعية مطالبته بقيادة دولة لم يكن لها وجود سابقاً. ويستخدم ملوك المملكة العربية السعودية لقب «خادم الحرمين الشريفين» في مكة والمدينة لإضفاء الشرعية الدينية على مُلكهم.

ولكن هل بات هذا الأمر المتعارف حقيقةً فعلاً؟ ربما لا. ففي خمسينيات وستينيات وسبعينيات القرن الماضي، اكتسحت الانقلابات والثورات الأيديولوجية الأنظمة الملكية في كل من مصر وإيران والعراق وليبيا وسورية واليمن. لم تكن هناك وصفة سحرية لتحديد أيّ من الأنظمة الملكية سينجو وأيها سيسقط. كانت الأنظمة الملكية في سورية والعراق من البنى الاستعمارية الحديثة، وكذلك النظام الملكي الذي استمر إلى الآن في الأردن. وعندما سقط محمد رضا شاه كان عمر الملكية في إيران آلاف السنين. وقد تم أيضاً تنحية ملوك اليمن وليبيا رغم الأدوار الدينية التي رسخت في المؤسسات آنذاك، كما استمر حكم ملوك المغرب بعد ذلك لعقود. وفي الآونة الأخيرة، لم يكن النظام الملكي في البحرين لينجو من الربيع العربي لولا تدخل المملكة العربية السعودية.

يقول جريجوري جوس الثالث، رئيس قسم الشؤون الدولية في كلية بوش للخدمة الحكومية والعامة بجامعة تكساس إيه آند إم، أن الأنظمة الملكية ليست مشبعة بشرعية خاصة. بل تستخدم الممالك العربية ثروتها لاستمالة خصومها، وفي حالة الأردن والمغرب، برغم أنها ليست ممالك ثرية، فقد استفادت من عطايا الممالك الغنية بالنفط التي كانت على استعداد دائماً للمساعدة في دعمها[1]. ورغم أن جوس محق في أن استخدام الثروة النفطية لاستقطاب المعارضة ساهم في استقرار الأنظمة الملكية، إلا أنه يقلل من أهمية العوامل الأخرى التي تساهم في إطالة عمر الأنظمة الملكية.

ويبدو أن دانييل برومبيرج، أستاذ العلوم السياسية في جامعة جورج تاون، كان محقاً في ملاحظته بأن الملكيات العربية تتمتع بميزة تمكّنها من ممارسة السلطة بعيداً عن الساحة السياسية، وبذلك يمكنها عزل نفسها عن كذب السياسة اليومية[2]. ولذلك رأينا المتظاهرين

(1) Umut Uzer, An Intellectual History of Turkish Nationalism: Between Turkish Ethnicity and Islamic Identity (Salt Lake City, UT: University of Utah Press, 2016).

(2) F. Gregory Gause, «Kings for All Seasons: How the Middle East's Monar- chies Survived the Arab Spring,» Brookings Institution, September 24, 2013, 1, https://www.brookings.edu/research/kings-for-all-seasons-how-the-middle-easts- monarchies-survived-the-arab-spring/.

والسياسيين في عام 2017 يسعون معاً مع تسارع الاحتجاجات في منطقة الريف الفقيرة شمال المغرب، إلى تدخل الملك، وبذلك أظهروا استمرار شرعية الملك.

غالباً ما يجادل أنصار الملكية في الشرق الأوسط بأن مثل هذا النظام شرعي بطبيعته، لأن الملكية تتوافق مع الأعراف الإسلامية. وقد حدد المؤرخ التونسي ابن خلدون في القرن الرابع عشر أربع فئات للحرب العادلة في الإسلام، واحدة منها كانت «حرب السلالات المالكة ضد الانفصاليين ومن يشقون عصا الطاعة»[1]. وبينما شجّعت العديد من المجتمعات الإسلامية منذ سنواتها الأولى على الشورى في الأمر، إلا أن القول بأن الإسلام ديمقراطي بطبيعته هو لا يعدو كونه تحريف معاصر ومجرد هراء[2]. وصحيح أن أصحاب النبي محمد وخلفاؤه المباشرون لم يكونوا حكّاماً وراثيين، إلا أنه وفي غضون بضعة عقود فقط، شكّل كلٌ من الشيعة[3] ثم الأمويون والعباسيون سابقة في توريث الحكم.

ويقلل جوس من أهمية وحجية السوابق التاريخية ويشير إلى أن القيادة الموروثة هي مجرد كيان سياسي يسعى إلى إقناع كل من الرعايا والأجانب بشرعيته. وهو محق في أن الأنظمة الملكية لا تدعي أنها تقوم على الإرادة الشعبية، إلا أنه ينكر ببساطة أهمية الرجوع إلى التاريخ لصياغة مفاهيم الشرعية[4].

هل يُعد العقد الاجتماعي والحوكمة الرشيدة أساساً للشرعية؟

من الخطأ نقل المفهوم الغربي للشرعية إلى الشرق الأوسط. فهناك أدبيات طويلة في الفكر الغربي حول طبيعة المجتمعات السياسية؛ إذ وصف الفيلسوف اليوناني أرسطو، الذي عاش في القرن الرابع قبل الميلاد، المجتمعات السياسية التي حكم فيها الإنسان أخيه الإنسان

(1) Daniel Brumberg, «Sustaining Mechanics of Arab Autocracies,» Foreign Policy, December 19, 2011.

(2) Lucian M. Ashworth, «Ibn Khaldun and the Origins of State Politics,» in Postcolonialism and Political Theory, ed. Nalini Persram (Lanham, MD: Lexington Books, 2007), 46.

(3) تعتقد فرق الشيعة، لا سيما (الإمامية الإثنى عشرية) بأن قادتهم او أئمتهم قد أخذوا الزعامة من خلال النصوص الدينية المنزلة من الله تعالى عن طريق رسوله الكريم، وليس بصفة التوريث، وأن الإثنى عشر إماماً حصلوا على الإمامة وليس الإمارة أو الحكم.

(4) See, for example, Ahmed Subhy Mansour, «The Roots of Democracy in Islam,» National Endowment for Democracy, December 16, 2002, http://www.ahl-alquran.com/ English/show_article.php?main_id=4145.

بأنها روابط طبيعية ناتجة عن ديناميكيات القوة غير المتكافئة داخل العائلات بين الحاكم ورعاياه[1]. كما اقترح الفيلسوف الإنجليزي توماس هوبز من القرن السابع عشر إن هناك عَقد طبيعي يتنازل من خلاله البشر عن حريتهم لصالح الحاكم المطلق مقابل حصولهم على الأمن. كما يعتقد مواطنه جون لوك أن الناس يُخضِعون حريتهم للحكومة مقابل حمايتها لممتلكاتهم وحياتهم. وقد جادل الفيلسوف الألماني إيمانويل كانط في القرن الثامن عشر بأن الاستقلالية لا تتعارض مع وجود السلطة لكن قيم العدالة والمجتمع المدني لا يتحقق إلا بعيش البشر ضمن مجتمع. وبالنسبة لكل من هوبز ولوك والفيلسوف والكاتب جان جاك روسو من القرن الثامن عشر، كانت القوة المكتسبة من خلال موافقة المحكوم ضرورية من أجل الشرعية.

ومع ذلك، فإن فكرة العقد الاجتماعي بين الحاكم والمحكوم هي في العالم الإسلامي مفهوم حديث نسبياً؛ إذ لم تدخل فعلياً في الخطاب السياسي إلا في أواخر القرن التاسع عشر، لا سيما فيما يتعلق بفكرة «الانتخابات الشعبية»[2]. ويقول محمد رشيد رضا، وهو مصلح إسلامي عاش بين أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، إن سيادة المجتمع الإسلامي تتجلى في النخبة، الذين يطلق عليهم «أهل الحل والعقد»، والذين كانوا في وضع يسمح لهم باختيار الحاكم أو عزله على نحو شرعي[3]. وتلك هي في الواقع الأوليغارشية المباركة بأبهى صورها.

وفي تحليلهم لأحداث الربيع العربي، كتب كلٌّ من وزير الخارجية الأردني السابق مروان المعشر بالاشتراك مع زميله في برنامج الشرق الأوسط التابع لمؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، أن غياب أو فشل العقد الاجتماعي كان عاملاً أساسياً في فهم أسباب الاضطرابات. فقالوا:

«بعد خمس سنوات، لم تفقد أزمة الشرعية التي ساعدت في تأجيج أحداث الربيع العربي صداها. وأسباب الغضب [العربي] عديدة، من الاستبداد والعسكرة والفساد مروراً بالمحسوبية ووصولاً إلى التدخل الخارجي. ويسلّط تنوع مصادر السخط الضوء على الغياب الضمني للعقد الاجتماعي الهادف بين الدولة والمواطن في معظم دول الشرق الأوسط»[4].

(1) Gause, «Kings for All Seasons,» 9.

(2) Donna Robinson Divine, «Legitimacy in Israel: How Important Is the State?,» International Journal of Middle East Studies 10, no. 2 (May 1979): 207.

(3) Akhavi, «Sunni Modernist Theories of Social Contract in Contemporary Egypt,» 23.

(4) Akhavi, «Sunni Modernist Theories of Social Contract in Contemporary Egypt,» 29.

ربما يكون هذا صحيحاً، لكنه ما يزال غير كافٍ لتفسير إصرار العديد من الدول العربية ظاهرياً على الشرعية حتى في ظل افتقارها لعقد اجتماعي هادف.

تلعب نوعية الحكومة دوراً بالتأكيد؛ إذ تتنوع أشكال الحوكمة، بحسب زميل مركز التقدم الأمريكي برايان كاتوليس، تنوعاً واسعاً من حيث النوع والجودة. فبعض دول الشرق الأوسط هي ملكيات، وبعضها الآخر جمهوريات، وقليل منها ديمقراطيات. كما أن لدى بعضها حكومات قوية، بينما في دول أخرى، كالعراق ولبنان، تضعف الحكومة وتتوزع القوة على عدة عناصر. ولا شيء في هذا يبدو خاطئاً أو مثيراً للدهشة. فالشرق الأوسط متنوع بشكل لا يصدق، وثوب واحد بالتأكيد لن يناسب الجميع.

قد تكون الحوكمة الديمقراطية مثالية أكثر من الحكم الدكتاتوري، لكن هذا لا يعني أن كل الديكتاتوريات غير شرعية؛ إذ يشكو بعض السنغافوريين من القيود الاجتماعية وانعدام الحرية السياسية في دولتهم، لكن قليلاً منهم فقط من ينكر شرعية الحكومة. فالآية القرآنية: «وأطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم» (النساء، 59)، تُضفي الشرعية على الاستبداد[1][2]. وقد عانى المصريون والسوريون والتونسيون واليمنيون من القمع نفسه، لكنهم انتفضوا خلال الربيع العربي. يبدو أن شكل الحكومة ليس هو معيار شرعيتها بل المعيار هو جودتها ورغبتها في تحقيق الرفاه لمواطنيها؟

حسناً، ليس بالضرورة. فهنالك تعارض بين الفقه الإسلامي والتقاليد حول هذه المسألة. ويقول الفيلسوف من بلاد فارس أبو نصر محمد بن محمد الفارابي من القرن العاشر (والمعروف في الغرب باسم ألفاريبيوس): «ليس للحاكم شنّ الحروب للدفاع عن حكمه في مواجهة التمرد الشعبي». وفي وقتٍ لاحق، في الفترة العثمانية وأوائل الجمهورية التركية، كان يمكن للمواطنين تقديم التماس إلى السلطان أو الزعيم السياسي لتقديم الشكاوى وطلب الإنصاف. «تم إضفاء الشرعية على وجود النظام، على الأقل من الناحية النظرية، من خلال الاهتمام بمصالح الشعب والرعاية الاجتماعية»، وقد كتب ييت أكيت، أستاذ التاريخ المساعد في جامعة تولين:

---

(1) تحدّثت كتب التفسير كثيراً عن معنى الآية الكريمة اعلاه، واختلف المفسرون حولها، لكن لا يمكن القبول بالرأي القائل أنها تشرعن الاستبداد بحسب السائد. (المركز)

(2) Perry Cammack and Marwan Muasher, «Arab Voices on the Challenges of the New Middle East,» Carnegie Endowment for International Peace, February 12, 2016, 1, https://carnegieendowment.org/files/ArabExperts_Survey_English_final.pdf.

«وفي حين أن الحكومات التي ترعى مصالح مواطنيها قد تشكّل حجر أساسٍ للشرعية من المفهوم الليبرالي الغربي، لكن افتراض عالمية هذا الاعتقاد يُعد خطأً. فقد اشتكى العراقيون من نقص الخدمات الحكومية في أعقاب الغزو الذي قادته الولايات المتحدة وسقوط صدام حسين، ولكن بمجرد أنْ بدأ الضغط، مال الشيعة كل الميل نحو تلك الأحزاب التي رفعت أعلاماً أو اعتنقت رموزاً طائفيةً، على حساب أولئك الذين قاموا بالفعل بتوصيل الكهرباء وإحلال الأمن وجلب المياه النظيفة. والشيء ذاته ينطبق على الأحزاب الكردية العراقية التي استخدمت الخطاب الوطني والرمزية كبديل للحكم الرشيد. وليس هذا مستغرباً».

فطوال التاريخ الإسلامي كان ولاء المواطن للقيادة مقدّم على استحصال الأخيرة على هذا الولاء بعملها الجيد. وعن ذلك كتب بدر الدين محمد بن جامع، وهو فقيه سوري عاش في أواخر القرن الثالث عشر وأوائل القرن الرابع عشر:

«إذا غاب الإمام، وطلب الإمامة من ليس أهلاً لها وأخضع الناس بسطوته وجيوشه دون بيعة أو خلافة، تصحّ بيعته. وتعد طاعته واجبة حفاظاً على وحدة صف المسلمين، واجتماع كلمتهم».

ويقول ديفيد كوب إن الأخلاق ليست بالضرورة عامل من عوامل تحديد الشرعية «فكل دولة تدين بوجودها لمجموعة من الأحداث التي قد تتضمن شيئاً من المكائد والدسائس، أو ربما ما هو أسوأ».

وليست الحرية مهمة أيضاً بالضرورة. ففي عام 2001، وصفت منظمة فريدوم هاوس جمهورية مالي بأنها الدولة الحرة الوحيدة ذات الأغلبية المسلمة. وبحلول عام 2006، انضمت كلٌ من السنغال وإندونيسيا إلى مالي [في التقييم نفسه]. ولكن قبل الربيع العربي، أكثر من نصف الدول ذات الأغلبية المسلمة لم تكن حرة. واليوم، تصنف منظمة فريدوم هاوس تونس فقط كدولة حرة. وفي المقابل، في عام 2001 كانت غالبية الدول في العالم غير الإسلامي حرة، مع توسّع نطاق الحرية كل عام تقريباً.

هل من وصفة سحرية لكسب الشرعية؟

غالباً ما يسعى علماء الاجتماع وصانعو السياسة إلى تأويل السياسة من خلال وصفات سحرية أو نظريات ذات مقاس واحد تناسب الجميع. فالكل يريد ترسيخ الديمقراطيات عبر دعم ومساعدة الولايات المتحدة للحكومات الموالية لها. ولن يبكي أحد فيما لو انهارت إحدى

الدول الرجعية المفتقرة للشرعية، طالما أنها لم تتحول إلى بؤرة للفوضى على غرار ما حدث في ليبيا وسورية بعد الربيع العربي.

احتضنت الإدارات الأمريكية، بغض النظر عن الأحزاب السياسية، الثورات الملونة في جميع أنحاء العالم. فقد تبنّت إدارة ريغان ثورة سلطة الشعب عام 1986 في الفلبين، والتي أنهت في غضون ثلاثة أيام حكم الديكتاتور فرديناند ماركوس والذي استمر عقدين من الزمن. كما احتفل الرئيس جورج دبليو بوش بسقوط الدكتاتوريات الشيوعية في أوروبا الشرقية، وإن لم يمتد حماسه، في البداية على الأقل، إلى الجمهوريات السوفيتية السابقة مثل أوكرانيا. وقد بالغ جورج دبليو بوش في تفاؤله غير الواقعي حول احتمالات عراق ما بعد صدام، معتقداً أن الشرعية الديمقراطية ستسود لدى أية حكومة بعد صدام. وبالمثل فقد تفاءل أوباما بالربيع العربي، رغم أن حماسه قد تضاءل مع اندلاع الحرب الأهلية والعنف ضمن الفراغ الذي أوجده هذا الربيع.

ولكن هل ثمة متغير واحد أو وصفة سحرية من شأنها أن تُضفي الشرعية على الحكومات أو الدول؟ بالطبع لا، فالدول العريقة يمكن أن تتمتع بالشرعية، وكذلك يمكن أن تتمتع أكثر الدول التي اصطنعها العهد الاستعماري بالشرعية: كالأردن وقطر والإمارات العربية المتحدة. ويمكن للدين أيضاً أن يساهم في إضفاء الشرعية، لكنه نادراً ما يكون كافياً لوحده.

وهي في الواقع، استراتيجية محفوفة بالمخاطر، كما اكتشفت القيادة الإيرانية، إذ يمكن للحوكمة السيئة والفساد أن يلطّخ بسهولة شرعية رجال الدين. ولن يسلم أي نظام حكومي كذلك من الانتفاضات الشعبية عندما تتطور الأمور.

ربما لكل دولة صيغتها الخاصة. ويقول كلٌّ من نيل كويليام وماجي كامل المتخصصان في شؤون العالم العربي حول ذلك: «تقوم شرعية النظام السعودي على مزيج من الدين، والاقتصاد الريعي، والتوريث، والقبلية». وعندما اختارت السلطات السعودية المزيج الخطأ، انهارت الدولة السعودية الأولى عام 1818 وتلتها الثانية عام 1891 [1].

ورغم أن الثروة النفطية الهائلة تساهم في التعمية على مشاكل الشرعية الأوسع في

(1) سقطت الدولة السعودية في طوريها الاول والثاني بفعل عوامل عدة، كان أقواها العامل الخارجي؛ إذ دخلت في عداء متأصل مع الدولة العثمانية، التي كانت إما تدعم المعارضين ضد ال سعود او ان تشارك فعلياً في اسقاطهم كما حصل عامي 1818 و1884. (المركز)

السعودية، إلا أن السلطات السعودية تدرك ضرورة الإصلاح. ففي آذار/مارس 1992، على سبيل المثال، أصدر الملك فهد ثلاثة قوانين جديدة: النظام الأساسي للحكومة، وقانون مجلس الشورى، وقانون المحافظات. كان الهدف من منها ترقية الأنظمة وإضفاء الطابع الرسمي عليها، مما يجعل المملكة العربية السعودية، نظرياً على الأقل، دولة قومية أكثر حداثة. هذا وتصبّ خطة الإصلاح السعودية لعام 2030 والتي وضعها ولي العهد الأمير محمد بن سلمان في المسار ذاته؛ إذ تستمر القيادة السعودية في سعيها إلى الإصلاح للحفاظ على نمطها الخاص من الشرعية في الحكم.

يدرك القائمون على الإصلاح أن الشرعية ليست مفهوماً ثابتاً، وأن الدول والحكومات بحاجة دائمة إلى تغيير الاستراتيجيات والتطوير للحفاظ على الشرعية. ويوجد مسار مماثل في الأردن، حيث لاحظ البروفيسور في كلية الدراسات العليا البحرية جلين روبنسون أن النظام الملكي ينخرط في إصلاحات وقائية «للحفاظ على امتيازات النخبة في الأردن مع الحد من التغيير السياسي الأكثر عمقاً».

وتعمل الاستراتيجيات الأخرى على زيادة شرعية الدولة أيضاً. فمع نمو ثرواتها، أتقنت المملكة العربية السعودية إستراتيجية تصدير مشاكلها إلى الخارج ودعم أولئك المتطرفين دينياً داخل المملكة، واستطاعت بالتالي التخلص من مشكلة وشيكة، أقلّه على المدى القصير. وقد حذت العديد من الدول الأخرى حذوها: فبعد حملتها القمعية في حماة في عام 1982، غضّت عائلة الأسد الطرف، لا بل ودعمت المتطرفين السُنّة، طالما كان اهتمامهم وتركيزهم ينصب خارج سورية. وبالمثل، فقد صدّرت عدة دول خليجية أصولها الراديكالية لعزل نفسها عن التحديات الكامنة في الداخل.

وقد يتوقف الحفاظ على الشرعية أحياناً على مجرد عدم نزعها. وتؤكد عقود من التدخل الأجنبي في الشرق الأوسط والتي أبت إلا أن تصب مزيداً من الزيت على نار المؤامرات التي تغلغلت بالفعل في أنحاء الشرق الأوسط، أنه يمكن للدعم الخارجي لأي نظام أو شخصية سياسية أن يتلاشى بلحظة. وقد ركّز الخميني على هذه النقطة من أجل نزع الشرعية عن الشاه، وما انفك الزعيم الشيعي المعاند مقتدى الصدر يستخدمها لتحدي أولئك الأكثر ارتباطاً بالولايات المتحدة وقواتها العسكرية في العراق.

قد لا توجد وصفة سحرية للشرعية، لكن السياسي الراحل من جامعة هارفارد، صموئيل

هنتنغتون، ربما عرف ما لم نعرفه عندما تكهّن بأن متوسط دخل الفرد عام 1976، (1000-3000 دولار) سيشكل عتبة بدء التحول الديمقراطي في المنطقة.

وبالتحويل إلى الأسعار الجارية في عام 2017، يصبح المتوسط (4,400-13,200 دولار). وبذلك نرى أن دخل الفرد في معظم دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا يتجاوز تلك العتبة؛ اللهم إلا في الأراضي الفلسطينية وسورية واليمن. ويدل هذا على أن على الدول أن تزيد من تغيير وتطوير استراتيجياتها للحفاظ على شرعيتها واستقرارها.

وما تزال الطريق طويلة أمام عملية التحول الديمقراطي في منطقة لا يزال العديد من مواطنيها يفضّلون القيم الجماعية غير الليبرالية على قيم الحرية الفردية. لكن نزعة التغيير الجوهري ضمن المجتمعات الأكثر ثراءً وتعليماً، من شأنها إذا ما اقترنت بمنصّات تحشيد جديدة عبر وسائط التواصل الاجتماعي، أن تنتج تحديات جديدة غير متوقعة أمام شرعية الحكومة. ربما يكون العامل الأكثر أهمية في سبيل الحفاظ على الشرعية ليس هو القومية أو الدين أو نمط الحكم، بل هو المرونة التي تتحلى بها أية حكومة لمواكبة التغيير المتسارع للمجتمعات.

2

ما دور الإسلام والإسلامويين في الشرق الأوسط؟

أ. قادر يلدريم

تُجمِع معظم الدراسات المعاصرة التي درست العلاقة بين الدين والسياسة في الشرق الأوسط على تميز الإسلام؛ إذ يرى بعض العلماء أن الإسلام ظل دائماً فريداً في علاقته بالسياسة. ويرى بعضهم الإسلام دين سياسي في جوهره، وأنه يناهض الإصلاح والتحديث، من حيث عدم تكيّفه مع العلمانية المعاصرة، ومقاومته للمحاولات الجارية في عالمنا المعاصر لخصخصة الدين -بحيث لا يكون له دور رئيس في الحياة العامة أو في صنع السياسات، بل يُقيَّد دوره إلى حدٍ كبير ليقتصر على حياة المسلمين الخاصة- كل أولئك ليست إلا منعكسات لمميزات الإسلام. وقد أطلق شادي حامد، الباحث في معهد بروكينغز، على هذه الظاهرة مصطلح «الاستثنائية الإسلامية»[(1)].

لكن وجهات النظر السابقة تفتقر إلى الدقة لثلاثة أسباب. أولها، أنها تقترح أن ليس في الإسلام، على المستوى العقائدي، أي فصل بين الدين والسياسة. وثانيها، أنها تفترض أن تقاليد الإسلام ظلّت عبر تاريخها وفيّة لأسسها العقائدية. وأما ثالثها، فلزعمها أن الإسلام التقليدي استمر في عالم الحداثة غير آبه بتغير البيئات السياسية والاقتصادية والاجتماعية للمجتمعات التي وجد فيها.

لم تكن العلاقة الحميمة بين الدين والدولة في عصر ما قبل الحداثة حكراً على الإسلام؛ إذ كانت تلك هي القاعدة العامة لدى جميع الأديان في ذلك الوقت الذي كثر فيه الخلط بين الدين والسياسة، وعلت فيه كلمة الدين. إن أول لقاء بين الإسلام والحداثة والعلمانية عكس

(1) Shadi Hamid, Islamic Exceptionalism: How the Struggle over Islam Is Reshaping the World (New York: St. Martin's Press, 2016).

تجارب الأديان الأخرى ذاتها، ولكنه تميز بالطبيعة المتغيرة لسلطة الإسلام الدينية وانخفاض مستوى المأسسة فيه.

كما كانت تجربة الإسلام فريدة أيضاً من حيث أن تفاعل كل تلك العوامل مع الظروف الاجتماعية والسياسية والاقتصادية في العصر الحديث قد أدى إلى خلق تصور في العقل المسلم، يتضارب مع العلمانية، مفاده أن الدين والسياسة لا ينفصلان. وأدى ذلك الفهم بدوره إلى تراجع مجتمعات الشرق الأوسط المعاصرة في قضايا مثل حقوق الأقليات والتعددية والقيم الإنسانية الأساسية الأخرى.

وقد وثّق الباحث الراحل شهاب أحمد من جامعة هارفارد، تميّز الإسلام القديم بخاصية تنوع مكوناته واختلافها[1]. وبذلك يتبيّن لنا أن المبادئ العقائدية للإسلام ليست هي سبب عدم قدرته على التعامل مع تحديات العصر الحديث، بل كان ذلك بسبب ظهور مجموعة جديدة من الأصوليين -الإسلاميين والسلفيين- الذين دأبوا على مواجهة الحداثة والعلمانية والتأثير الغربي، متخذين في سبيل ذلك من مفهوم الصحوة نهجاً رجعياً، أعادوا من خلاله إحياء «أصالة» المعتقدات والممارسات الإسلامية من وجهة نظرهم.

إطار الدين والسياسة

يُشكّل الدين أحد أهم محركات الحياة ضمن مجتمعات الشرق الأوسط. فوفقاً لدراسة حديثة أجراها مركز بيو للأبحاث، يقول ما يقارب 70 % من مسلمي المنطقة إن الدين «مهم جداً» في حياتهم. وبالمقارنة مع المجتمعات الغربية، تقل الأرقام المؤيدة لأهمية الدين عن ثلث تلك الموجودة لدى مجتمعات الشرق الأوسط[2].

هذا ويسود تصور تقليدي لدى صانعي السياسة والعامة على حدٍ سواء مفاده أن الإسلام يتحكم بالتطورات السياسية، وينطوي على العنف، ويسبب عدم الاستقرار في الشرق الأوسط،

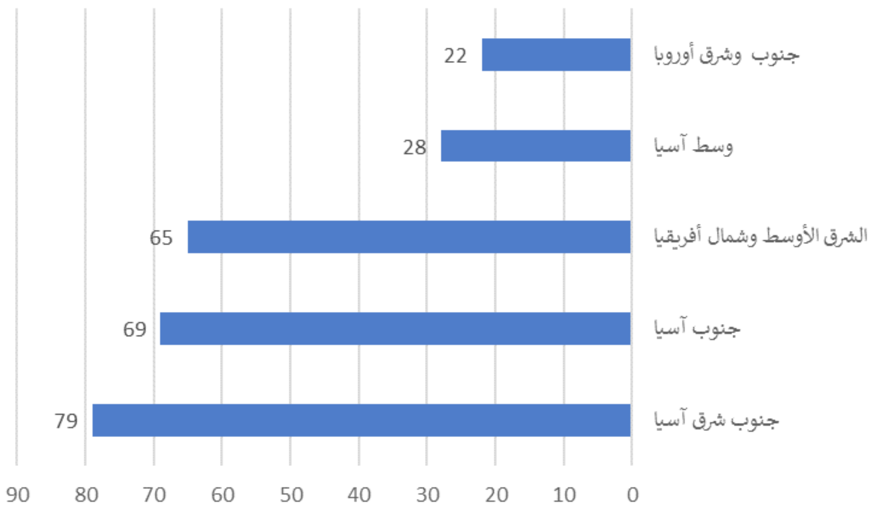
(1) Shahab Ahmed, What Is Islam? The Importance of Being Islamic (Princeton, NJ: Princeton University Press, 2015).

(2) Angelina E. Theodorou, «Americans Are in the Middle of the Pack Globally When It Comes to Importance of Religion,» Pew Research Center, December 23, 2015, http://www.pewresearch.org/fact-tank/201523/12//americans-are-in-the-middle-of-the-pack-globally-when-it-comes-to-importance-of-religion/.

كما أن هناك من يرى في الإسلام نظاماً سياسياً يتكون من مزيج من العقائد والقوانين الدينية. ويعتقد هذان التصوران بوجود علاقة سببية: فنظراً لأن الإسلام دين سياسي بطبيعته فهو يسيطر على حياة الناس، وقد بات يلعب دوراً أساسياً في رسم السلوك السياسي والمواقف السياسية في الشرق الأوسط.

وتُظهر مجموعة من المعطيات أن المسلمين في الشرق الأوسط يفضّلون عدم فصل الدين عن السياسة؛ إذ تشير بيانات مسح أجراه مركز بيو للأبحاث إلى أن ما يقارب ثلثي العينة يفضّلون أن يكون للزعماء الدينيين دور سياسي (الشكل 1). وتتراوح نسبة السكان الذين يسعون إلى جعل الشريعة الإسلامية القانون الرسمي للبلاد حوالي 70-80 % عبر الشرق الأوسط وجنوب آسيا وجنوب شرق آسيا. لكن ما الذي يحفّز تلك الرغبة بعدم فصل الدين عن السياسة في الشرق الأوسط؟ وهل كانت العلاقة بين الدين والسياسة على هذا النحو دائماً؟

الشكل 1. متوسط النسبة المئوية للمسلمين الذين يعتقدون بوجوب اضطلاع الزعماء الدينيين بدور سياسي



المصدر: مركز بيو للأبحاث، مسلمو العالم: الدين والسياسة والمجتمع، 20 أبريل 2013،

https:// www.pewforum.org/201330/04//the-worlds-muslims-religion-politics-society-overview/

إن الفكرة القائلة بأن المجالين السياسي والديني لا ينفصلان في الإسلام تنبع إلى حدٍ كبير من بروز الإسلاموية كأيديولوجية سياسية في القرن الماضي؛ إذ أعادت الإسلاموية تشكيل الفكر الإسلامي في القضايا السياسية والاجتماعية والاقتصادية الرئيسية. وقد عرّف الأستاذ محمد أيوب، الباحث البارز في شؤون الدين والسياسة في الشرق الأوسط الإسلاموية بأنها «شكل من أشكال استغلال الإسلام من قبل أفراد وجماعات ومنظمات تسعى لتحقيق أهداف سياسية». وتعتبر الإسلاموية أيديولوجية حديثة الظهور؛ إذ بدأت في مطلع القرن العشرين نتيجة الفكر السلفي المتشدد[1]؛ إذ يلتزم الإسلاميون بشدة بالطابع الإسلامي للدولة والمجتمع ويسعون إلى تصحيح الممارسات التي يُعدّونها «غير إسلامية» [2].

إن صعود الإسلام السياسي والسلفية في تلك الفترة لم يكن محض مصادفة؛ إذ دفعت السياسة في ذلك الوقت الإسلاميين إلى اتخاذ بعض الإجراءات لمواجهة قضايا مثل الاستعمار والعصرنة، فوجدوا أن الإسلام هو الحل. يقول الإسلاميون أن بإمكان الإسلام إيجاد حلول لمشاكل مثل الاستعمار والتخلف، لكن سبب عدم نجاحه في الماضي يكمن في فشل مَنْ مارسوا السلطة الدينية في ذلك الوقت. وبعبارة أخرى، فقد أخذ الإسلاميون على عاتقهم تقديم حلول دينية للمشاكل السياسية التي ظهرت في ذلك الوقت.

هذا وقد منح الفراغ الذي نشأ بعد الاختفاء التدريجي لطبقة رجال الدين التقليديين (العلماء الإسلاميين) فرصة لعرض قضيتهم واكتسابهم الشعبية؛ إذ عمل العلماء تاريخياً كأوصياء على الدين، رغم عدم وجود هرمية رسمية في الإسلام. ومع ظهور الحداثة ومركزية الدولة في الشرق الأوسط، رأى العلماء مكانتهم تتدهور. وبذلك ولّت الأيام التي خضع فيها كلٌ من ادعى التدين أو تحدّث باسم الدين لتدقيق وتمحيص العلماء. ولم يعد بإمكان الإسلاميين، الفاعلون الدينيون الجدد، التحدث باسم الإسلام فحسب بل تم قبولهم في منصب المتحدث الرسمي باسم السلطة الدينية، لا بل إن الوقت أيضاً لعب لصالحهم، فقد بدأت الجماهير تتعرف إلى

(1) Mohammed Ayoob, The Many Faces of Political Islam: Religion and Politics in the Muslim World (Ann Arbor, MI: University of Michigan, 2008), 2.

(2) Amit Bein, Ottoman Ulema, Turkish Republic: Agents of Change and Guardians of Tradition (Stanford, CA: Stanford University Press, 2011), 24; and Dale F. Eickelman and James P. Piscatori, Muslim Politics (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1996), 44.

السياسة الشعبية، كما هيأت المستويات المتزايدة من التعليم وتطور وسائل الإعلام الجماهير لتلقي رسائل الفاعلين السياسيين الجدد.

كان هذا تغييراً بالغ الأهمية في علاقة الدين بالسياسة في الشرق الأوسط. ليس لأنه أعاد كتابة أسماء الفاعلين الدينيين فحسب، بل لأثره على دور الدين في الحياة العامة والمناقشات العامة حول القضايا الرئيسية أيضاً. تأمل معي هذين المثالين: المثلية الجنسية والقانون الإسلامي.

تاريخياً، لم تكن المثلية الجنسية أمراً يُذكر في الشرق الأوسط. ولم يتم تبنيها علناً أو تشجيعها، وقد لاقى المثليون تسامحاً كبيراً من الناحية الدينية، فبينما عُدّت المثلية جريمة في الدين، كان المثليون مرتاحين حتى داخل المسجد[1]، لا بل وتناولت مجموعات الفقه الإسلامي طرقاً لاستيعاب المثليين في المجتمع[2].

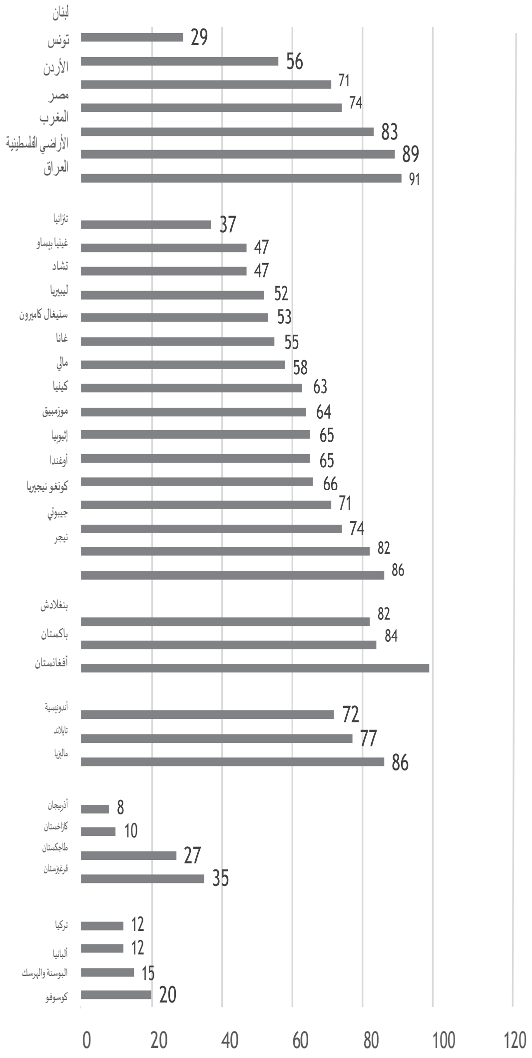
وبالمثل، شكّلت الشريعة الإسلامية عماد البنية التحتية القانونية في جميع أنحاء الشرق الأوسط في فترة ما قبل الحداثة، إلا أنها لم تكن المصدر الأوحد للتشريع، بل كان هنالك وفرة في التشريع العلماني الوضعي. ومع ظهور الدول القومية الحديثة، حاولت الدول تقنين البنية القانونية وعلمنتها. في الواقع، كان هذا التحرك نحو التشريع العلماني راسخاً لدرجة أنه نادراً ما كان موضع للتساؤل أو المعارضة حتى العقود الأخيرة من القرن العشرين. ولم يبدأ التصور الشعبي للشريعة الإسلامية إلا مع سقوط الإيديولوجيات القومية العلمانية (الشكل 2)؛ إذ أدى صعود الجماعات الإسلامية في فترة ما بعد السبعينيات وانتقادهم الأنظمة العلمانية الحاكمة إلى وضع الشريعة الإسلامية في طليعة النقاشات العامة في أنحاء الشرق الأوسط، وقد كان لتناولهم الماضي الإسلامي كبير الصدى[3].

(1) تُصنّف المثلية عند المسلمين بأنها محرَّمة، وأجمع الفقهاء على معاقبة مرتكبها. أما المخنث فهو الذي يتشبه بالنساء في أخلاقه وحركاته، ويُعاقب أيضاً على تخنثه بالنفي. (المركز)

(2) Stephen O. Murray and Will Roscoe, Islamic Homosexualities: Culture, History, and Literature (New York: New York University Press, 1997); and Samar Habib, «Queer- Friendly Islamic Hermeneutics,» ISIM Review 21, no. 1 (Spring 2008): 32–33.

(3) Noah Feldman, The Fall and Rise of the Islamic State (Princeton, NJ: Princeton University Press, 2008), 6.

الشكل 2. النسبة المئوية للمسلمين الذين يفضلون جعل الشريعة القانون الرسمي في بلادهم



المصدر: مركز بيو للأبحاث، مسلمو العالم: الدين والسياسة والمجتمع، 20 أبريل 2013،

https:// www.pewforum.org/2013/04/30/the-worlds-muslims-religion-politics-society-overview/; Save translationK،

ومركز بيو للأبحاث، التسامح والتوتر: الإسلام والمسيحية في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، 15 أبريل 2010،

https://www.pewforum.org/2010/04/15/executive-summary-islam-and-christianity-in-**sub-saharan- africa/.**

إذن، ما يحدث في الشرق الأوسط اليوم ليس فشل منطقة متخلفة في التحرر من نير الدين القديم لتدخل في العصر الحديث، بل هو تراجع المنطقة بشكلٍ ما إلى فترة ما قبل الحداثة. فقد «سيطر» المتشددون بطريقةٍ ما على الإسلام والخطاب الإسلامي[1]. كما أن انتقادهم للأنظمة الحاكمة في المنطقة أضفى شرعية على خطابهم الديني. وقد اكتسبت أفكارهم رواجاً في ظل ظروف الانهيار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي. وأدى هوسهم بالسلطة ورغبتهم في تطبيق الرؤى الدينية عبر مؤسسات الدولة إلى ظهور كيانات مستحدثة مثل «الدولة الإسلامية»[2].

ولم يترافق تأثير الأيديولوجيات الإسلامية والسلفية الواسع على التفكير الإسلامي دائماً مع الدعم الانتخابي أو الشعبي للجماعات الإسلامية. فقد نصّب الإسلاميون الناشئون أنفسهم كسلطة دينية شرعية. ونجحوا في ذلك جزئياً لأن الفاعلين الدينيين التقليديين الحقيقيين لم يتخذوا خطوات حازمة وأدواراً حاسمة على المستوى العام. وعندما يحاول الفاعلون الدينيون الآخرون الانخراط في المشهد العام والتعبير عن آرائهم في قضايا معينة ضمن حوار عام، تحول الحوار إلى مزايدة دينية لمعرفة الجماعة الأصح إسلاماً والأكثر تحفظاً وأصالة. إذاً فقد كانت المنافسة هي الدافع وراء الدين السياسي.

لنأخذ مثلاً مصر ما بعد 2011 والحوار العام الذي جرى حول الدستور الجديد والانتخابات. كانت جماعة الإخوان المسلمين هي الجماعة السياسية الأفضل تنظيماً في البلاد. وللمرة الأولى منذ عقود، أُتيحت لها فرصة التنافس على الانتخابات بحرية، وكانت منفتحة على التعاون مع الجماعات الأخرى ولم تكن مهتمة بالسيطرة فقط. ولكن ما إن بدأت جماعة الإخوان المسلمين المحافظة تُحكِم قبضتها حتى تحركت حكومتها المؤقتة لصياغة دستور جديد. لماذا؟ لأنه وبعد الثورة، برز حزب النور السلفي وغيره من الأحزاب السلفية المتشددة، وحظيا باهتمام وشعبية كبيرين.

وما أن بدأ السلفيون المنادون بحكم الشريعة الإسلامية بتقويض قاعدة الدعم التقليدية للإخوان، حتى حذت جماعة الإخوان حذوها متبنيةً خطاباً سياسياً محافظاً لاستعادة مؤيديها الذين سرقهم السلفيون. وليس هذا فحسب، بل تخلّت جماعة الإخوان عن ضبط النفس وقررت

(1) Khaled Abou El Fadl, The Great Theft: Wrestling Islam from the Extremists (San Francisco, CA: HarperOne, 2007).

(2) Wael Hallaq, The Impossible State: Islam, Politics, and Modernity's Moral Predicament (New York: Columbia University Press, 2012).

الترشح للانتخابات الرئاسية، وإدخال عدد أكبر من المرشحين في السباق البرلماني أكثر من العدد الذي وَعدت به سابقاً، وواصلت صياغتها الدستور على الرغم من احتجاج الأحزاب العلمانية[1].

تناقضت هذه الاستراتيجية كلياً مع سياسة ضبط النفس التي اتبعها حزب النهضة التونسي عبر كل من حكومته وعملية صياغة دستوره بعد الثورة، فضلاً عن اعتماده الأخير الديمقراطية الإسلامية كإيديولوجية حزبية، مما منع رسمياً الإشارة إلى الأيديولوجية الإسلامية في برنامج الحزب. هذا ويُعد غياب المنافسة الدينية من الجماعات الإسلامية المحافظة أحد العوامل الحاسمة لنمو حزب النهضة في السنوات الأخيرة.

الإصلاح الإسلامي

ما يزال لدى العديد من السياسيين وصانعي السياسة الغربيين أمل في إصلاح الإسلام، ويدعون إليه علانية أحياناً. وما خطاب الرئيس باراك أوباما للعالم الإسلامي في عام 2009 إلا مثال على محاولة بدء الحوار، ودعوة (ضمنية) «لإصلاح» الإسلام[2]. ولكن كثيراً ما تُطلق مثل هذه الدعوات من دون الوقوف على الحالة الراهنة للحوار الإصلاحي.

إن فكرة الإصلاح في الإسلام ليست جديدة؛ إذ شهدت أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، على وجه الخصوص، ظهور العديد من الحركات الإصلاحية التي استندت بشكل أساسي على الإسلام. فالقرآن، هو المرجع الأساسي للإسلام، وهو كلام الله، يحثّ المؤمنين على الانخراط في الإصلاح. كما ورد في السُنّة النبوية أنه في كل قرن يخرج مجدد يصلح للناس شؤون دينهم ودنياهم، من هنا يغدو البحث في انفتاح الإسلام على الإصلاح غير ذي جدوى. فالسؤال الحقيقي هو ما الذي يقف وراء عدم الانخراط في جهود إصلاحية مستدامة في الإسلام والعالم الإسلامي عموماً. الإجابة تكمن في «سياسة الإصلاح الإسلامي»، وذلك وفق مصطلح سابا محمود، أستاذة الأنثروبولوجيا بجامعة كاليفورنيا، بيركلي[3].

(1) Nathan J. Brown, «Contention in Religion and State in Post-revolutionary Egypt,» Social Research: An International Quarterly 79, no. 2 (Summer 2012): 531–50.

(2) David A. Graham, «A Short History of U.S. Presidents Explaining Islam to Muslims,» Atlantic, May 21, 2017, https://www.theatlantic.com/international/archive/201705//american-presidents-explain-islam-to-muslim/527415/.

(3) Saba Mahmood, «Secularism, Hermeneutics, and Empire: The Politics of Islamic Reformation,» Public Culture 18, no. 2 (2006): 323–47.

كثيراً ما يتشابك الإصلاح في الغرب مع الإحباط العام من التوقعات والآمال التي لم تتحقق. ويرجع ذلك في جزءٍ منه إلى أنه بالنسبة للعديد من علماء الدين المسلمين، لا تعد كلمة الإصلاح مرادفاً للمفهوم الغربي للكلمة؛ فالإصلاح قد لا يعني بالضرورة التقدم. ويفترض النقّاد الأمريكيون أن الإصلاح مفهوم تقدمي ومرغوب به عموماً؛ إذ أنه يساعد المجتمعات الإسلامية في الوصول إلى التحديث، وبأن تصبح أكثر تعددية وتشاركية. ولكن كما يمكن أن يكون الإصلاح تقدمياً واستشرافياً، يمكن أن يكون على العكس تماماً، رجعي وتخلفي.

ثمة عاملان مهمان أديا لبروز دعوات مبكرة للإصلاح بين المسلمين في أوائل العصر الحديث. كان أولهما احتلال القوى الأوروبية لأجزاءٍ مختلفةٍ من الشرق الأوسط الذي جاء بالتزامن مع انحدار سلطة الحكام المسلمين فيه، مناقضاً لما اعتقده معظم المسلمين آنذاك حول تولي العناية الإلهية لأمور المسلمين، والذي أثبت الزمان صحته لقرون عديدة. أما ثانيهما فكان، عجز الحكام المسلمين عن التصدي للغزاة الأوروبيون والذي شكل صدمة كبرى.

من ناحية أخرى، وعلى مدى القرون القليلة الماضية، دفع اتساع فجوة التقدم الصناعي والمادي بين أوروبا والشرق الأوسط، الكثيرين في المنطقة إلى التسليم بتخلف الشرق الأوسط عن الركب. ولم يبدأ المسلمون في التفكير في أسباب تخلفهم حتى بدأت تلك الفجوة تؤثر على حياتهم بشكل مباشر.

وقد تفاوتت نظرة المسلمين إلى تلك التطورات كما تباينت الدروس المستفادة منها. لكن أحداً لم يتصور وجود المشكلة الأساسية في الهيكل الحالي للدولة أو المجتمع أو الدين. بل كانت المشاكل الأساسية، في نظرهم، تتعلق بتصرفات المسلمين وانحلالهم الأخلاقي؛ إذ رأوا أن المسلمين أنفسهم بحاجة إلى الانخراط في عملية «إصلاح ذاتي» في أساليبهم المتراخية في ممارسة عقيدتهم والعودة إلى الإسلام الأصيل في عصره الذهبي، عصر النبي محمد وصحبه. وقد زعم مؤيدو هذه الحجة أنه بعد العصر الذهبي، كُبِّلَ الإيمان بالعديد من المستحدثات التي لطّخت نقاء الدين. فتوجهت الإصلاحات في العالم الإسلامي نحو إحياء الماضي، وإعادة عقارب الساعة إلى الوراء.

ارتبطت هذه الدعوات المبكرة لإصلاح النفس والعودة إلى العصر الذهبي للإسلام بالسلفية (ونسختها السعودية، الوهابية). ويمكن إرجاع أصول هذا النهج إلى كتابات ابن تيمية وابن قيم الجوزية، وهما عالمان مسلمان عاشا في القرنين الثالث عشر والرابع عشر. لكن نهضة

الأصوليين الحقيقية بدأت عندما أبرم الزعيم الديني المتشدد محمد بن عبد الوهاب اتفاقاً مع محمد بن سعود في شبه الجزيرة العربية في القرن الثامن عشر، ربط فيه بين الطابع الديني للدولة السعودية المستقبلية وطابعها السياسي الاستبدادي المطلق.

وهدف هذا الاتجاه الإصلاحي الإحيائي إلى إعادة الإسلام إلى المبادئ الأولى كما وردت في النص القرآني. ويرى أولئك الإحيائيون أن نهج الإحياء والإصلاح الذاتي لا يحارب الغرب وتجاوزاته الثقافية واستعماره فحسب، بل يرفض عقلية الغرب العلمانية والمادية أيضاً. ولمّا تضمن نهج الإحياء الإسلامي أهدافاً سياسية، أخذ ينتقي من النصوص القرآنية ما يفيده في تبرير إصلاحاته. هذا وقد تبنّت عدة شخصيات جهود الإصلاح الإحيائي تلك، كأحمد برلوي في الهند (1786-1831)، وحجي شريعة الله (1781-1840) وحركة الفرائزي في البنغال، والأمير عبد القادر (1808-1883) في الجزائر، ومحمد أحمد (1844-1885) في السودان.

وبينما وجد بعضهم إلهامه في الماضي، تبنّى إصلاحيون آخرون أجندة إصلاح أكثر تطلعاً نحو المستقبل؛ إذ رأوا أن تغيير المجتمع يتطلب نهجاً دينياً جديداً. وقد تعالت دعوات الإصلاح لدى علماء المسلمين الذين زاروا أوروبا على وجه الخصوص، وكثيراً ما انتقد أولئك المؤسسة الدينية القائمة وعلماءها لوقوفهم عقبةً في طريق الإصلاح التحديث.

وبمزيد من التفصيل، اتهم النقّاد المؤسسة الدينية بتفضيل مصالحها الخاصة على مصالح المجتمع. وفي المقابل اتهم الإصلاحيون العلماء بـ «بانغلاقهم على التقاليد وبالظلامية والميول غير العلمية»، مسببين تراجع المجتمعات الإسلامية وتعثّر «أجندات الإصلاح» الأخرى في المجتمع، واصفين إياهم بأنهم «معاقل للأرثوذكسية البالية وأنهم بحاجة إلى إصلاح شامل»[1]. هذا وقد لاحظ بعض أولئك الإصلاحيين وجود «تناغم» بين نمط الإصلاح الأوروبي وما تنادي به قيم الدين الأساسية والنصوص المقدسة. وكان كل من جمال الدين الأفغاني ومحمد عبده في طليعة أولئك الإصلاحيين[2].

وقد بدأ، في الواقع، بعض التقدم المبكر الذي نادى به الإصلاحيون بالظهور؛ إذ تبنّت الحكومات العلمانية التي صعدت إلى السلطة في أعقاب الاستقلال نهج الإصلاح الديني. وحاكت تلك الإصلاحات أجندات الإصلاح التقدمية التي رامت القضاء على تأثير المؤسسة

(1) Bein, Ottoman Ulema, 24.

(2) B. A. Roberson, Shaping the Current Islamic Reformation (New York: Routledge, 2003).

الدينية، وخصخصة الدين، وترسيخ العلمانية كمبدأ للحكومة. ولكن رغم التقدم الذي أحرزته الإصلاحات التقدمية، أبت مجموعة من العوامل إلا أن توقف عجلة الإصلاح، وتدفع المجتمعات لمزيد من التأخر.

وابتداءً من أتاتورك ورضا شاه في عشرينيات وثلاثينيات القرن الماضي في كلٍ من تركيا وإيران، على التوالي، شرعت الحكومات العلمانية في جميع أنحاء المنطقة في إجراء الإصلاح من أعلى إلى أسفل من اجل كبح، إن لم يكن القضاء، على تأثير المؤسسة الدينية في الحياة العامة. ولاقوا في سبيل ذلك بعض النجاح. ولكن منذ سبعينيات القرن الماضي، تغير الوضع مع عدم قدرة الحكومات على تحقيق التقدم في القضايا الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والوفاء بوعود التحديث التي قدّمتها، ما فتح المجال أمام الإصلاحيين الرجعيين للتشكيك في صدقية الحكم العلماني. فمكاسب التحديث الاجتماعي المتواضعة لم تكن مصحوبة بالتحديث السياسي؛ إذ كان لدى الجماهير هامش ضيق للتعبير عن احتياجاتهم ومخاوفهم وإحباطهم.

وعندما استغل الإسلاميون فشل سياسات الحكومات العلمانية انتعش الإسلام السياسي، ووظّف الفاعلون الإسلاميون الخطاب الديني لشنّ حملات من النقد السياسي مستغلين الإحباط الاجتماعي والاقتصادي والسياسي لدى الجمهور في أنحاء منطقة تم فيها تقديم الدين كحل لجميع مشكلاتها. ولاقى خطاب الإسلاميين الديني أصداءً جيدة لدى الجماهير المهمّشة وذات النزعة الدينية.

وما انفك الخطاب الديني لدى الإسلاميين يعكس الأشكال الرجعية الأولى من الإصلاح الإحيائي؛ إذ أنهم قالوا أن الطريق إلى التقدم يتطلب العودة إلى الإسلام «الأصيل» القائم على الأعراف الإسلامية والشريعة والدولة الإسلامية، وذلك حتى يكون التطور والتقدم أخلاقياً ومتماشياً مع القيم الإسلامية؛ إذ أنهما معاً (أي التطور المصحوب بالقيم الإسلامية) سيتمكنان من تلافي انحلال المجتمعات الغربية.

في الواقع، لم يكن الإسلام الذي تصوره الإسلاميون والسلفيون متناغماً مع إسلام فترة ما قبل الحداثة. بل كان شكلاً أكثر انحطاطاً، برزت فيه الشريعة كقضية إشكالية، وعلى عكس مفهومها المعاصر، فهِم الإسلاميون الشريعة على أنها الجهد البشري الذي يراعي إرادة الله، وصارت بالتالي، عملية ناقصة ومعيبة بطبيعتها[1].

(1) Khaled Abou El Fadl, Speaking in God's Name: Islamic Law, Authority and Women (Oxford, UK: Oneworld Publications, 2001).

تنافست عدة مدارس فكرية على تحديد ماهية الفقه الإسلامي، فخلصت إلى أنه مستقل تماماً عن عملية سنّ القوانين. بذلك ومع مرور الوقت، حدثت تغييرات جذرية، أو مجموعة من «الإصلاحات المصغرة»، اعترفت ببعض التغيير في السياق الاجتماعي[1]. فصارت عملية إصدار القانون الديني نشاطاً خاصاً مستقلاً عن عمل الدولة. ولكن، وعلى النقيض تماماً، تتميز الشريعة التي يدعو إليها الإسلاميون اليوم بأنها محكومة تماماً من قبل الدولة، واستبدادية بشكل مطلق وذات طبيعة ثابتة.

ومن اللافت أيضاً تأخرها في مجال حقوق الأقليات عن الأشكال المبكرة للإسلام؛ إذ تخلّفت المجتمعات الإسلامية المعاصرة عن المجتمعات القديمة في مجالات مثل التعددية والتشاركية، وكذلك في قضايا مثل المثلية الجنسية وحقوق الأقليات؛ إذ تضمنت كتب الفقه الإسلامي القديمة أحكاماً حول كيفية استيعاب المثليين في المجتمع وداخل المساجد[2]. أما الآن، يتم نبذ المثليين من المجتمع ويحكم عليهم بالإعدام باسم الإسلام. وبالمثل، تواجه الأقليات العرقية والدينية مستويات عالية من التمييز.

إذاً لا بد من وجود علاقة بين صعود الجماعات الإسلامية والسلفية وأيديولوجياتها إلى صدارة المشهد منذ سبعينيات القرن الماضي من جهة، وظهور الإسلام المتشدد الذي يدعو إلى الإصلاح الإحيائي الرجعي من جهة أخرى.

فكيف ولماذا يتحكّم الإسلاميون والسلفيون بالخطاب الديني العام بهذه الفعالية؟ ولماذا لا يعارض من يُفترض أنهم سلطات دينية شرعية هذه الآراء المصممة على عرقلة جهود الإصلاح التقدمي في العالم الإسلامي؟ جزء من الإجابة على هذه الأسئلة يكمن في طبيعة السلطة الدينية في الإسلام.

يُضفي المذهب الشيعي الطابع المؤسسي على السلطة الدينية، ويعترف لرجال الدين بالهرمية والمكانة المتميزة فهم ورثة النبوة، مع احتفاظه بشيء من لا مركزية السلطة الدينية. أما الإسلام السُنّي - الذي يتبعه اليوم ما يقارب 85-90% من المسلمين، فلامركزية سلطته الدينية أبعد بكثير من نظيرتها الشيعية؛ إذ لا يوجد إجماع على سلطة دينية موحدة ومعتمدة

(1) Roberson, Shaping the Current Islamic Reformation.

(2) فيما يتعلق بالمثليين والاعتراض على المعلومات الواردة عن رأي الاسلام بموضوعها والفرق بين المثليين وبين ما يسمى المخنثين، يُنظر التعليق الوارد في الصفحات السابقة. (المركز)

كسلطة دينية. لا توجد في الإسلام ولا في اليهودية، مراسم تنصيب «للكاهن» أو لرجل الدين، كتلك الموجودة في البروتستانتية والكاثوليكية. فالسلطة الدينية في الإسلام تعتمد إلى حدٍ كبير على محض اختيار المسلم لشخصيات دينية يعتقد أنها على دراية وجديرة بالاحترام. فالاحترام في الإسلام يؤخذ ولا يعطى[1].

تاريخياً، مارس العلماء شبه سيطرة على السلطة الدينية الإسلامية عبر اتفاقية بين زعماء الدين والسياسيين، يلتزم فيه القادة السياسيون بالشريعة الإسلامية مقابل منح علماء الدين الشرعية للسلطة السياسية[2]. لكن هذه الاتفاقية انهارت في مطلع القرن العشرين؛ حيث حفّز تقنين الشريعة وتحديث النظام القانوني تحول السلطة الدينية، وسهّل ظهور فاعلين دينيين جُدد.

في هذه الفترة ظهر معظم الإسلاميين والسلفيين الفاعلين وأخذ صوتهم يُسمع تدريجياً على نطاق أوسع في الأوساط العامة، نظراً لعدم وجود سلطة دينية مركزية رسمية مركزية ولغياب الهرمية داخل الإسلام السُنّي. وبذلك نجح الفاعلون الإسلاميون الجدد في استمالة المشاعر الدينية الشعبية في سعيهم لتوسيع نفوذهم السياسي والديني. فقد صوّر الإسلاميون أنفسهم بأنهم أنصار الحكمة الدينية التقليدية، وقبل أتباعهم التشدد كعقيدة إسلامية سائدة في وقتٍ لم تكن فيه السلطات الدينية التقليدية في وضعٍ يسمح لها بلجمهم. كما أن قطاعات كبيرة من غير المسلمين انجذبت إلى خطاب الإسلاميين الديني، وحتى أولئك الذين لا يدعمون فكرة الأحزاب الإسلامية.

وفي ظل الهيمنة الإسلامية والسلفية في العقود الأخيرة، باتت جهود الإصلاح الإسلامية التقدمية هامشية وغير فعّالة إلى حدٍ كبير، وباتت شأناً نخبوياً في نهاية المطاف، يفتقر لمطالبة ودعم شعبيين. ومع اقتراح السوريين محمد شحرور وصادق جلال العظم والمغربي سعيد بن سعيد والإيراني عبد الكريم سروش لبعض الإصلاحات في العقود الأخيرة، دحض الإسلاميون مطالبهم لإصلاح المؤسسة الدينية وإعادة النظر في النصوص الإسلامية في ضوء الظروف الاجتماعية والسياسية والاقتصادية الحديثة، معتبرين أنها مجرد بدع.

(1) Bryan S. Turner, «Religious Authority and the New Media,» Theory, Culture & Society 24, no. 2 (2007): 117–34.

(2) Wael Hallaq, An Introduction to Islamic Law (New York: Cambridge University Press, 2009).

علاوة على ذلك، بات التشدد الديني قوياً، لدرجة أنه تخلل كل ركن من أركان المجتمعات الإسلامية. فعلى سبيل المثال، عندما انتقلت تونس لتصبح أول دولة عربية تؤسس للمساواة في الميراث بين الرجل والمرأة في عام 2017، أعلن أحمد الطيب، إمام الأزهر في مصر، أن «الأزهر يرفض بشكل قاطع تدخل أية جهات سياسية أو أنظمة لتؤثر أو لتغيّر معتقدات المسلمين أو أحكام شريعتهم أو أن تتلاعب بها. فلا مجال لإعادة تفسير النص الديني، وهو غير مقبول، لا من الجمهور ولا من غير المتخصصين، مهما كانت ثقافتهم»[1].

ونظراً لغياب المطالبة الشعبية بالإصلاح وعدم وجود القيادة القادرة على دفع مثل هذا الإصلاح في الإسلام، تبقى توقعات قيام عملية مماثلة للإصلاح البروتستانتي لا أساس لها. فقد نجح الإسلاميون في المواءمة والربط بين خطابهم الإسلامي المحافظ وشرعية الحكومات القائمة. وهم يزعمون أن نماذج الحكم العلماني الحالية فشلت في تحقيق تلك المواءمة لأنها غير إسلامية وأن سنوات الحكم العلماني قد ضاعفت في جميع أنحاء المنطقة، مشكلات مثل البطالة وغياب التنمية وانعدام المساواة والقمع السياسي.

وما لم يقارب الإسلاميون نقدهم للحكم العلماني بمعزل عن الدين، سيبقى تخيّل سياق اجتماعي سياسي يمكن من خلاله مناقشة الإصلاح الإسلامي بنجاح أمر صعب التحقيق. فقد خلقت عقود التلقين الإسلامي والسلفي بيئة يتم فيها التنافس على حصرية تناول الأفكار الإسلامية ضمن الطرف المحافظ من الطيف الأيديولوجي الديني. هذا ويدرك الفاعلون الدينيون، بصفتهم روّاداً في السياسة، مكامن المنافسة الدينية فيزيدون من خطابهم وأدلجتهم تبعاً لها.

ولا يزال تحسين الحوكمة وتقديم نتائج ملموسة في مجالات التعليم والاقتصاد والرعاية الصحية أمراً ضرورياً لتحقيق عملية الفصل هذه؛ إذ لطالما تذرّع الإسلاميون بعدم كفاءة الحكومات العلمانية في تقديم الخدمات الأساسية. إن أولوية تمهيد الطريق أمام أية جهود إصلاحية تتطلب ضمان إمكانية تقديم نتائج سياسية فعّالة من أجل نزع فتيل الانتقادات ذات المنظور الديني. وطالما بقيت صرخات الإسلاميين تتعالى ضد عدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي وعدم المساواة، وذلك على نحو مبرر، فلن يتم إحراز أي تقدم في جهود الإصلاح الإسلامي.

(1) Ahram Online, «Egypt's Al-Azhar's Grand Imam Says Islamic Inheritance Law Is 'Not up for Reinterpretation,'» August 21, 2017, http://english.ahram.org.eg/News/ 275762.aspx.

الطائفية

موضوع آخر يثير الاهتمام في الجدل المعاصر حول الإسلام هو الانقسام الطائفي بين السُنّة والشيعة. ففي الأصل كان الانقسام سياسياً؛ إذ نشأ حول من سيخلف النبي محمد كزعيم سياسي للمجتمع الإسلامي بعد وفاته عام 632 م. فقبل وفاته، لم يعيّن محمد من يخلفه، ولم يحدد آلية لاختيار القيادة السياسية من بعده(1).

ونتيجة لذلك، ظهر في المناقشة اللاحقة موقفان رئيسيان.

فدافع الأول عن قيادة قائمة على الجدارة والتقوى وقال إن الأكثر تأهيلاً للقيادة هو من لديه القدرة على السير على خطى النبي. بينما دعا الثاني إلى الخلافة على أساس النسب. فبالنسبة للمجموعة الثانية، يجب أن يكون الخليفة من آل بيت النبي، وتحديداً من سلالة علي، ابن عم النبي وصهره.

فحتى خلال فترة الخلفاء الأربعة الأوائل استمرت الخلافات، مؤدية في بعض الأحيان إلى اشتباك مسلح. ولكن الانهيار النهائي حدث عندما قُتل علي، وأخذت الأسرة الأموية الخلافة. فعارض أتباع علي شرعية وسلطة الأسرة الأموية. وأصبح أنصار علي -شيعة علي- يُعرفون بالشيعة، في حين استمرت الغالبية في الاعتراف بشرعية الخلافة الأموية، وكانوا يسمون أهل السُنّة، في إشارة إلى اتباع تقليد -سُنّة- النبي محمد.

وصحيح أن أصل انفصال الطائفتين كان سياسياً في البداية، إلا أنه تسبب في انفصال ديني لاحقاً. فقد اتفقت الطائفتان على أن القرآن كلام الله، ولكنهما اختلفتا في صحة ما تم تجميعه وتوثيقه من أقوال وأفعال النبي محمد (الحديث)، مما أدى في النهاية إلى «تباين في الطقوس والقوانين والممارسات»(2). وكان أن ضمنت مركزية سلالة النبي وجود هرمية لدى رجال الدين الشيعة. وعلى النقيض تماماً، افتقر أهل السُنّة لهرمية مماثلة لسلطتهم الدينية؛ إذ تبنوا مذهباً مشابهاً لاقتصاد السوق الحر، ولكن فيما يتعلق بالسلطة الدينية.

(1) يختلف أبناء المذاهب الاسلامية في فهمهم لمسألة خلافة الرسول ص، ففي حين آمنت معظم المذاهب السُنية بعدم التوريث وان كل ما أُتفق عليه هو نظام الشورى، فإن الشيعة اعتقدوا بقوة بنظام الإمامة، وعدّها بعضهم أصلاً من اصول الدين، وان هناك نصاً من الرسول ص على تسمية الأئمة بأسمائهم، وذهب اكثرهم الى انهم اثنا عشر اماماً، أحدهم يخلف الآخر، ليس بالنسب وإنما بالنصّ. (المركز)

(2) Abou El Fadl, The Great Theft, 30.

وعلى الرغم من تباين المعتقدات الدينية، فنادراً ما تطور الخلاف بين الطائفتين إلى صراع ديني صريح. فقد ابتعد كلا الجانبين عموماً عن التشكيك بأصالة الطائفة الأخرى، مع وجود بعض الاستثناءات. فعلى سبيل المثال، استنكر العالم الديني السُنّي المحافظ ابن تيمية (1263-1328م)، الذي ألهمت تعاليمه المذهب الوهابي فيما بعد، الشيعة واصفاً إياهم «بالرافضة»[1].

ولكن ظلّت مثل هذه الإدانات من الجانب السني لفترة طويلة تشكل الاستثناء وليس القاعدة. وفي عام 1959، أصدر الشيخ محمود شلتوت، الذي شغل منصب رئيس جامعة الأزهر في القاهرة والذي يحظى بمكانة بارزة لدى أهل السُنّة، قراراً يعترف فيه رسمياً بالمذهب الشيعي كمذهب خامس من مذاهب الفقه الإسلامي، جنباً إلى جنب مع المذاهب السُنية الرئيسية الأربعة[2].

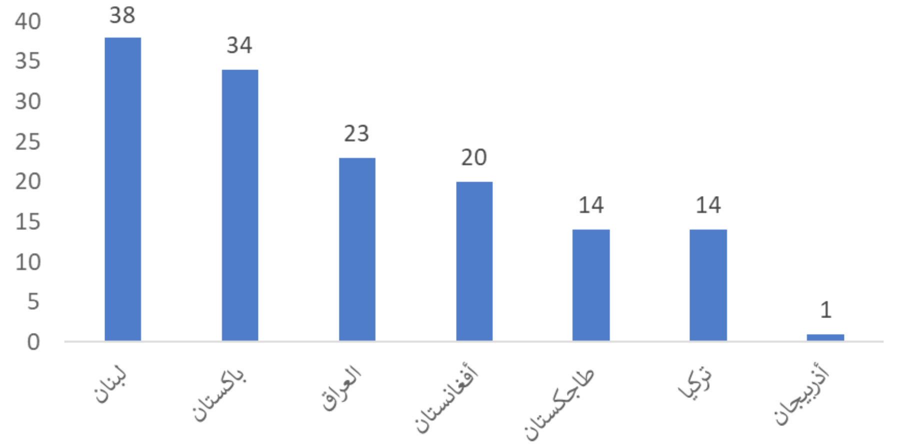
كانت مظاهر الصراع السياسي بين الطائفتين أكثر شيوعاً، وتطورت إلى حروب في بعض الأحيان، وعلى الأخص في القرنين السادس عشر والسابع عشر، عندما تقاتل العثمانيون السُنّة والصفويون الشيعة في صراع على النفوذ السياسي غير مرة.

وفي أواخر القرن العشرين، ما لبث الصراع الطائفي أن اندلع مرة أخرى في لبنان، ومع بدء الحرب العراقية الإيرانية، امتدت اليوم الصراعات الطائفية إلى كل من البحرين وسورية واليمن وأماكن أخرى. هذا وتنقسم مثل هذه الصراعات الطائفية السياسية بشكل عام إلى ثلاثة أنواع: أقليات يقمعها حكم الأغلبية (كما في المملكة العربية السعودية)، وأغلبية يقمعها حكم الأقلية (كما في البحرين وسورية)، أو صراع بين دولتين سُنّية وشيعية (كما يحدث بين المملكة العربية السعودية وإيران).

(1) Ed Husain, «The Sunni-Shia Divide,» Council on Foreign Relations, 2014, http:// www.religionandgeopolitics.org/sectarianism/exploring-sunni-shia-divide.

(2) Husain, «The Sunni-Shia Divide.»

الشكل 3. النسبة المئوية للمسلمين الذين يقولون أن التوترات بين السُنّة والشيعة مشكلة كبيرة في بلادهم



المصدر: مركز بيو للأبحاث، مسلمو العالم: الدين والسياسة والمجتمع، 20 أبريل 2013،

https:// www.pewforum.org/2013/04/30/the-worlds-muslims-religion-politics-society-overview/.

وقد تكررت أيضاً التحالفات السياسية بين السُنّة والشيعة، مثلها مثل النزاعات. فإيران الشيعية تدعم منظمة حماس السُنّية، كما تتودد المملكة العربية السعودية مؤخراً للزعيم الشيعي العراقي مقتدى الصدر، وتتقارب كلٌ من تركيا وإيران، ويتمتع حزب الله بدعم بعض الأطراف اللبنانية المسيحية والسُنّية. وعلى أي حال، نادراً ما يدور الصراع حول استمالة الطرف الآخر أو القضاء عليه، بل غالباً ما يكون بهدف اكتساب القوة محلياً أو إقليمياً.

وفي هذا الإطار، برز خطاب الدولة الإسلامية المعادي للشيعة، ليعكس القلق السياسي المتزايد من بروز الشيعة في المنطقة. وتقول ميلاني كاميت، أستاذة السياسة في جامعة هارفارد، أن النزعة الطائفية ليست «السبب الأساسي» للصراع، والحرب الأهلية السورية. أفضل مثال على ذلك، بل «إن التسييس المفرط للهويات الطائفية كان في الواقع أحد نتائج تلك الحرب، وهو يَبرز بشكل متزايد مع تقدم الصراع. تكمن بواعث الحرب السورية إذاً في مجموعة أسباب ومظالم سياسية واقتصادية دنيوية لا دينية»[1].

(1) Melani Cammett, «Insight on Syria: A Quagmire of Warring Religious Groups? Why the Western View Is Misguided,» Epicenter, September 26, 2017, https://epicenter. wcfia.harvard. edu/blog/insight-syria-quagmire.

وقد وجدت دراسة استقصائية أجراها مركز بيو أن أقلية صغيرة فقط في المنطقة تنظر إلى الانقسام السني-الشيعي على أنه «مشكلة كبيرة» (الشكل 3). فعلى المستوى الشعبي، ليست التوترات بين السُنّة والشيعة مصدر قلق رئيسي، مما يعزز الفكرة القائلة بأن التوترات بين السُنّة والشيعة سياسية إلى حد كبير وتعكس التنافس الجيوسياسي المستمر في المنطقة.

هل الجغرافيا سبب في تنوع الإسلام؟

من المفاهيم المغلوطة الشائعة عن العالم الإسلامي أن العرب يُشكلّون الجزء الأكبر من سكانه. وكذلك أن العرب يمثلون المسلم النموذجي. في الواقع، غالبية مسلمي العالم يعيشون خارج الشرق الأوسط؛ إذ يوجد أكبر عدد من السكان المسلمين في جنوب وجنوب شرق آسيا: بنغلاديش والهند وإندونيسيا وباكستان. بينما يشكل مسلمو الشرق الأوسط النسبة الأقل من مسلمي العالم (حوالي 31 %)، والعرب منهم يشكلون النسبة الأقل (حوالي 21 %).

ثمة اختلافان رئيسيان بين الإسلام الشرق أوسطي والإسلام في بقية آسيا. فقد وصل الإسلام إلى جنوب وجنوب شرق آسيا بعد وقت طويل من وصوله إلى مجتمعات الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وفي الواقع، إن مناطق معينة من إندونيسيا لم يصلها الإسلام إلا بحلول القرن الثامن عشر[1].

وعندما وصل الإسلام إلى جنوب وجنوب شرق آسيا، تفاعل والتقى مع التقاليد الصوفية المحلية، إضافة إلى الهندوسية والبوذية[2]. وكانت النتيجة نوعاً من التوفيق الإسلامي بين المذاهب الدينية، وضمّ العديد من الممارسات التي جعلت من أولئك المسلمين فرقة ابتداعية جديدة، تشكلت من تفاعل الممارسات الصوفية مع العناصر غير الإسلامية الرئيسية. تشبه هذه العملية التجربة التوفيقية الإسلامية بين المسلمين الصوفيين في دول غرب إفريقيا مثل مالي والنيجر والسنغال.

وقد أدت التطورات الحاصلة في الفترات الأخيرة إلى إضعاف تنوع الإسلام. فهنالك ثلاثة عوامل مترابطة تساعد في تفسير ما حصل بعد تلك التطورات الحاسمة. أولاً، دفع التفاعل

(1) Nasr Abu Zayd, Reformation of Islamic Thought: A Critical Historical Analysis (Amsterdam, Netherlands: Amsterdam University Press, 2006).

(2) Abu Zayd, Reformation of Islamic Thought.

المتزايد لمسلمي جنوب آسيا، وبدرجة أقل مسلمي جنوب شرق آسيا، مع الشرق الأوسط في أوائل القرن العشرين، وخاصة مع اتجاهات الإسلاميين الإحيائية، إلى إعادة النظر في عقيدتهم التوفيقية[1]. ما أدى إلى مزيد من التقنين لقواعدهم الإسلامية وزيادة تركيزهم على القرآن والحديث. وبدأ المسلمون في آسيا يشككون في هويتهم الإسلامية، وبماهية الممارسات الدينية الصحيحة، وكيف أن على الدين قيادة حياتهم. وقد حفّز ارتفاع معدلات محو الأمية والتعليم تلك النظرة «المادية» للدين[2]. كما أن صعود الإسلاميين وسيطرتهم في المنطقة كجزء من حركات التحرر المناهضة للاستعمار ساهم في تكثيف تلك النظرة.

أما ثانياً، فسرعان ما انخرط مسلمو آسيا وبوتيرة متزايدة ضمن شبكات الجماعات الإسلامية العابرة للحدود. ومن المثير للاهتمام في هذا السياق كيف رأى مسلمو جنوب وجنوب شرق آسيا في إسلاميي وسلفيي الشرق الأوسط الممثل الحقيقي للنموذج الإسلامي. فقد وفّر انخراط مسلمي آسيا في شبكات الجماعات الإسلامية العابرة للحدود، مزيداً من الشرعية التي تؤهلهم ليكونوا «أفراداً مخلصين للأمة ومنها»[3]. وانفتح الجيل الجديد من المسلمين الشباب في آسيا كل الانفتاح على أفكار الإسلاميين والسلفيين حول أن الإسلام دائماً هو الحل لجميع مشكلاتهم.

وأخيراً، فقد أدى سيل الأرباح المنصبّة على المملكة العربية السعودية في أعقاب صدمات النفط في السبعينيات إلى تحول جذري في مسار الإسلام والممارسات الإسلامية في آسيا؛ إذ وفّرت آسيا فرصة فريدة للتبشيريين الوهابيين للتبشير بمعتقداتهم. فقد ملك رجال الدين السعوديون كلاً من النفوذ الديني الذي لا يخلو من «الأصولية المتزمتة» والأموال اللازمة لنشر أيديولوجيتهم وإيصالها لمناصريها الذين نظروا للسعوديين كممثل حقيقي للعقيدة والممارسات الإسلامية.

سلطت دراسات حديثة الضوء على أثر اعتبار الوهابية الأصل الحقيقي للإسلام وفي تشكيل مواقف المسلمين في آسيا. ووجد كوينتان ويكتوروفيتش، الخبير في الحركات الإسلامية، أن

(1) R. Michael Feener and Terenjit Sevea, Islamic Connections: Muslim Societies in South and Southeast Asia (Singapore: Institute of Southeast Asian Studies, 2009).

(2) Eickelman and Piscatori, Muslim Politics, 38.

(3) Alexander Horstmann, Transnational Ideologies and Actors at the Level of Society in South and Southeast Asia (Washington, DC: National Bureau of Asian Research, 2009).

العديد من المسلمين يتبعون «أساليب مختصرة» في إدراك وتقييم سلطة الفاعلين الدينيين ومصداقيتهم[1]. وقد سهّلت حقيقة افتقار الإسلام لوجود بنية ومركزية هرمية دينية اللجوء إلى مثل هذه الأساليب المعرفية المختصرة. وتزداد هذه الحالة كلما زادت حدة التباين الديني.

كما وجد ويكتوروفيتش أن المسلمين الأقل درايةً بالإسلام كانوا الأكثر قابلية للتأثر بأفكار المتطرفين وأيديولوجياتهم. وبناءً على رؤية ويكتوروفيتش، أجرى كلٌ من كريستين فير وجاكوب جولدشتاين وعلي حمزة من جامعة جورج تاون استطلاعاً في باكستان لاختبار تأثير مستوى الدراية بالإسلام على المواقف السياسية للمسلمين. ووجدوا أن من لديهم مستويات أعلى من الدراية بالإسلام كانوا ضد الإرهاب والعنف بين المسلمين الباكستانيين[2].

وتشير تلك الدراسات إلى أن مسلمي آسيا الذين كان لديهم تاريخياً مستوى عالٍ من التنوع الإسلامي يُظهرون استعداداً أكبر للتأثر بالسلطة والأصالة والحماسة الدينية التي يدّعيها المتشددون الدينيون من أمثال الوهابيين والسلفيين. تُبدي هذه الملاحظات حقيقة مأساوية، مفادها أن على مدى العقود الماضية، أدى التدفق المالي والأيديولوجي للفكر والحركات الوهابية والإسلاموية إلى تقليص التمايز الذي كان موجوداً في السابق بين مسلمي الشرق الأوسط وآسيا.

النتائج والمنعكسات

إن الدين عامل حاسم في سياسة الشرق الأوسط وسوف يبقى كذلك. وقد رسم الإسلاميون والسلفيون الدور العام للدين في جميع أنحاء المنطقة في العقود العديدة الماضية. ولم يقتصر تأثيرهم على تشكيل القيم والسياسات التي تتعلق بالهوية والقضايا الثقافية فحسب، بل امتد إلى السياسات المحلية والإقليمية. هذا ويتم تضخيم ذلك التأثير من خلال العديد من الأحزاب الإسلامية التي تتقلد مناصب حكومية لتصبح في النهاية جهات فاعلة عابرة للحدود، تلعب دوراً حيوياً في السياسة الإقليمية. ورغم أنهم ليسوا مصدر عدم الاستقرار الوحيد في الشرق الأوسط، فقد كان للإسلاميين أثر كبير في تطور سياسات ومجتمعات الشرق الأوسط. ولكن ما هي منعكسات مثل هذا الخلط بين الدين والسياسة على مستقبل المنطقة؟

(1) Quintan Wiktorowicz, Radical Islam Rising: Muslim Extremism in the West (Boulder, CO: Rowman & Littlefield, 2005).

(2) Christine C. Fair et al., «Can Knowledge of Islam Explain Lack of Support for Terrorism? Evidence from Pakistan,» Studies in Conflict and Terrorism 40, no. 4 (2017): 339–55.

ستبقى الصورة المستقبلية لشرق أوسط ذي سياسة داخلية أكثر ديمقراطية مع مزيد من الاستقرار السياسي قاتمة، ما بقيت النظرة الإسلامية المتشددة تسيطر على التوجه الأيديولوجي والسياسي للمنطقة، فإذا أراد الإصلاحيون التقدميون فصل الخلاف الديني عن قضايا السياسة العامة، فيجب على الحكومات حلّ مشكلاتها. ففي نهاية المطاف، تعتمد شرعية الخطاب الديني كخيار سياسي قابل للتطبيق على فشل السياسات العلمانية، وليس على مزايا متأصلة داخل الخطاب الديني. ويمكن لتحسين نتائج التعليم والصحة والدخل أن يؤثر كثيراً في تمهيد الطريق لحل يتحدى الإسلام بدولة قومية حديثة.

3

تغير الإيديولوجيات والثقافات في الشرق الاوسط

ثاناسيس كامبانيس

مع نهاية الحرب الباردة، تنبأ العديد من المؤرخين والمحللين بانتهاء عصر الأيديولوجيات، وخصوصاً في الشرق الأوسط بسبب الإخفاقات المتتالية التي عانت منها الأيديولوجيات، المستوردة منها والمحلية[1]. ولكن إنْ أمعنّا النظر في الشرق للأوسط اليوم سنكتشف أن الإيديولوجيا ما زالت حية، بل وفي قلب القوى الأكثر ديناميكية وتأثيراً في المنطقة. بل إن الأيديولوجيات عائدة بقوة في جميع أنحاء العالم، ليس فقط في الشرق الأوسط بل في أوروبا والولايات المتحدة.

الأيديولوجيا هي نظرة عالمية موحّدة، تصوغ الأفعال وتشرح مجموعة واسعة من الظواهر. الأيديولوجيا بطبيعتها بسيطة إلى حدٍ أنها غالباً ما تبالغ في تبسيط القضايا التي تتناولها[2]. ليست كل سياسات الشرق الأوسط أيديولوجيّة بطبيعتها، ولكن غالباً ما يغدو تنفيذ تلك

(1) See Francis Fukuyama, The End of History and the Last Man (New York: Simon and Schuster, 1992); Daniel Bell, The End of Ideology: On the Exhaustion of Political Ideas in the Fifties (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1960); Seymour Martin Lipset, Political Man: The Social Bases of Politics (Garden City, NY: Doubleday, 1960); Ghassan Salame, «Inter-Arab Politics: The Return of Geography,» in The Middle East: Ten Years After Camp David, ed. William B. Quandt (Washington, DC: Brookings Institution, 1988); Paul Salem, Bitter Legacy: Ideology and Politics in the Arab World (New York: Syracuse University Press, 1994); Bassel F. Salloukh, «Studying Arab Politics: The End of Ideology or the Quest for Alternative Methods?,» Critique: Critique Middle Eastern Studies 6, no. 10 (1997): 109–25; and Michael Hudson, Arab Politics: The Search for Legitimacy (New Haven, CT: Yale University Press, 1979).

(2) Salem, Bitter Legacy, 3.

السياسات على أرض الواقع كذلك. ولا تنفصل السياسة غالباً عن الهوية، سواء أكانت عنصرية أم دينية أم عرقية أم ثقافية.

وتتنافس العديد من الأيديولوجيات في العالم العربي من خلال كلتا القوتين الناعمة والصلبة، لتشكّل الثقافات والحركات والصراعات والدول. ويمكن رؤية تلك الأيديولوجيات المتنافسة ضمن الخطاب السياسي للحركات المتنافسة في الإعلام والثقافة الشعبية وفي الأفكار التي تقود الحركات القوية. وبذلك تصبح الأيديولوجيا عامل سياسي في الشرق الأوسط المعاصر، مثلها مثل المصالح الجيوسياسية وتقاسم مناصب الدولة.

وأهم أيديولوجيات المنطقة اليوم هي الإسلاموية، التي انتشرت إلى حدٍ ما في المنطقة، مع انتشار أيديولوجيات أخرى كالمقاومة في إيران وحزب الله، والمذهب التجاري في دبي، والحكم العسكري في مصر. ولكن يبقى من الصعب وضع الدول العربية ضمن أي تصنيف، وخاصة تلك التي تسمح أنظمتها السياسية بمستوى عالٍ من المشاركة. وقد فشلت بعض الأيديولوجيات، كالليبرالية، في إيجاد مكانٍ لها في المنطقة على مستوى الدولة على الأقل.

وكباقي المناقشات الأيديولوجية في أي منطقة أخرى من العالم، تتناول المناقشات الأيديولوجية الإقليمية في الشرق الأوسط أسئلة حول كيفية تنظيم السياسة والأسواق والهوية الوطنية، وتقدم بالتالي لأتباعها طريقة واضحة لفهم مكانهم في العالم الأوسع.

قد يكون من الصعب تمييز التيارات الإيديولوجية عن قرب. فقد يفضّل البعض بيئة خالية من أية أيديولوجيات ويرفضون خصومهم لأنهم أيديولوجيين. وقد وصف العديد من العلماء القرن الحادي والعشرين بأنه عصر ما بعد الأيديولوجية؛ إذ تحكمه أيديولوجيات مختلفة عن الإيديولوجيات الكبرى التي شكّلت هوية الصراع في القرن العشرين[1]. وقد سلّم يساريو الشرق الأوسط بفشل أيديولوجياتهم ونجاح الأيديولوجيات الدينية في القرن الحادي والعشرين.

وخلال دراسته للأيديولوجيا السياسية العربية ذكر العالم السياسي بول سالم قبل ربع قرن

(1) See the debate on ideology in the post-ideological age in Slavoj Žižek, ed., Mapping Ideology (London, New York: Verso, 1994). Also see the debate among the philosophy of Hurgen Habermas, Michel Foucault, and Žižek ideology in Saul Newman, Power and Politics in Poststructuralist Thought: New Theories of the Political (New York: Routledge, 2005), 73–81.

في كتابه الإرث المرّ، أن الأيديولوجيات فشلت في تحقيق الأغراض التي وُجدت لأجلها، بل وكانت إلى حدٍ كبير مسؤولة عن فشل السياسات العربية.

وبعد أكثر من سبعة عقود من النشاط الأيديولوجي، لا تزال الثقافة السياسية في العالم العربي في حالة فوضى كبيرة.

فحتى الآن ما من تعريف واضح للمجتمع السياسي، ولا يوجد أساس متفق عليه للشرعية السياسية، ولا فهم واضح للحقوق والواجبات السياسية، ولا أجندة موحَّدة للأهداف السياسية، كما أنه ما من إطار مستقر للتفاعل السياسي. كل هذا يعطّل الأيديولوجيات، بينما تحاول الأخيرة حلّ هذه المشاكل أو توفير علاج لها[1].

فما كان صحيحاً في عام 1994 قد لا يكون صحيحاً بالضرورة اليوم. وبهدف تأمين أنفسهم، لجأ بعض السياسيين العرب إلى تبنّي الأيديولوجيات ظاهرياً، بهدف التشبث بالسلطة، متذرعين بالإسلام كصورة عامة دون صياغة أيديولوجيا متماسكة، بينما نجح بعضهم في تطوير نظرة عالمية أكثر تطوراً.

وعلى ذلك، تشير الأيديولوجيات الناجحة في المنطقة، نظراً لتماسكها الداخلي، وقوتها الخارجية، وشعبيتها، وكثرة الداعمين لها - إلى أن الأيديولوجيا ما زالت حية وبصحة جيدة، بل إنها ما انفكت تُعد مصدراً لخلافات المنطقة؛ إذ لا يمكن قراءة تفاعلات سياسة الشرق الأوسط اليوم بأنها محض تدخلات خارجية من قبل القوى المتنافسة، إلى جانب التنافس الداخلي بين الشيعة والسُنّة أو بين الثيوقراطيين والعلمانيين. فما زال المحرك الأساسي للسياسة الإقليمية يتمثل في الانقسامات الأيديولوجية بين الملكيين والجمهوريين، وأصوليي السوق الحرة، مقابل المخططين الاقتصاديين المركزيين، وأنصار المقاومة من جهة، في مواجهة أولئك الذين يفضّلون الاستقرار من جهة أخرى، وأخيراً بين أنصار الحكم العسكري مقابل المنادين بالحكم المدني.

يشير التاريخ العربي المعاصر إلى أن الأيديولوجيا لا تزال مهمة عملياً ولعدة أسباب. فالأيديولوجيا تحدد الولاء والتحشيد السياسي الفردي. وتلعب دوراً لا غنى عنه في تشكيل الحركات وصياغة النتائج السياسية. وغالباً ما تكون الأيديولوجيا عاملاً محورياً في تفسير

(1) Salem, Bitter Legacy, 262.

الدوافع والخيارات التي لا يمكن فهمها من خلال التحليل الواقعي للمصالح، وحتى لو بنيت تلك الأيديولوجيات على معلومات خاطئة وسوء فهم وتقدير، فالحكومات والقوى التي تمارس السلطة في العالم العربي تتناول أهدافها ومصالحها ضمن رؤية عالمية متماسكة، ما يمنح قناعاتها هي الأخرى ميزة التماسك.

واليوم، غالباً ما يُستخدم مصطلح «أيديولوجيا» بشكل خاطئ ليصف طرق التفكير المخالفة لما هو سائد. لذلك مثلاً يتم تصوير المتطرفين والأصوليين على أنهم مدفوعون بإيديولوجيا شاملة تمنحهم قوة أكبر وتفكيراً أقل منطقية من تفكير الأفراد العقلاء. ويكمن خطأٌ آخر في زيادة رغبة التعرف على أيديولوجيا الحركات ذات القوة السياسية أو العسكرية الملموسة، كحزب الله أو الدولة الإسلامية، مع تجاهل الأيديولوجيات القوية الأخرى، كمجلس التعاون الخليجي. وبالمثل، فمن الخطأ الإيحاء بأن العلمانيين أو القوميين يفتقرون إلى الأيديولوجيا لمجرد أنهم ضعفاء سياسياً.

ويرى أصحاب النظرة النمطية أنه في السياسة المعاصرة تغلّبت المصالح على الأيديولوجيا كعامل مركزي محفّز في الشرق الأوسط وفي أماكن أخرى؛ إذ فشلت الأيديولوجيات الكبرى مثل الشيوعية والليبرالية والقومية العربية في الإيفاء بوعودها مفسحة المجال أمام تحالفات المصالح المتغيرة. وشهد الشرق الأوسط، بالتالي نهاية عصر للأيديولوجيا بعد حربي 1967 و1973 بين العرب وإسرائيل. ووفقاً لحساباتهم ما وراء الأيديولوجية، بدأ الدهمائيون من قادة الشرق الأوسط في استغلال الأيديولوجيا لمتابعة أهدافهم اللحظية، ولكن ما أن تتعارض تلك الأيديولوجيات مع مصالحهم؛ يرمونها خلف ظهورهم غير عابئين.

ووفق هذه المعطيات، قامت المملكة العربية السعودية، على سبيل المثال، بزواج مصلحة بين الأسرة الملكية والوهابيين المتطرفين الذين يمنحونها الشرعية. وبذلك نرى أنه ما من أيديولوجيا سعودية واضحة، بل هي مجرد عائلة حاكمة تحافظ على سلطتها ودخلها النفطي، قد ترتدي أو تنزع عباءة الشرعية الدينية التي خاطتها لها المؤسسة الوهابية حسبما تقتضيه الظروف.

تماماً كما فعل صدام حسين الذي ما إن صعد إلى السلطة من خلال حزب البعث، ضرب جميع مكونات أيديولوجية الحزب وبرنامجه عرض الحائط، حتى وصل به الأمر في أواخر عهده ليصور نفسه كإسلامي. كما فعل معمر القذافي عندما روّج لنظريته الدولية الثالثة

كبديل للشيوعية والرأسمالية، وادعى أنه اخترع شكلاً جديداً من الديمقراطية في ليبيا، لكن الممارسة كشفت عن نمطية نظريته، وأنها لم تكن سوى سلطوية ملوّنة.

بالتأكيد، لعبت الأيديولوجيا دوراً محورياً في السياسة العربية في القرن العشرين. ففي العقود الأولى من القرن، هيمنت الليبرالية وتفرعاتها على المجال السياسي. ثم في فترة ما قبل الحرب العالمية الثانية وما بعدها، سيطرت القومية والمناطقية في أماكن مثل لبنان وسورية، وكذلك القومية العربية الأوسع لدى جمال عبد الناصر. وبعد هزيمة العرب في حرب 1967 مع [كيان] إسرائيل، ظهرت الإسلاموية كأيديولوجيا مهيمنة. ولكن مع بداية القرن الحادي والعشرين، اعتنقت معظم الحركات السياسية أيديولوجيات غير واضحة لتخفي تكتيكاتها البراغماتية والانتهازية.

وفي بداية فترة الانتفاضات العربية 2010-2011، تعطّلت السياسات والإيديولوجيات؛ إذ تجنبت الحركات الثورية الأكثر جرأة، التي كان لها صدى واسع وشعبية أوسع، السياسة تماماً، ولبست بدلاً عنها عباءة الإصلاح والتغيير[1]. أما النقابات العمالية وجماعات اليساريين والفوضويين والأحزاب الاشتراكية والليبرالية وحركات الشباب، وكذلك الهياكل الثورية المخصصة في مصر وسورية فقد فشلت جميعها في خلق أيديولوجيات أو برامج سياسية متماسكة. وبالحديث عن السياسة الشعبية، أظهر سواد الإسلاميون والقوميون قلة حيلة الثوريين ونشطاء الديمقراطية والليبراليين. وبمجرد إضفاء الشرعية عليه في مصر، ظهر الفضاء السياسي الإسلاموي، على شكل طيف غير متماسك من الأحزاب السلفية وأحزاب «التيار الرئيسي»، وظهرت بالتالي الانقسامات الداخلية الرئيسية حول الحلول التي وضعها الإسلام بالفعل.

حقق الإسلاميون فوزاً مثيراً في الانتخابات، مما دفع العديد من المحللين إلى إعلان قيام أغلبية إسلامية ديمقراطية قوية. وقد حاول علماء مثل طارق مسعود من جامعة هارفارد شرح سبب تمتّع الإسلاميين بشعبية كبيرة في صناديق الاقتراع، رغم صعوبة استخلاص النتائج من هذا العدد المحدود من الانتخابات المفتوحة[2]. كما سار شادي حامد من معهد بروكينغز

(1) Athanasios Cambanis, Once Upon a Revolution: An Egyptian Story (New York: Simon & Schuster, 2015).

(2) Tarek Masoud, Counting Islam: Religion, Class, and Elections in Egypt (New York: Cambridge University Press, 2014).

بتلك الدراسة خطوة إلى الأمام بقوله إن الإسلاميين قد استخدموا الشرعية الانتخابية لتنفيذ أجندة غير ليبرالية وغير ديمقراطية عبر وسائل ليبرالية من خلال صناديق الاقتراع[1].

وفي عام 2011 انتشر مصطلح «الإسلاموية» على نطاق واسع، كمصطلح للبحث، ذي أصل ذاتي؛ إذ لم يكن له أي معنى محدد تقريباً، وامتدت جذوره التاريخية إلى حماس والإخوان المسلمين في مصر والنهضة في تونس، وكان للجماعات الثلاث أيديولوجيات نشطة ومتميزة، يصحّ وصفها بالحركات الأيديولوجية، ولكن من الخطأ تصنيفها كتيار واحد.

انقسم الفضاء الإسلامي، على أسس أيديولوجية وليست دينية، بين أولئك الذين فضّلوا العمل ضمن إطار الدولة وأولئك الذين سعوا لإسقاطها. وثمة انقسام آخر بين الجماعات السياسية الإسلامية التي سعت إلى التكيّف مع الظروف وتلك التي لا تتهاون في تقديم أي تنازلات[2].

في الواقع، لقد فقد الانقسام الأيديولوجي بين اليسار واليمين الشيوعي قوته في جميع أنحاء العالم بعد انهيار الاتحاد السوفيتي في عام 1991، وما صاحبه من تشويه لسمعة الشيوعية. كما فقدت الأيديولوجيا الرأسمالية بريقها بعد الأزمة المالية العالمية عام 2007. وأصبح البديل هو النظام اليومي التدريجي بحسب الحاجة. في حين فقدت الأيديولوجيات الكبرى للقرن العشرين مصداقيتها وانغمس ورثتها في صراع لكسب القلوب والعقول في الشرق الأوسط.

وثمة أربع أيديولوجيات رئيسية تلعب دوراً في المنطقة: الإسلاموية، والمقاومة، والمذهب الإتجاري، والعسكرة. والتي وإن كانت تضرّ بالليبراليين والعلمانيين، وربما بدت غير مستدامة على المدى الطويل، إلا أنها تستوفي معايير الأيديولوجيا. وما تزال الأيديولوجيات الأخرى كالديمقراطية والاشتراكية والعلمانية تلعب دوراً أقل نجاحاً. وبينما تنتقل الحركات الدينية، مثل حركة النهضة في تونس، إلى المدى الأيديولوجي في بعض السياقات، تعارض الجماعات التكفيرية والجهادية نظام الدولة القومية وسياساتها التقليدية، وما أنْ تصل تلك الجماعات

(1) Shadi Hamid, Islamic Exceptionalism: How the Struggle over Islam Is Reshaping the World (New York: St. Martin's Press, 2016).

(2) Olivier Roy, «Political Islam After the Arab Spring: Between Jihad and Democracy,» Foreign Affairs, November/December 2017, https://www.foreignaffairs.com/ reviews/review-essay/201716-10-/political-islam-after-arab-spring.

إلى السلطة، كما هو حال تنظيم الدولة الإسلامية، يجاهرون في تحدي الوضع الأيديولوجي للمنطقة.

واليوم تشكّل المدارس الأيديولوجية الرئيسية في العالم العربي سياسة وثقافة المنطقة؛ إذ أنها بنت قواعد تأييد قوية وواسعة حول أفكارها الجوهرية ووسّعت نشاطها إلى الحياة الثقافية والسياسية والعامة. وفي معظم الأحوال تعبُر الأيديولوجيا الحدود الوطنية للدولة، وقد لا يكون مؤيدوها بالتالي على مستوى واحد من الصلابة أو الشعبية.

ولا تتردد الأيديولوجيات الرئيسية في استثمار موارد كبيرة في تعبئة الرأي العام، من خلال وسائل الإعلام والثقافة الشعبية، والفنون أحياناً. ويجدر إجراء دراسات خاصة حول الثقافة والدعاية السياسية كساحتَي حرب بين أيديولوجيات المنطقة؛ إذ يشكّل كل منهما مصادر تنسيب أساسية للداعمين والمؤيدين المحتملين، كما تطلق تلك الأيديولوجيات حملات ترويج ومحاضرات تعريف ورسائل إلى غير المنتسبين والمنافسين على حدٍ سواء. هذا ويعد الإنتاج الثقافي والإعلامي للمدارس الأيديولوجية الرئيسية أوضح مؤشر على معتقداتهم الأساسية وبرامجهم السياسية.

ومن بين كل أيديولوجيات الشرق الأوسط السائدة، جذبت الإسلاموية معظم الدراسة والاهتمام. وتشمل الإسلاموية، بتعريفها الفضفاض، كل الدول والحركات التي تدّعي أن الإسلام هو المصدر الوحيد للقانون والشرعية. ويحاول الإسلاميون بناء أنظمة حكومية أو برامج سياسية مستمدة من النصوص المقدسة.

ومن هذا التعريف الواسع، نشأت عدة أنواع متباينة من الإسلاموية. فمنذ أربعينيات القرن الماضي لعبت جماعة الإخوان المسلمين دوراً بارزاً في مصر والمنطقة. كما نشرت الثورة الإيرانية عام 1979 الإسلاموية على الصعيد الدولي، وألهمت مجموعة متنوعة من الحركات التي سعت لإحداث تغيير جذري في السياسات الإقليمية على أسس دينية، متبنيةً في سبيل ذلك قراءة حرفية للفقه الإسلامي ونظرةً جِدَّ طائفية لعالمنا.

مثّل محور المقاومة في العالم العربي حزب الله اللبناني، مستمداً استراتيجيته وأسلحته وتمويله من الحكومة الثيوقراطية في إيران. ونشأت بوادر محور المقاومة في الأصل من الثورة الإسلامية الإيرانية، عبر إضافة بعض المفردات الخاصة إلى الأيديولوجيا الأساسية ليضم كلّاً من الحكومة السورية وبعض الفصائل العراقية والفلسطينية. وتدور معتقداته الأساسية

حول معارضة: الصهيونية، والهيمنة والسياسة الخارجية الأمريكية، والأنظمة الملكية العربية في الخليج. أما مشروعه فهو ثوري تحويلي يبلغ منتهى طموحه إعادة تنظيم المجتمع تحت سلطة دينية وتعبئة الجماهير على أسس دينية.

بينما يسود المذهب الإتجاري كأيدلوجيا حاكمة في دول الخليج، دعا إليها حكام الإمارات العربية المتحدة بمشاركة دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى؛ إذ يمتلك ملوك شبه الجزيرة العربية ثروة طائلة ويستخدمون جلّها للترويج لمعتقداتهم في الداخل والخارج، سعياً لإرساء نظام يوفر استقرار حكمهم المطلق إلى جانب الاستقرار والأمن الاقتصادي لعدد محدود من المواطنين -ولعدد من الوافدين والمقيمين- على نحوٍ مشروط. يشجّع المذهب الإتجاري المشاريع الحرة الصغيرة ضمن نظام ريعي أوسع يسمح بحريات محدودة بعيداً عن السياسة، ولكن فقط وفق تقدير الحكام. ويتنازل فيها السكان والمواطنون عن حقوقهم العامة والمدنية مقابل بيئة مستقرة. هذا النظام دولاني[1] محافظ يفضل الجمهور الهادئ.

أما العسكرة فهي الأيديولوجية السياسية الصاعدة في الشرق الأوسط اليوم، والتي تجسّدها دكتاتورية عبد الفتاح السيسي في مصر ونظام بشار الأسد في سورية وتحالف «لو بوفوار[2]» العسكري الجزائري الحاكم. وتنشر أيديولوجيا العسكرة انتهازية الديكتاتوريين العسكريين في كل مكان. وتشير النزعة العسكرية المعاصرة إلى أن الجيش المحترف وحده من يمتلك القدرة على الحكم بنزاهة وفعالية، وأن الجيش وحده هو الذي يجسّد أفكار الشعب والأمة والدولة. إن للنزعة العسكرية جذور عميقة في جميع أنحاء المنطقة؛ إذ تتغلغل في الطبقة الحاكمة في مصر ولبنان، حيث توصف المؤسسة العسكرية بأنها المؤسسة الوطنية الشرعية الوحيدة.

عملياً، لا يخلو هذا التصنيف من اللبس. فحتى أقوى الأمثلة على الأيديولوجيا غالباً ما

---

(1) (الدولانية) أو سيطرة الدولة، بالإنجليزية (Statism) تعني أنه يجب على الدولة ان تسيطر إما على الاقتصاد أو على السياسة الاجتماعية أو الاثنين معاً، وتعد الدولانية نقيضاً للاسلطوية، ويمكن لها ان تتخذ اشكالاً عدة، بدئاً من الدول الملكية حتى الشمولية. المصدر: ويكيبيديا
https://ar.wikipedia.org/wiki/ %D8 %B3 %D9 %8A %D8 %B7 %D8 %B1 %D8 %A9_ % D8 %A7 %D9 %84 %D8 %AF %D9 %88 %D9 %84 %D8 %A9

(2) مجموعة من المدنيين غير المنتخبين والقيادات العسكرية، يطلق عليها اسم «le pouvoir» أو «السلطة» تحيط بالرئيس عبد العزيز بوتفليقة، وتعد ضامناً لبقاء جبهة التحرير الوطني الحاكمة في السلطة. (المركز)

تتضمن عناصر من أنظمة فكرية أخرى، فعلى سبيل المثال، تتبنى الملكيات الإتجارية في الخليج شيئاً من الإسلاموية. وتتحدى دول عربية أخرى أي تصنيف مثل العراق ولبنان وسورية التي يتبنى كلٌ منها عناصر محددة من كل واحدة من الأيديولوجيات الرئيسية، إلى جانب بقايا من أيديولوجيات القرن العشرين، القومية والشيوعية العربية، والتي تركت أثراً يمتد إلى الحاضر. هذا وتعتمد الأيديولوجيات المعاصرة على الشعور بالاعتماد الإقليمي المتبادل والمجتمعات المتخيَّلة. وغالباً ما تدخل مشاريع مثل الثورة الإيرانية والصهيونية وعلمنة كمال أتاتورك في المناقشات الأيديولوجية العربية، إما كنموذج أو كفيلم.

أما الدولانية، ففعالة ضمن جميع الأيديولوجيات الرئيسية للمنطقة. وتساعد مجموعة من الحركات على تبرير إخضاعها الحريات الفردية والحقوق لمفاهيم مثل الأمن والاستقرار الجماعي، التي تتولى الدولة تحديدها[1]. وحتى الحركات التي تعارض أيديولوجياً الدولة التقليدية، مثل حزب الله أو الدولة الإسلامية، تسعى لاستبدالها بدولة جديدة ذات سلطة مركزية.

الإسلاموية

تعود جذور الإسلام السياسي المعاصر في العالم العربي إلى صحوة أواخر القرن التاسع عشر التي عمّت أرجاء المنطقة، فقد حفّزت بعض النشطاء والمفكرين الأوائل الذين تبنّوا حلاً إسلامياً فريداً لمشاكل السياسة. وبحلول منتصف القرن العشرين، كانت الجماعة الإسلامية الأكثر أهمية هي جماعة الإخوان المسلمين. تأسست أصلاً في مصر، وأنشأت فروعاً في جميع أنحاء المنطقة، ونسّقت برامجها وأيديولوجيتها من خلال أمانة دولية. ومع أن جماعة الإخوان المسلمين لا تعتبر نفسها حركة سُنّية، إلا أنها تمثل شكلاً سُنّياً واضحاً من الإسلام السياسي. فقد أصبح شعار «الإسلام هو الحل» شعاراً شائعاً، ونجح في تعبئة الأعضاء الجدد داخل الجماعة. وما لبثت جماعات متفرقة تعبّر عن الفكر الجهادي أن تحولت إلى مجموعات مثل القاعدة والجهاد الإسلامي. بينما حافظت الأيديولوجية الأساسية لجماعة الإخوان المسلمين وفروعها الأكثر تطرفاً على أصولها إلى حدٍ ما.

(1) Michael Wahid Hanna, «Public Order and Egypt's Statist Tradition,» Review of Faith & International Affairs 13, no. 1 (2015): 23–30.

ويغدو اليوم الطيف السياسي الإسلامي السُنّي في العالم العربي واسعاً وغير متجانس؛ إذ تنشط مجموعة كبيرة من الفاعلين كالجهاديين في شبه جزيرة سيناء أو جماعة الإخوان المسلمين المصرية والأحزاب السياسية، مثل حزب النهضة التونسي.

وتسير أيديولوجيا جمهورية إيران الإسلامية في مسار موازٍ. حيث سعى آية الله روح الله الخميني في البداية إلى تصدير ثورته وقيادة مسلمي العالم من جميع الطوائف بعد توليه السلطة في عام 1979. بيد أن مشروعه الثوري الإسلامي الشامل[1] لم يؤت أكله أبداً، فتحرك الإسلام الشيعي الإيراني نحو اتجاهات أخرى. فأخذ يتصارع محلياً مع القومية والشيوعية وتقاليد ما قبل الإسلام وغيرها من المعتقدات.

أما على الصعيد الإقليمي، فقد وجدت الجمهورية الإسلامية قضية مشتركة مع مجموعة من الحلفاء، بما فيهم النظام العلماني في سورية والمسلحين الفلسطينيين السُنّة، ما أدى إلى خلق أيديولوجيا المقاومة. وتبقى الإسلاموية كأيديولوجيا سياسية متشظية وغامضة، لكنها تحتفظ ببعض السمات المميزة؛ إذ يميل الإسلام السُنّي إلى الطائفية، وغالباً ما لا يتسامح مع المسلمين من الطوائف الأخرى. ويروّج الإسلاميون للدين باعتباره مصدر القانون والسلطة، ويقترحون أشكال دول وأنظمة مواطنة تمنح غير المسلمين حقوقاً إما محدودة أو مشروطة. ولا يسمح الإسلاميون العقائديون بالمفاهيم العلمانية أو المدنية أو القومية للحقوق والمجتمعات، حتى عندما يقترح مثل هذه الأفكار إخوانهم المسلمين. وأشد منتقدي الأيديولوجيا الإسلامية هم من المسلمين الوسطيين، الذين يرفضون الحجج التي يطرحها الأيديولوجيون بأن القرآن يفرض أجندة سياسية موحدة.

وقد بدأت بعض الأحزاب الدينية والطائفية تتجنب تسمية «الإسلاميين». فقد أسقط حزب النهضة التونسي في عام 2016 رسمياً هويته «الإسلامية»، مُطلقاً على نفسه اسم «الديمقراطيين المسلمين»[2]. لكن قائمة الأحزاب والحكومات ذات الأصول الإسلامية في المنطقة تطول، وحتى الشخصيات المعادية للإسلاميين تدين بجزء من أيديولوجيتها للإسلاموية (أيديولوجية

(1) لاقى المشروع الثوري الاسلامي للسيد الخميني معارضة محسوبة من تيارات مختلفة بعد نجاح ثورة 1979، لكنها لم تستمر إلا مدة قصيرة، ساد بعدها ما أراده هو من مشروع ومفاهيم على النظام الاسلامي في إيران. (المركز)

(2) Heba Saleh, «Tunisia's Nahda Party Ditches Islamist Tag,» Financial Times, May 22, 2016, https://www.ft.com/content/966407b811-2033-e6-aa98-db1e01fabc0c.

الإسلام). على سبيل المثال، تصوّر سورية نفسها على أنها جمهورية بعثية علمانية، لكن دستور البلاد ينصّ على أن المسلم فقط يمكن أن يكون رئيساً للبلاد. ومثل هذه الشروط شائعة في جميع أنحاء المنطقة، وهي علامة على وصول الأفكار الإسلامية حتى إلى الدول التي ليست إسلامية بشكل رئيسي.

ومن بين التيارات الأيديولوجية في المنطقة، بذلت الحركات الجهادية المتطرفة بعض أبرز الجهود في مجالات الإعلام والثقافة. فهم يعتمدون على هذه المجالات، ليس فقط للتجنيد ولكن للتواصل أيضاً، حتى عندما يفقدون الأراضي. فقد كان لدى الدولة الإسلامية قسم إعلامي ذا إنتاج غزير ومتعدد اللغات، يُنشر على مجموعة واسعة من المنصات، ويصدَّر بأشكال متنوعة مثل الأغاني أو الأناشيد الدينية، ومقاطع فيديو موسيقية، تهدف إلى حشد المتابعين، خاصة على منصة تويتر التي تتغذى على الفكر الإسلامي. إضافة إلى مجلة باللغة الإنجليزية تُدعى «إلهام»[1]. لعب تنظيم الدولة الإسلامية دوراً معقداً في استخدام أدوات الثقافة الشعبية، ووصل به الامر لإطلاق لعبة فيديو[2]. وتنشر الجماعات الجهادية بانتظام تعاميم دينية، مخصصة في الغالب لأتباعها، تنصّ على العقيدة المسموح بها لكل مجموعة. كما تنشر الجماعات الجهادية تصريحات ومقاطع فيديو للجمهور على نطاق أوسع.

أما الجماعات السياسية الإسلامية الأكثر انتشاراً، كجماعة الإخوان المسلمين، فكانت من بين الأقل تطوراً على صعيد الإعلام والثقافة الشعبية. فقد ظلّ موقع جماعة الإخوان المسلمين المصرية في وضع صعب وبطيء[3]. وقد جاءت الحركة متأخرة إلى التليفزيون، ولكنها الآن تستخدم شبكتها التلفزيونية الرسمية «الوطن» إلى جانب محطتها التليفزيونية غير الرسمية، لتعبئة أتباعها، وإثارة غضب الحكومة المصرية من خلال بث تسريبات محرجة[4].

أظهر تنظيم الدولة الإسلامية قدرة المتفاعلين الإسلاميين الذين يعيشون في الغرب على

(1) Charlie Winter, Documenting the Virtual «Caliphate,» Quilliam, 2015, http://www.quilliaminternational.com/wp-content/uploads/201510//FINAL-documenting-the- virtual-caliphate.pdf.

(2) Brendan I. Koerner, «Why ISIS Is Winning the Social Media War,» Wired, 2016, https://www.wired.com/201603//isis-winning-social-media-war-heres-beat/.

(3) The Egyptian Muslim Brotherhood's official website is http://www.ikhwanonline.com/ [Arabic] and http://www.ikhwanweb.com/ [English].

(4) Watan TV, http://www.watanegypt.tv/; and Mekameleen, http://www.mekameleen.net/.

التحريض على العنف ورعاية التطرف عبر الإنترنت من خلال شبكة من المتطرفين، وقد استضاف بعضهم مؤتمرات عبر الإنترنت للدفاع عن التنظيم[1].

إن التواصل عن بُعد في الشرق الأوسط ليس ظاهرة جديدة، فقد استضاف الدعاة في مصر منذ السبعينات برامج تلفزيونية لمناقشة القيم الإسلامية والترويج لها. وكان رجل الدين الإسلامي الشيخ محمد متولي شعراوي، الذي توفي في عام 1998، من أوائل المبتكرين للدعوة عبر التليفزيون، حيث كان يستهوي طلاب الجامعات بلغته البسيطة[2]. وقد اتبع كثيرون غيره هذا النموذج لنشر التعاليم الإسلامية عبر الخطب المتلفزة[3].

المقاومة

كأي أيديولوجيا تقليدية، لأيديولوجيا المقاومة عناصر يمكن تمييزها: وهي الأساس الديني، ومخطط الحكم، وطموح واسع، ودعم للدولة، وأتباع طائفيون. وفي مواجهة الصهيونية، تقف أيديولوجيا المقاومة كواحدة من أنجح المشاريع السياسية والاجتماعية لبناء الدولة في الشرق الأوسط الحديث، نظراً للقوة الصلبة المتراكمة والأتباع المخلصون والقدرة على توجيه الثقافة والجغرافيا والأحداث السياسية. وقد طوّرت أيديولوجيا المقاومة في كثير من الأحيان معارضة صريحة للسياسة الإسرائيلية، بينما تستعير تقنيات التعبئة وبناء الدولة من إسرائيل نفسها والحركة الصهيونية.

(1) Lizzie Deardon, «London Attack Linked to Hate Preacher Anjem Choudary's Extremist Network,» Independent, June 6, 2017, http://www.independent.co.uk/news/uk/home-news/london-attack-bridge-borough-isis-perpetrators-khuram-butt-links-anjem-choudary-documentary-jihadis-a7776101.html; and Shiv Malek, «Radical Preachers Praise Isis in Online Conference,» Guardian, September 8, 2014, https://www.theguardian.com/uk-news/2014/sep/08/radical-preachers-isis-islamic-state- online-conference.

(2) Adel Darwish, «Obituary: Sheikh Mohamed Mutwali Sharawi,» Independent, June 18, 1998, http://www.independent.co.uk/arts-entertainment/obituary-sheikh-'mohamed-mutwali-sharawi-1165880.html; and Yasmin Moll, «Islamic Satellite Channels and the Ethics of Entertainment in Egypt,» Carnegie Endowment for International Peace, April 21, 2010, https://carnegieendowment.org/sada/40646.

(3) Nermeen Alazrak and Alamira Samah Saleh, «The Neo-Liberal Islamic Preachers: 'It Is Not Enough to Believe, but You Must Act on Your Faith,'» in Political Islam and Global Media: The Boundaries of Religious Identity, ed. Noha Mellor and Khalil Rinnawi (Abingdon, UK: Routledge, 2016), 219–31.

وقد جلبت الثورة الإسلامية الإيرانية عام 1979 معها فكرة أساسية: هي ولاية الفقيه، وهي باختصار مخطط أطلقه الخميني لحكم رجال الدين؛ إذ تحدثت أطروحة الخميني بشكل مباشر عن مسائل الشرعية والحكم في ظل الفقه الإسلامي، لكنها كانت بمثابة نقطة دخول لأروقة النظام الذي نشأ في ظله. فكانت الثورة الإيرانية دينية وراديكالية وتوسعية. عزّز الخميني من خلالها سلطته بسرعة، وحدد موقف ثورته بالوقوف ضد القوى الخارجية من خلال الدعوة إلى تعميق التدين في الداخل. وقد استثمرت إيران بعد الثورة موارد كبيرة ورأس مال سياسي لتصدير أفكارها إلى جميع أنحاء المنطقة، ما أدى إلى خلق عداءات واسعة النطاق في الدول التي تدخلت فيها.

وقد اعتمدت المقاومة على معادلة أساسية: الدين والعسكرة والتعبئة ضد عدو عالمي وخدمة المُثل الشيعية. وقد أتاحت هذه الوصفة شيئاً من المرونة. وحدد القادة الدينيون الإيرانيون عدوهم المركزي: الكيان الصهيوني، والإمبريالية الأمريكية، وذلك مع إمكانية إضافة أعداء آخرين أو تغيير نسبة عداء الأعداء الحاليين. على نحو يؤكد على أو يقلل من أهمية المذهب الشيعي كشرط أساسي لاتخاذ الحلفاء.

فمثلاً، عندما ثبت أن ولاية الفقيه لا تحظى بشعبية في لبنان، تخلّى حزب الله عنها كهدف عملي، مع استمرار قادتها بدعم المفهوم نظرياً. وبالمثل، فقد أقام قادة المقاومة الشيعة تحالفات مع طوائف أخرى وروّجوا لأنفسهم على أنهم حماةٌ للأقليات والتعددية. ربما تكون أيديولوجية المقاومة الاستبدادية والمغرقة في التشيع غير ظاهرة إلى حدٍ ما، لكنها وضعت إيران وحزب الله وحلفائهم الأيديولوجيين في مقام واحد مع المتطرفين السُنّة الذين تقوم أيديولوجيتهم على عزل أو حتى قتل كل من تعتبرهم كفاراً.

ومثل كل الأيديولوجيات الفعالة، للمقاومة رواية بسيطة ذات قوة تفسيرية يمكن أن تكون بمثابة دليل لأتباعها. فأثناء تزايد الصراع والتعبئة، تحدد أيديولوجية المقاومة أعداءها، بينما في أوقات السلم، تستدعي تلك الأيديولوجيا مشاريع بناء مجتمعية متأثرة بالدين. وفي كلتا الحالتين، توجّه الأيديولوجيا أتباعها على ثلاث مستويات: فهي تشرح الأحداث، وتعطيهم دافعاً أقوى من الدافع الذاتي، وتعلمهم كيف يتصرفون. ومثل كل الأيديولوجيات الفعالة، فأيدولوجيا المقاومة قابلة للتكيّف، ويمكن أن تصمد أمام التنافر الآتي من السعي خلف المصالح التي تتعارض مع الإيديولوجيا. على سبيل المثال، تنبع أيديولوجيا المقاومة من المُثل الشيعية المتمثلة في العدالة الاجتماعية والدفاع عن المحرومين، ولكنها، منذ

عام 1979، انتقلت إلى مركز سلطة الدولة. فتسلّم المرشد الأعلى [الخامنئي] لإيران السلطة منذ عام 1989. وتولى الأمين العام لحزب الله منصبه منذ عام 1992. وشجع كلاهما على التغيير والتحول الجذريين في جميع أنحاء الشرق الأوسط، بل وهاجما قادة آخرين باعتبارهم سلطويين وطائفيين وغير خاضعين للمساءلة، غير مدركين، على الأرجح، أن الوصف ذاته ينطبق عليهما.

وتعمل الشراكة بين طهران وحزب الله على إرساء دعائم محور المقاومة. وهو عبارة عن تحالف تقارب للمصالح. ويجدر هنا الإشارة إلى أن تصوير حزب الله كوكيل لإيران يتجاهل الأبعاد المعيارية والأيديولوجية للشراكة. فقد تم إعادة تفعيل حزب الله من قبل فيلق الحرس الثوري الإيراني، من منظمات لبنانية موجودة مسبقاً[1]. وكانت النتيجة خلق منظمة ذات تفكير مشابه، قادرة على التكيّف ضمن عباءة الشركة الأم نفس.

والآن، أصبحت أيديولوجيا المقاومة لحزب الله قوة عابرة للحدود في العالم العربي. ويبرز الحزب قوته الصلبة من خلال تدخله في العراق وسورية واليمن. تعمل أفكار حزب الله وخطابه وطريقة حكمه أيضاً كنموذج لبعض الفاعلين من هذه البلدان. وقد أُتهم حزب الله بوقوفه وراء كثير من المبادرات الطائفية والشيعية في أنحاء المنطقة؛ إذ اعتمد النشطاء البحرينيون ومقاتلو حماس في نماذج برامجهم وأنشطتهم على حزب الله اللبناني، الأمر الذي حفّز حركات أخرى لتقليده في العراق وسورية.

ولا يتردد أتباع حزب الله في لبنان في إتّباع تعليمات قادتهم خاصة في أوقات الأزمات. وعلى عكس المجتمعات التي يكون ولاءها سلبياً، يطالب حزب الله أنصاره بالالتزام والتضحية ويحرص على كسب تأييدهم لسياساته، كما يعترف أحياناً ببعض الأخطاء، ويتبنى في أحيان أخرى نظريات المؤامرة. والأمثلة على ذلك كثيرة، بما في ذلك الخطابات المطولة التي ألقاها حسن نصر الله خلال حرب عام 2006 والتي كسبت تدريجياً تأييد بعض النقّاد إلى جانب

(1) See Augustus Richard Norton, Hezbollah: A Short History (Princeton, NJ: Princeton University Press, 2007); Augustus Richard Norton, Amal and the Shi'a: Struggle for the Soul of Lebanon (Austin, TX: University of Texas Press, 1987); Judith Palmer Harik, Hezbollah: The Changing Face of Terrorism (London: I. B. Tauris, 2005); and, for the narrative from Hezbollah's own perspective, Na'Īm Qāsim, Hizbullah (Hezbollah): The Story from Within (London: Saqi Books, 2010).

اعتذاره عن سوء تقدير ردّ إسرائيل على دعم الحزب للانتفاضات العربية في الدول غير الحليفة للحزب. وفي الوقت نفسه، فإن الدعم الملموس الذي تتمتع به الحركة يجعلها قوة لا يستهان بها.

ويسلّط تدخل حزب الله في سورية الضوء على التفاعل بين المصالح والأيديولوجيا؛ إذ رأى حزب الله، تماماً مثل ما رأت إيران، في دعم الحكومة في دمشق ضرورة استراتيجية. ومع ذلك، لم يستطع حزب الله شنّ حرب شاملة في سورية من دون موافقة جمهوره. وقد شرع نصر الله في بناء الحجة لهذا التدخل في وقت مبكر من الانتفاضة السورية واستمرت المناقشات لفترة طويلة، إلى أن أصبحت الأنشطة العسكرية غير المعلنة لحزب الله في سورية أمراً مكشوفاً. فصدّق أتباعه الكذبة لأنهم اعتقدوا أن مؤامرة خارجية وواسعة تهدد حريتهم ودينهم، وبدأت كل الوسائل تبرر الهجوم كدفاع عن النفس.

وتعتبر قوة أيديولوجية حزب الله عنصر من بين العديد من العناصر. فعلى عكس الحركات الأخرى، لا يرسم حزب الله حدوداً بين جماعته وقيادته، وأفكاره وممارساته، وجيشه وأفكاره؛ إذ عانى قادته ما يعانيه مؤيدو الحزب العاديون، بما في ذلك تدمير منازلهم أثناء النزاع وموت الأطفال الذين جُندوا للقتال مع المقاومة. فأيديولوجيتهم تعززها وحدة هدفهم. فحزب الله معبأ دائماً وواعٍ للسياسة العالمية، ويتعامل دائماً مع الانتقادات بأن ينكر الأدلة أو يصدق الأكاذيب، ويفعل ذلك دونما خجل، تماماً كما يفعل؛ إذ يمجد تضحيات مجتمعه.

ولا يخجل مسؤولو حزب الله أبداً من شكر إيران وسورية ورعاته الآخرين. ولا يتجنّبون الحديث عن استعداد أنصار حزب الله لمواجهة الموت في سبيلهم. والتضحية لا تقل أهمية عن الدعاية، والتي تضخّم قوة حزب الله، فلا مصالح سوى «الولاء للمقاومة»، فالاسم الذي تبنته الكتلة البرلمانية الخاصة بالحزب لم يكن من قبيل الصدفة[1]. وقد تحدث نصر الله مطولاً أمام حشد من النشطاء الدوليين المؤيدين لـ «المقاومة الإسلامية» عن العوامل التي مكّنت حزب الله من الصمود في وجه ضغوط الأعداء الأكثر ثراءً والأفضل تسلحاً[2].

(1) كتلة (الوفاء للمقاومة) هي الجناح السياسي لحزب الله في مجلس النواب اللبناني، جنباً إلى جنب مع حركة أمل. (المركز)

(2) Hassan Nasrallah, «Sayyed Nasrallah's Full Speech on the Islamic Resistance Support Organization Honorary Ceremony (Part 1),» Alahed News, May 6, 2016, https://english.alahednews.com.lb/essaydetails.php?eid=33345&cid=570#.WfLYRBOCyV4.

فالحاضنة الشعبية من أهم مقومات القوة لأي مقاومة، فالبيئة والناس هم الذين يدعمون هذه المقاومة ويؤيدونها ويقدمون لها أبنائهم، ويقيمون جنازات شهدائها بكل فخر، ويظهرون التسامح مع المصابين والجرحى. فإذا ما دُمرت منازلهم، أو خسروا أموالهم. تسامحوا مع المقاومة ولم ينبسوا ببنت شفة ضدها، بل يدعمونها بكل قوتهم ويؤيدونها حتى تتمكن من المضي قدماً.

وفي تحليله لحرب عام 2006 بعد عقد من الزمان، يقول نصر الله:

«دخلنا زمن الانتصارات، ولّى زمن الهزائم... كل شيء تستطيع أمريكا وأدواتها في المنطقة أن يفعلوه، فعلوه الآن: فتنة طائفية، فتنة مذهبية، مال، فلوس، انتحاريين، جمع للوحوش الكاسرة من كل أنحاء العالم، وهذا هو مشروعهم يتداعى، هذا المشروع لا مستقبل له، مستقبل لبنان هو المقاومة، مستقبل فلسطين هو المقاومة ـ مستقبل سورية هو المقاومة. ومستقبل المنطقة هو مستقبل شعوبنا وأمتنا وكرامتها وعزتها وسيادتها. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته[1]».

ولتلاحظوا هنا المكونات: تبجّح بالانتصار، جبهة أعداء واسعة تمتد من القاعدة مروراً بإسرائيل ووصولاً إلى الولايات المتحدة، تحيك مؤامرة ضد جبهة المقاومة في حزب الله. وحدة عابرة للحدود ومجتمع قوي وولاء متأصل لدى الأفراد. فلا الاستقرار ولا الانتصارات العسكرية التقليدية ضروريان. أما الازدهار الاقتصادي والخدمات فقد تصقل جاذبية حزب الله ولكنها ليست ضرورية بشكل أساسي لكسبه الدعم المجتمعي. إن استعداد حزب الله لزعزعة استقرار الدول الأخرى والعمل ضمن مناطق الفوضى بمراكز قوة متعددة يجعله خصماً قوياً. كما أن وصفته لبناء المجتمع إلى جانب تمرده المسلح يضفي على نموذجه جاذبية واسعة.

فقد أعطى محور المقاومة الأولوية للتعبئة المجتمعية منذ سنواته الأولى، حيث استثمر في الفن، والفعاليات العامة، والأفلام الوثائقية، والبرامج الثقافية، إلى جانب الأخبار والموسيقى،

---

(1) Hassan Nasrallah, «Full Speech Delivered by Hizbullah Secretary General, His Eminence Sayyed Nasrallah, on the Divine Victory Anniversary Ceremony Held in Bint Jbeil on August 13, 2016,» Alahed News, https://english.alahednews.com.lb/essaydetails.php?eid=34603&cid=570#.WfLYNxOCyV4.

كعوامل للتوجيه الأيديولوجي[1]؛ إذ تقدم قناته التليفزيونية، المنار، وراديو النور أخباراً وبرامج رسمية يتم التحكم فيها بدقة، بما في ذلك برامج الأطفال والتعليم الديني. فعلى سبيل المثال، تعرض المنار مقطعاً للأطفال بعنوان «قصص الأطفال» يعرض قصصاً كرتونية عن حياة الأنبياء وقصص متحركة عن معركة كربلاء وتاريخ الشيعة[2]. كما تلعب المنار دوراً كبيراً في سرد تاريخ العدو وسلوكه. وفي عام 2003، عرضت المسلسل الدرامي السوري المثير للجدل «الشتات». ويدّعي المسلسل أنه يقدم وجهة نظر تاريخية حول الصهيونية ومعاداة (السامية) ويصوّر اليهود بأنهم قتلة ومتآمرون[3]. حتى أن حزب الله استخدم الشعر الذي يكتبه أعضاؤه كوسيلة للتعبير[4].

كما تُقدم القنوات الخاصة، التي لا تخضع لسيطرة حزب الله الرسمية المباشرة، المزيد من برامج المقاومة التي لا تحيد عن الخط الرسمي؛ مثل قناة الميادين. وتقوم المواقع الإلكترونية بجمع وثائق المقاومة، بما في ذلك الخطب السياسية، وقصص الحرب البطولية، وتكريم الشهداء[5]. كما تتغلغل «المقاومة» في المشهد الموسيقي الشعبي في لبنان، فتطلق جوليا

(1) Amal Saad-Ghorayeb, Hizbu'llah: Politics and Religion (London: Pluto Press, 2002); and Phillip Smyth, «Jihadology: Hizbullah Cavalcade,» Jihadology, http://jihadology.net/hizballah-cavalcade/.

(2) ShiaTV, «[14/] Hazrat Abbas Martyrdom Karbala | Al-Manar | Stories for Children—Arabic,» https://www.shiatv.net/video/452939213; and Forthe Mahdi, «Prophet Saleh (as)—FULL | Al-Manar | Eng Subs | Stories for Children,» YouTube, 32:01, April 6, 2015, https://www.youtube.com/watch?v=NuFri8No8WI.

(3) Reese Schonfeld, «The Global Battle for Cultural Domination,» in Developing Cultures: Essays on Cultural Change, ed. Lawrence E. Harrison and Jerome Kagan (Abingdon, UK: Routledge, 2006), 309–11.

(4) Atef Alshaer, Poetry and Politics in the Modern Arab World (London: C. Hurst and Co., 2016).

(5) War Media Center, Twitter, https://twitter.com/C_Military1; Al Manar TV, http://english.almanar.com.lb/; Hassan Nasrallah, Al Manar TV, https://english.almanar.com.lb/cat/news/lebanon/s-nasrallah-speeches; Al Nour Radio, http://www.alnour.com.lb/; Alahed News, https://www.alahednews.com.lb/; Electronic Resistance, Twitter, https://twitter.com/resistanceer?lang=en; Janoubia, http://janoubia.com/; and Al Mayadeen TV, http://www.almayadeen.net/

بطرس، عملاق صناعة الموسيقى، في ألبوماتها أغانٍ تكريمية خاصةً لحزب الله ونصر الله[1]. وبهذا تتلخص وسائل التعبئة لدى الحزب بوسائل الإعلام والثقافة الشعبية والفنون وتتجاوز رواياته القنوات والمنصات الرسمية للحركة[2].

المذهب الإتجاري

تبنت الممالك العربية الغنية بالنفط في الخليج أيديولوجيا الإتجارية. والتي من خلالها تحتفظ الاسرة المالكة بالسلطة المطلقة مقابل منحها عدداً محدوداً من المواطنين الحق في العيش الرغيد. باختصار شديد، تتجلى هذه الأيديولوجيا بأبهى صورها في «نموذج دبي».

يوفّر النظام منطقة يمكن فيها للمواطنين والوافدين المشاركة في اقتصاد مربح، بشروط تمليها الأسرة الحاكمة. وتعامل الأعمال التجارية بإنصاف بشكل أو بآخر. هدف النظام هو زيادة الثروة، مع إعطاء الأولوية دائماً لنصيب الحكام منها، والقضاء على القلاقل الاجتماعية والسياسية من خلال بيئة شديدة التنظيم.

يبدو هذا النظام جذّاب للكثيرين: إتَّبِع قواعد العائلة المالكة وستعيش في أمن وأمان، وفي رخاء نسبي. نتيجة لذلك، تدفق مئات آلاف المهاجرين من الشرق الأوسط إلى الممالك العربية الغنية بالنفط منذ السبعينيات؛ حيث لا حق في الحرية السياسية أو الثقافية. وحتى لو تغيرت قواعد الأسرة الحاكمة مع مرور الوقت، فهذه القواعد غير رسمية ولا يتم التعبير عنها دائماً؛ وعندما تتغير، فهي لا تخضع لأي طعن أو استئناف.

توفر الإتجارية واحة من الهدوء النسبي. فالاستبداد يكاد يصف جميع حكام المنطقة، من لبنان الليبرالي نسبيا مروراً بالمغرب وتونس إلى الديكتاتوريات الأكثر فظاظة في الجزائر ومصر وإيران والمملكة العربية السعودية. ما يميز النموذج الإتجاري هو سماحه بمساحة

(1) See Jamericu, «Julia Boutros Ahibaii Video Clip Hezbollah Nasrallah,» You- Tube, 4:57, September 16, 2007, https://www.youtube.com/watch?v=uTdEAm3WhmA; and Monitor Mideast, «Christian Singer Honors Hezbollah in Stunning 2013 Concert Performance,» YouTube, 8:13, September 8, 2013, https://www.youtube.com/watch?v= pdZgkGI5h0A.

(2) See Bashir Saade, Hizbullah and the Politics of Remembrance: Writing the Lebanese Nation (Cambridge, UK: Cambridge University Press, 2016); and Zahera Harb, Channels of Resistance in Lebanon: Liberation Propaganda, Hezbollah and the Media (London: I. B. Tauris, 2011).

إبداعية لأصحاب المشاريع وحتى بعض السياسيين والفنانين والشخصيات الثقافية، طالما أن تجاربهم لا تسيء إلى قيم الحكام ولا تتعدى على مصالحهم.

وقد أشادت المخرجة والشاعرة هند شوفاني بالمكانة الفريدة لدبي كمدينة عربية منفتحة نسبياً في عام 2013؛ إذ عاشت هناك لمدة أربع سنوات. مقارِنةً بالمدن الأخرى التي عرفتها، بما في ذلك بيروت ودمشق ونيويورك، تقول شوفاني إن دبي تقدّم وظيفة ثابتة وآمنة ضمن بيئة عربية سلسة وذات قواعد واضحة.

نعم، ربما تكون مجرد فقاعة، ولكن من الذي يقول أن علينا أن نعيش في بيئة مزعزعة طوال الوقت. لماذا؟... ثمة احترام معين للإبداع في دبي، لأن الناس من جميع أنحاء العالم يتعاطون الثقافة. هم يعرفون كيف يحترمون الثقافة، فطالما أننا لا نسيء للشيوخ، فنحن بخير[1].

ابتكر حكام الإمارات نموذجاً اتبعته كلٌ من البحرين والكويت وعُمان وقطر. بينما تبنّت المملكة العربية السعودية بعض جوانب النموذج الأيديولوجي هنا وهناك.

بالنسبة لملوك الخليج، عمل النظام بشكل جيد. فهم لم ينجوا فحسب، بل أصبحوا أغنياء من دون التعقيدات التي يواجهها حكام الأنظمة الأكثر ديمقراطية. ولكن هل تنتج الإتجارية من الثروة الهائلة فقط؟ الممالك الخليجية غارقة في التقاليد الدينية والقبلية أكثر من الطبقة الحاكمة الحضرية في بلاد الشام والمغرب العربي[2]. ومع ذلك، فقد أولى حكام الخليج، في العصر الحديث، اهتماما بالغاً بالانقسامات الأيديولوجية والمقتضيات الاقتصادية. وباعتبارها دولاً ريعية بترولية، فقد سعت إلى إدارة موارد النفط والتخطيط لمستقبل ما بعد النفط. وباعتبارهم حكاماً مطلَقين لمواطنين محافظين، وأحياناً رجعيين، يعيشون إلى جانب مجموعة كبيرة من الضيوف العاملين، فقد سعوا إلى إدارة أي هياج أيديولوجي.

حاول بعض حكام الخليج ببساطة تشكيل تيارات إقليمية، فدعموا مجموعة من رجال الدين السلفيين، والمسلحين الجهاديين، والإخوان المسلمين في فترات مختلفة، في محاولة للسيطرة على الشرائح الدينية أو استقطابها. ولكن مع مرور الوقت، بنى قادة الخليج الأذكياء

(1) Hind Shoufani, in discussion with the author, November 2013.

(2) Yasser Elsheshtawy, «Tribes with Cities,» Dubaization, November 5, 2013, https:// dubaization.com/post/66097171299/tribes-with-cities.

بديلاً خاصاً بهم: ألا وهو النظام الملكي العربي السُنّي الساكن الهادئ، الذي يُظهر التسامح والمرونة على السطح، ويتمتع بقاعدة صلبة ومحافظة. ويحافظ نموذج دبي الإتجاريي على الهوية الثقافية العربية والإسلامية ضمن بيئة ملائمة للأعمال التجارية، وإنْ كانت أقل ملاءمة للثقافة، وفي الوقت نفسه، غير متسامحة مع التعاطي في السياسة والمعارضة. وقد حظيت الأيديولوجية الخليجية بأتباع من العالم العربي وغير العربي نتيجة هوسها بالإنجازات، واحتلت المرتبة الأولى في مجالات مثل الفنادق والمراكز التجارية والمطارات، وانجازات التعريب التي يغلب عليها العنصر غير العربي. وتقدّم دبي نسخة من بيروت مع مزيد من الأضواء والضجيج، حيث تحضر التعددية وتغيب الحقوق.

وفي منطقة مليئة بالصراعات المسلحة والركود والفقر والتطرف، تقدم الإمارات العربية المتحدة صيغة بديلة من ثلاثة أجزاء: أولاً، الأيديولوجيا والهوية. ثانياً، الحكم الناجح؛ وثالثاً، الفرص الاقتصادية. وإليكم الشيخ مكتوم من دبي، يشرح هذه الصيغة في أيلول/ سبتمبر 2014، عندما كانت الدولة الإسلامية [داعش] في أوجها:

«شيء واحد فقط يمكن أن يوقف شاباً انتحارياً مستعداً للموت في سبيل داعش: أيديولوجيا أقوى ترشده إلى الطريق الصحيح وتقنعه بأن الله خلقنا لكي نجعل عالمنا أفضل، وليس لتدميره، عندما تفشل الحكومات في معالجة انعدام الاستقرار والشرعية، تخلق المظالم والتحديات الخطيرة المستمرة بيئة مثالية لاحتضان أيديولوجيات الكراهية، وتفسح المجال أمام المنظمات الإرهابية لملء فراغ الشرعية[1].

ولا يتردد الأيديولوجيون الإتجاريون في إنفاق الأموال لنشر أيديولوجيتهم في جميع أنحاء المنطقة، بل إنهم على استعداد لنشر قوتهم العسكرية والدبلوماسية واستثماراتهم المالية لصالح مدرستهم الفكرية[2]. فمثلًا أشعلت كلٌ من الإمارات والسعودية المواجهة مع إيران

(1) Mohammed bin Rashid al Maktoum, «The Intellectual Battle Against ISIS,» Project Syndicate, September 27, 2014, https://www.project-syndicate.org/commentary/ mohammed-bin-rashid-al-maktoum-calls-for-a-broad-development-agenda-to-defeat- the-middle-east-s-ideologies-of-hate.

(2) Michael Stephens, «The Arab Cold War Redux: The Foreign Policy of the Gulf Cooperation Council States Since 2011,» in Arab Politics Beyond the Uprisings: Experiments in an Era of Resurgent Authoritarianism, ed. Thanassis Cambanis and Michael Wahid Hanna (New York: Century Foundation Press, 2017), 73–101.

والخلاف مع قطر في عام 2017، وكانتا على استعداد للإضرار بمصالحهما الاقتصادية قصيرة الأجل في سبيل ذلك.

في خلافها مع إيران، طردت دول الخليج أو هددت بطرد السكان من الجنسية اللبنانية والأصل الشيعي، باعتبارهم طابور خامس لحزب الله. ولم تُثبت سلطات إنفاذ القانون أن العمال المطرودين تربطهم صلات بحزب الله أو أنهم شاركوا في أي نشاط غير قانوني. ومع ذلك، كان لطردهم هدف محدد: تذكير الضيوف في الخليج الإتجاري بأنهم في نظر الحكومة ليس لديهم حقوق، بل هي مجرد امتيازات ومسؤوليات. وكان الإذن لهم بالمشاركة في ازدهار الخليج الاقتصادي مجرد منّة من العائلة المالكة[1].

والمثال الأكثر غموضاً هو المملكة العربية السعودية، فالتجربة الإتجارية كانت على مسافة ذراع منها، لكنها استثمرت بكثافة في علاقتها مع الإمارات، ويبدو الآن أنها مستعدة لاعتماد بعض من نهج الإمارات. على مدى عدة عقود، جربت المملكة العربية السعودية طرقاً لتنويع اقتصادها النفطي وتحسين عمالتها المحلية لتقليل اعتمادها على العمالة الأجنبية. فأخذت المملكة تتودد إلى الاستثمارات الأجنبية. وفتحت الجامعات والمناطق الاقتصادية التي عملت بموجب قوانين خاصة أكثر ليبرالية؛ كما رفعت بعض القيود (على وسائل الترفيه وتحرّك المرأة) مع الإصرار على محافظة المملكة العربية السعودية على طابعها التقليدي الأساسي كوصي على الإسلام.

توقفت هذه الجهود ولم يكن لها تأثير يُذكر حتى عام 2015، عندما نُصب الملك ابنه الصغير الأمير محمد بن سلمان حاكماً للمملكة. غيّر محمد بن سلمان بشكل جذري عملية صنع القرار داخل العائلة المالكة وسرّع التحول في التدفقات النقدية والسياسة الاقتصادية. يبدو محمد بن سلمان وكأنه تقاطع بين ألف ليلة وليلة ومدير شركة ناشئة في وادي السيليكون[2]، وخاصة عندما أكّد أن (نيوم)، المدينة الضخمة الجديدة التي أنشأها على البحر الأحمر، «تمثل

(1) Victoria Yan, «'Business as Usual' for Gulf Lebanese,» Daily Star, November 14, 2017; Associated Press, «Hariri Resignation Sends Lebanon's Economy back into Cri- sis,» November 11, 2017; and Sami Aboudi, «Lebanese Expats Fearful as Gulf Expels Dozens Accused of Hezbollah Links,» Reuters, April 8, 2016, http://www.reuters.com/ article/us-gulf-hezbollah-lebanon/ lebanese-expats-fearful-as-gulf-expels-dozens- accused-of-hezbollah-links-idUSKCN0X51R2.

(2) اسم يُدعى به الجزء الجنوبي من ولاية كاليفورنيا الامريكية، وهو المقر الرئيس لشركات تكنلوجيا المعلومات العالمية، مثل ابل وجوجل ومايكروسوفت. (المركز) ينظر

https://www.argaam.com/ar/article/articledetail/id/488844

قفزة حضارية للبشرية جمعاء»[1]. ومن ضمن بعض أفكاره الجنونية التي صرّح بها للصحفيين أثناء طرح سياساته الجديدة المصممة بعناية في تشرين الاول/ أكتوبر 2017. قال ولي العهد: «نريد أن يكون أفضل روبوت وأول روبوت في نيوم هو نيوم نفسها». الروبوت سيكون الرقم واحد. كل شيء سيكون له صلة بالذكاء الاصطناعي، وبإنترنت الأشياء - كل شيء»[2]. ليست هذه مجرد تأملات كوميدية لملك مستبد مختل؛ بل إنها علامات على الأيديولوجية الإتجارية، يمارسها رئيس دولة قوي للغاية.

والمذهب الإتجاري الخليجي الحديث يشترك في بعض عناصره مع الصفقة السلطوية التقليدية- الرفاهية الاجتماعية في مقابل تعليق السياسة والحقوق- لكنها تتجاوز ذلك بكثير. يعبّر الملوك عن سلة من التأكيدات: الإنجاز العربي، والتقاليد، والفرص الاقتصادية، والاستقرار، وشكل غير عنيف وغير قسري نسبياً من الاستبداد، حيث من المرجّح أن يتم ترحيل المعارضين والمنتقدين أو احتجازهم لفترة محدودة مع التعرض للتعذيب أو قتلهم أو احتجازهم إلى أجلٍ غير مسمى، كما هو معتاد في الدول البوليسية في المنطقة. هذا المزيج من الحوافز جعل من الإتجارية عنصراً قوياً في المنافسة الأيديولوجية في المنطقة، كما يتضح من العدد الكبير من الغرباء الذين ينتقلون بشكل طوعي إلى الخليج ويخضعون أنفسهم لأيديولوجيتها.

كانت دول الخليج العربي، من خلال اهتمامها بالتسويق البارع والاستثمارات طويلة الأجل، رائدة في البرامج الإخبارية والترفيهية الحديثة كوسيلة للقوة الناعمة. كسرت قطر نموذج احتكار الدولة للقنوات الإخبارية بتأسيس قناة الجزيرة في عام 1996[3]. وفي العقود التي تلت ذلك، استثمرت جميع الممالك الخليجية، ولاسيما الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية، في مجموعة كاملة من شبكات التلفزيون الفضائية. كما أنشأت شركات إنتاج خاصة بها واستثمرت في شركات أخرى.

(1) Glen Carey, Vivian Nereim, and Christopher Cannon, «Sun, Sea and Robots: Saudi Arabia's Sci-Fi City in the Desert,» Bloomberg, October 26, 2017, https://www. bloomberg.com/graphics/2017-neom-saudi-mega-city/.

(2) Vivian Nereim and Alaa Shahine, «Saudi Arabia Crown Prince Details Plans for New City: Transcript,» Bloomberg, October 26, 2017, https://www.bloomberg.com/ news/articles/201726-10-/saudi-arabia-crown-prince-details-plans-for-new-city- transcript.

(3) Marc Lynch, Voices of the New Arab Public: Iraq, Al-Jazeera, and Middle East Politics Today (New York: Columbia University Press, 2007).

والنتيجة هي مجموعة من الإعلانات ومقاطع الفيديو وفيديوهات الأغاني والبرامج الترفيهية الأصلية ومحطات تبث الأفلام والعروض المنتجة بشكل مستقل من جميع أنحاء العالم والبرامج الحوارية التعليمية والأخبار المنتجة بشكل احترافي. بعض هذه المنصات توسّع بشكل مباشر في أيديولوجيا الخليج وأولويات الدول الراعية لها. منصات أخرى، تعمل مثل فيديوهات الأغاني والإعلانات المنتجة في الخليج والتي تُبث على شبكاتها، أخذت تروّج بشكل غير مباشر للنموذج الإتجاري: قيم الإنتاج العالية؛ تحالف قوس قزح في الشرق الأوسط لينشط في إطار مزدهر وغير سياسي؛ وانفتاح على ثقافات من العالم العربي من الغرب والشرق. واستثمرت الإمارات في توسيع بعض التكتلات، مثل مركز البث في الشرق الأوسط وغيره من شركات الترفيه والإعلان في مدينة دبي للإعلام. كما نجحت الحكومة في تحفيز المشهد الفني والإعلامي المزدهر الذي غيّر شكل دول الخليج وشعورها. بالنسبة للمواطنين الإماراتيين، يمكن لهذه الديناميكية أن تبرز الفخر بطريقة تطوّر بلادهم دون التخلي عن قيمها التقليدية والأعراف الحاكمة. فقد نجحت المرأة الإماراتية الحديثة في تحقيق التوازن بين مسيرتها المهنية ودورها كأم وزوجة[1]. ويشجع برنامج آخر، برنامج شبابنا، الشباب الإماراتي على الضلوع بدور فعال في اقتصاد الدولة[2]. بينما تروّج برامج أخرى، مثل البرنامج الوثائقي -حياتي العسكرية- لشكل من أشكال القومية من خلال تصويره «لحياة عدد قليل من أفراد القوات المسلحة الإماراتية الشجعان والمخلصين، في بلد ينعم بالسلام والأمان»[3]. حقّق فلم رمضاني حكومي قصير في عام 2017 من انتاج شركة الاتصالات الكويتية زين، علامة فارقة بحزمة من الأيديولوجيا الإتجارية والسياسة والترفيه والدين والتجارة. وقد ظهر في الفيلم ممثل يلعب دور مفجّر انتحاري، تم تجاوز هتافاته المتعصبة ببطء من خلال غناء حشد مبتسم يمثل مجموعة من النماذج الأصلية في الشرق الأوسط. الحب والدين المنفتح ينتصران على الأصولية. ثم يظهر نجم البوب الإماراتي حسين الجسمي وهو يغني أن الناس

(1) Ridab Nahar, «’Hams Al Hareer’ Professes the Fixations of the Emirati Woman,» Alarab, April 5, 2014, http://alarab.co.uk/?id=19402. http://www.alittihad.ae/details.php?id=6499&y=2018.

(2) Image Nation Abu Dhabi, «Hayati Walaskariya (My Life/My Military),» YouTube, 1:00, March 1, 2014, https://www.youtube.com/watch?v=8MDz0rapvj0.

(3) Zain, «Ramadan Zain ‘Alan 2017,’» YouTube, 3:11, March 26, 2017, https://www. youtube. com/watch?v=U49nOBFv508.

يجب أن يعبدوا الله بالحب وليس بالرعب[1]. وانتشر الفيديو الذي مدّته ثلاث دقائق على نطاق واسع.

الحكم العسكري غاية وليس وسيلة

تميّز الحكم العسكري في مصر ببنائه لأيديولوجيا تتجاوز ضرورات أي دولة ديكتاتورية. فمنذ الثورات الشعبية المصرية في عام 2011، عمل الجيش بثبات على إزالة الفضاء السياسي التقليدي، بينما كان يعمل على صياغة أيديولوجيا حاكمة جديدة، هدفها إضفاء الشرعية على الحكم العسكري، وإحباط التحديات التي تواجه شرعيته، وإبعاد السكان عن المشاركة السياسية لبناء دولة تشجع على الطاعة السلبية للسلطة، وصولاً إلى إعادة بناء مفاهيم الأمة والدولة والشعب لتصبح أشبه بشركات تابعة للجيش، المؤسسة الوصية على جميع هؤلاء الثلاثة. تلك الأيديولوجية المصممة بعناية تُرسي أسس السلطوية والحكم المطلق الذي يعتمد على الشخصية الفردية للشخص المسؤول، ألا وهو السيسي، جنرال أمضى سنواته المهنية في المخابرات العسكرية، وكان له دور فعال في تصميم نموذج العسكرة المصري الجديد.

وصل السيسي إلى السلطة بانقلاب عسكري. حيث أطاح في 3 تموز/ يوليو 2013 بالرئيس محمد مرسي. وبعد شهر من توليه الرئاسة استخدم القوة لقتل ما يزيد عن 1000 من أنصار مرسي. وقد تبنّى القادة العسكريون شعاراً بسيطاً: فإما الاستقرار أو الفوضى. وبمرور الوقت، بنوا الاعتقاد القائل بفشل كل المؤسسات والأفراد في تحقيق الاستقرار لمصر ونجاح الجيش فقط في ذلك. وبحلول وقت الانقلاب، جمع السيسي حوله كادراً من السياسيين العلمانيين والإسلاميين، جنباً إلى جنب مع قادة من الشباب ورجال الدين، الذين طالبوا الجيش علناً بالتدخل في السياسة. وخلال الفترة الانتقالية اللاحقة، تقاعد السيسي من الجيش لإتاحة نفسه كمدني «مجند» في الخدمة. وكان أن احتفل الثوار السابقون بالديكتاتورية الجديدة كحل عسكري لمشكلتهم السياسية المستعصية. وعندما وصف النقاد والحكومات الأجنبية رئاسة السيسي بأنها انقلاب، رد أنصار السيسي بأن «ثورتهم» كانت «انقلاباً شرعياً شعبياً».

تُقاس المشاريع الأيديولوجية بمعايير مختلفة عن سياسات بيع التجزئة. فلن يواجه النظام

(1) Cairo Post, «Full Text of Sisi's Speech at New Suez Canal Inauguration Ceremony,» August 6, 2015, http://thecairopost.youm7.com/news/163086/news/full-text-of-sisis-speech-at-new-suez-canal-inauguration-ceremony.

العسكري الجديد أية تحديات تذكر في صندوق الاقتراع -فهو المتحكم بالعملية- وعلاوة على ذلك، إذا فشل السيسي كفرد، فيمكن استبداله بعضوٍ آخر من المجلس الأعلى للقوات المسلحة، يُنتخب حسب الأصول. سيجبر الناس ربما على قبول مصر العسكرية الجديدة، المهمة بشكل خاص.

تتسم النزعة العسكرية المصرية المعاصرة، كما صاغها السيسي، بعدة سمات مميزة. فهو يدمج خيوط القومية المصرية والعربية في إطار وطنية شوفينية. يحشد السيسي طاقات الجمهور ومؤسسات الدولة حول عدد كبير من المشاريع الضخمة لبناء الدولة، مثل قناة السويس الثانية والعاصمة الجديدة، والتي وهبت الحكم العسكري الجديد في مصر شعوراً كبيراً بالهدف والإنجاز. كما تلتها معطيات كبرى أخرى، بعضها مهم، مثل انخفاض قيمة العملة المصرية والإلغاء الجزئي للإعانات التي لم يكن من الممكن المساس بها تاريخياً كالخبز والطاقة. ولا يهم ما إذا كانت المشاريع تعمل بالفعل؛ ما يهم هو تأسيس حكم عسكري أكثر جرأة وقدرة وفعالية ومصري أكثر من البدائل الأخرى.

تتطلب الأيديولوجية العسكرية امتثال المواطنين. وكما يتطلب المجتمع المنيع المشاركة النشطة والتضحية من أفراده، فإن الدولة العسكرية تتطلب الولاء السلبي عبر الطاعة الهادئة. أخيراً، لا تصور الأيديولوجية العسكرية الجيش على أنه الوصي على القيم والأمن القوميين فحسب، بل بأنه يشكّل تجسيداً لتلكما الأخيرتين: فالجيش لا يحمي مصر فحسب؛ بل إنه هو مصر. وينطبق القياس المنطقي نفسه على المفاهيم الأساسية الأخرى. فيصبح الجيش هو الشعب والدولة والأمة والأمن القومي وما إلى ذلك.

منذ وصوله إلى السلطة، أمضى نظام السيسي جلّ وقته في قمع مواطنيه على نحو غير مسبوق، حتى بالمقارنة مع الديكتاتوريات السابقة في مصر؛ إذ احتجزت حكومته 60 ألف سجين سياسي، وأغلقت الأماكن العامة التي كانت تتمتع بحرية نسبية في ظل جميع الديكتاتوريات السابقة والتي يعود تاريخها إلى نهاية الحكم الاستعماري، وانخرطت في دوامة من القمع المستمر ضد أي شخص لا يسير على خط النظام. بما في ذلك المنافسين المحتملين داخل الجيش والنخب الموالية، والناشطين السياسيين، وكذلك المنادين بحقوق المثليين. ولكن لا يجب أن تلفت أعماله القمعية وجهوده المبذولة لمحو تاريخ الفترة الثورية بين عامي 2011 و2013، أنظارنا بعيداً عن جهود ذلك النظام المستمرة والناجحة لخلق أيديولوجيا بديلة.

تقدم الدولة البريتورية[1] في عهد السيسي نفسها على أنها نظام عسكري وليست سلطة رجل واحد. ووفق هذا التحليل، لم يكن خطأ دكتاتورية مبارك إخفاقات حكومته، ولكن استبدال الدولة بأسرة حاكمة. كما أن جميع خطابات السيسي وأفعاله توحي حتى الآن بأنه مؤمن حقيقي بالحكم العسكري. فقد أَخضَع القسم الأكبر من الاقتصاد الوطني والدولة لسيطرة الجنرالات، سواء ممن هم في الخدمة الفعلية أو المتقاعدين. وقد افتقر الضباط العسكريين إلى الكفاءة في إدارة دولة ضخمة كمصر، حتى إذا ما قورنت بكفاءة أسلافهم من المدنيين. لكن الدولة الاستبدادية سحقت كل أشكال الرقابة والمساءلة الديمقراطية، فأصبحت حرة في بناء أيديولوجيتها من دون أي تحدٍ يذكر.

تتنافس الأيديولوجيات في دولة السيسي. فلم يلبث أن يُعلن عن افتتاح قناة السويس، حتى أعلن السيسي عن مبادرة أخرى: تهدف لاستعادة مكانة مصر كزعيم للإسلام المعتدل.

«اسمحوا لي أن أتحدث هنا كمواطن مصري يفخر بعظمة وطنه وحضارته العريقة التي مازالت تُدرَّس حول العالم لتستلهم شعوب العالم من القيم التي تتبناها. فما زالت مصر إلى اليوم تقدم العطاءات للعالم وللإنسانية، ولإعادة الإعمار والتنمية. فعلى مدى العامين الماضيين، امتدت مساهمات مصر للعالم أبعد من هذه القناة الجديدة، لتشمل مجالات حيوية أخرى. وسيسجل التاريخ أن مصر وشعبها واجهوا أخطر أنواع الفكر الإرهابي والتطرف، والذي لو انتصر كان ليحرق العالم»[2].

لدى المشككين الكثير من أسباب الانتقاد، كما يقول السيسي، لكن مصر أنقذت العالم من بين براثن الإرهاب الجهادي. قد يبدو هذا الخطاب أجوفاً، لكنه يؤدي وظيفة محورية في التوحيد الأيديولوجي. وقد عبّرت الكاتبة سارة كار عن ذلك في رسالتها اللاذعة بمناسبة افتتاح قناة السويس:

هذا نظام المجاهرات الكبرى (فأية مجاهرة أكبر من إزاحة رئيس من السلطة؟). نظام لم يحقق حتى الآن سوى القليل من النجاح في حلّ المشكلات الاجتماعية والاقتصادية العديدة

(1) أي إنها دولة يملك فيها الجيش وحده القدرة على السيطرة على النظام السياسي، نسبةً إلى الحرس البريتوري الذي أُسس في بداية لحماية إمبراطور روما، ولكن ما لبث أن أصبح الحاكم الفعلي للإمبراطورية، فيما يشبه ما حصل مع الإنكشاريين في عهد الدولة العثمانية. (المركز)

(2) Sarah Carr, «President Sisi's Canal Extravaganza,» Foreign Policy, August 7, 2015, http://foreignpolicy.com/201507/08//sisi-dredges-the-depth-egypt-suez-canal- boondoggle/.

والمستعصية في مصر، بينما يواصل تشديد الخناق على الحريات المدنية، بدعم عام واسع وواضح. لطالما كانت المجاهرات الكبرى أشبه بالمقامرة، ولكن يبدو أن هذه المجاهرة تؤتي أُكلها، في الوقت الحاضر على الأقل[1].

تحتاج الأنظمة الأيديولوجية الناجحة إلى تأييد شعبي، وفي مصر العسكرية، تثمّن الدولة عالياً ذلك التأييد. وتقدّر مظاهر الولاء العامة وتحرص على التأكد من أن تلك الاستعراضات العامة تغذي أيديولوجية النظام: فالجيش أولاً، بصفته الوصي على الشعب والمستعيد لأمجاده.

طوال الخريف الذي تلا الانقلاب، خصصت وسائل الإعلام المصرية بجميع أطيافها -الخاصة والعامة، المتلفزة والمسموعة- خط بث مستمر وساخن لأغنية تمجيد الجيش المسماة «تسلم الأيادي»[2]. بدأت الأغنية على شكل شُكر عفوي للسيسي، وبعد ستة أشهر أصبحت أغنية حملته الرئاسية. وتصور كلماتها العسكريين المصريين بأنهم يجسدون التضحية إلى جانب كل الفضائل الأخرى التي يمكن تصورها في خدمة الشعب والأمة، وبأنه أنقذ مصر بناءً على طلب الشعب المصري. وبذلك تم تصوير الحكم العسكري على أنه تضحية قدّمها الجيش المصري، بناءً على إصرار الناس الشديد.

ومع أن هذا الادعاء هو خيال يخدم الذات، إلا أنه صوّر الجيش كممثل للجماهير المصرية. مستعيراً بذلك بعضاً من نهج الناصرية، التي صوّرت الانقلاب العسكري بأنه ثورة شعبية في عام 1952 أدت إلى إصلاحات سياسية شعبية، ولكنها خنقت الحياة السياسية العامة تماماً[3].

ولم تتوانى كلٌ من الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية عن تقديم الدعم المالي الحاسم للحفاظ على النظام العسكري الجديد في السلطة، رغم أن أيديولوجية مصر وهويتها قامتا تاريخياً على توبيخ أيديولوجيا النظام الملكي الإتجاري. فمصر جمهورية

(1) Many renditions of the song can be found on YouTube. For example, see Ninette, «Teslam el Ayadi with English Captions,» YouTube, August 4, 2013, https://www. youtube.com/watch?v=jDgyzOTmeiY.

(2) Amr Adly, «The Problematic Continuity of Nasserism,» Jaddaliya, March 31, 2014, http://www.jadaliyya.com/pages/index/17135/the-problematic-continuity-of-nasserism.

(3) Al Ahram Weekly, http://weekly.ahram.org.eg/; Al Ahram Hebdo, http:// hebdo.ahram.org.eg/; Al Shaab, http://www.elshaab.org/; Al-Gumhuriya, http://www.aljoumhouria.com/; and Akhbar Al-Adab, https://adab.akhbarelyom.com/.

مواطنين، وهي تعمل اليوم على أيديولوجيا عسكرية شعبوية، ترتكز على هوية مصرية شوفينية متميزة وذات جذور قديمة. وبينما تشترك الإمارات ومصر في النفور من جماعة الإخوان المسلمين، يعتبر كلٌ منهما أن علامتهما التجارية الخاصة المتمثلة بالإسلام المتسامح المدعوم من الدولة هو المخطط الصحيح للمنطقة.

أثّرت الأيديولوجية البريتورية الجديدة أو المتجددة في مصر بشكل كبير على مصر نفسها، وهي بمثابة مثال ثالث على أيديولوجيا الدولة المتماسكة في المنطقة. في الوقت الحالي الجمهورية العسكرية الوحيدة من نوعها في المنطقة. لكن منافسها القوي في ليبيا، خليفة حفتر، عبّر عن آراء مشابهة؛ إذ يحاول إنشاء نوع نظام مماثل للذي كان يحكم ليبيا فيما مضى. والآن، بعد أن أصبح السيسي بأمان في السلطة، يواصل السيسي وجنرالاته من حوله بناء نظام محوره الأيديولوجيا، مع ادعاءات بالتأثير الإقليمي. ولا ريب أن مصر أقلّ نفوذاً وصلاحية مما يتصور قادتها الحاليون، إلا أنها ما زالت ذات أهمية في العالم العربي.

فلا شك أن صناعة وسائل الإعلام والترفيه في الخليج الممول تمويلاً جيداً قد تفوقت على مثيلتها في مصر، من حيث التأثير والجمهور في العالم العربي. لكن ماكينة الأخبار والترفيه في مصر لا تزال غزيرة الإنتاج، مع جمهور محلي يزيد عن 90 مليون مشاهد.

ولطالما اعتمدت الحكومة المصرية على الإعلام والثقافة والدعاية لنشر أيديولوجيتها، عبر خلطة من الضغط غير المباشر والرقابة والإكراه. وقد بذل نظام السيسي جهداً أكبر من أسلافه في تصميم مسرحيات التأييد وتضييق الخناق على حرية التعبير. وصحيح أنه أظهر تسامحاً أقل مع منتقديه مقارنةً بالديكتاتوريات السابقة، إلا أنه حافظ على الاستخدام التاريخي للمجال الثقافي والإعلامي في مصر في تعزيز الأيديولوجيا.

في مصر، تهيمن وسائل الإعلام المملوكة للدولة على الساحة الإعلامية، بما في ذلك الصحف اليومية والصحف الأسبوعية والقنوات التلفزيونية؛ إذ يتم اختيار محرريها من قبل الحكومة ومراقبتهم بحزم[1]. يخرج التليفزيون والصحف الخاصة عن الحدود أحياناً، سواءً من حيث الأسلوب أو من حيث المحتوى، وغالباً ما تكون تلك الوسائل أكثر شهرة بسبب إنتاجها

(1) Anouar Abdel-Malek, Egypt: Military Society: The Army Regime, the Left, and Social Change Under Nasser (New York: Random House, 1968).

الضخم. لكن استخبارات الدولة لا تزال تدير بعناية محتوى وسائل الإعلام والمنصات الثقافية التي لا تخضع مباشرة لسيطرة الدولة.

سيطرة الدولة تقضي على الآراء المخالفة، وتعزز الأيديولوجيا القومية وعسكرة الدولة، مع التأكيد على الوحدة الوطنية وقدسية الجيش[1]. أحد الأمثلة الحية (والمقلقة) بشكل خاص كان في عام 2014، عندما رافق طاقم الكاميرا مداهمة للشرطة على ما زعم أنه حمام للمثليين، وقامت ببث لقطات للاعتقالات، مصحوبة بإشادة ضيف البرنامج[2]. وشكّلت تلك المداهمة وذلك البث بداية جولة جديدة من اضطهاد الدولة للمثليين في مصر.

يتم إسكات الانتقادات اللاذعة عبر الشبكات والمنتديات العامة والخاصة بسرعة. على سبيل المثال، فقد ضغطت الحكومة على شبكة خاصة في عام 2014 لإلغاء عرض حلقة من برنامج باسم يوسف الساخر الشهير «البرنامج»[3]. كما تمّ ترحيل ليليان داود، مذيعة بريطانية لبنانية من محطة أون تي في الخاصة خارج مصر، في حزيران/يونيو 2016 بعد أن أنهت الشبكة عقدها[4].

(1) Patrick Kingsley, «Egyptian TV Crew Criticized over Police Raid on Cairo Bath House,» Guardian, December 9, 2014, https://www.theguardian.com/world/2014/dec/09/egypt-police-raid-cairo-bath-house.

(2) Patrick Kingsley, «Egypt’s Censorship of Comedian Bassem Youssef Sends ‘Wrong Message,’» Guardian, January 25, 2014, https://www.theguardian.com/world/2014/jan/26/egypt-censorship-bassem-youssef-tv-satirist.

(3) Sarah El Deeb, «British-Lebanese TV Host Deported from Egypt to Beirut,» Associated Press, June 28, 2016, https://apnews.com/9b07d19a69be41428eb0725f42a278e9.

(4) Dalia Said Mostafa, The Egyptian Military in Popular Culture: Context and Critique (Manchester, UK: Palgrave MacMillan, 2017), 124; and Amr Adly, «Egypt’s Conservative Nationalism: Discourse and Praxis in the New Regime,» Jadaliyya, October 14, 2014, http://www.jadaliyya.com/pages/index/19628/egypt %E2 %80 %99s-conservative-nationalism_discourse-and-pra. For more beyond the cultural field, see Amr Adly, «The Military Economy and the Future of the Private Sector in Egypt,» Carnegie Middle East Center, September 6, 2014, http://carnegie-mec.org/201406/09//military-economy- and-future-of-private-sector-in-egypt-pub-56568; and Yezid Sayigh, «Above the State: The Officer’s Republic in Egypt,» Carnegie Middle East Center, August 1, 2012, http://carnegie-mec.org/201201/08//above-state-officers-republic-in-egypt-pub-48972.

قد تؤثّر الثقافة الشعبية (كالأفلام والأغاني والمسلسلات الدرامية والكتابات على الجدران) وفي بعض الأحيان قد تزعزع استقرار صورة الجيش في أعين الناس. لذلك عندما وصل السيسي إلى السلطة، سيطر النظام العسكري الجديد على المجال الثقافي، وشجع أسلوب تمجيد للقائد الجديد مرتبط بثورة 2011، وصوّره بأنه «المنقذ والقائد العسكري والبطل والأب لجميع المصريين». وبدأت الأيديولوجيا العسكرية تقدم نفسها في الثقافة والإعلام على أنها تجسيد موحّد للعديد من التيارات المتنافرة: الثورة الشعبية، والمرونة الوطنية، والبراعة العسكرية، والسلام من خلال القوة.

الخلاصة: النضال السياسي والثقافي

تماماً مثل الإسلاموية التي سبقتها تتزايد أهمية الأيديولوجيات الأحدث كالمقاومة والملكية الإتجارية والعسكرة في جميع أنحاء المنطقة. كما يمكن لعوامل أخرى مثل الثورة الشعبية والإصلاح أو الصراع أو التدخل الأجنبي أن تجلب إلى الواجهة إيديولوجيات أخرى. كما تستمر الأيديولوجيات الموروثة، بما في ذلك الناصرية والشيوعية والبعثية والقومية العربية والحركات القومية المحلية مثل الحزب السوري القومي الاجتماعي، في لعب أدوارٍ مهمة، فتمسك بزمام السلطة تمارس نفوذها في مكامن قوة مختلفة. وقد تلعب الإسلاموية مرة أخرى دوراً مركزياً في التطور الأيديولوجي للمنطقة، كما فعلت مراراً وتكراراً منذ السبعينيات، أو قد تفرز حركات أيديولوجية أخرى. وما تزال الأيديولوجيات العلمانية والمعادية للطائفية والديمقراطية والليبرالية تتمتع ببعض النفوذ على الأقل منذ أوائل القرن العشرين.

تميّز الجيل الذي أعقب نهاية الحرب الباردة في جميع أنحاء العالم بالانجراف نحو أيديولوجيا. فبعد أن هيمنت الشيوعية والرأسمالية على الوعي الغربي، كان من الصعب تمييز أي من تلك الأفكار ستسود في نهاية المطاف. وبالمثل، في العالم العربي، تمّ تشويه الأيديولوجيات الكبرى التي غذّت الحرب الباردة، عربياً، بسبب إخفاقاتها العملية في الحكم وفي إثبات الكفاءة الأساسية، كما يتضح من هزيمة إسرائيل العسكرية للجيوش العربية في عام 1967. ثم ما لبثت أن ظهرت أيديولوجيات جديدة في فترة الراحة الطويلة التي أعقبت ذلك، وبدا خلالها أن العباءة الإسلامية هي الأوسع انتشاراً والتي برغم غموضها كانت مصدر الأيديولوجيا الديناميكي الوحيد، إلى جانب بعض البُنى الأخرى التي لجات بعض الدول إلى تجربتها هنا وهناك.

واليوم تم اختبار الأيديولوجيات الثلاث الكبرى وظهرت كأفكار متجذرة في مراكز القوة الدائمة. وذلك برغم اختلاف آفاقها؛ إذ تمتلك كلٌ من المقاومة والمذهب الإتجاري الملكي قدرة التأثير على المدى الطويل، ما بقي لها رعاة أقوياء داخل الدولة، ناهيك عن القدرة المؤسسية، والموارد المالية والتي إذا ما اقترنت باحتياطيات الطاقة، والهويات المجتمعية القابلة للحياة يمكن لأتباعهم التماهي معها. كما أظهرت كلٌ من المقاومة والكتل الإتجارية المزدهرة قدرة على توفير الحوكمة والأمن عبر مؤسسات الدولة أو المؤسسات الشبيهة بالدولة.

أما آفاق العسكرة فتبدو أكثر اهتزازاً على المدى الطويل؛ إذ يعتمد جوهرها الأيديولوجي بشكل كبير على القومية العربية، وبذلك فهي ستبقى تعاني من الهشاشة. وحتى الآن، ظل أداء الدولة العسكرية في مصر ضعيفاً فيما يتعلق بالحوكمة والأمن. برغم دعايتها وبنيتها الثقافية الفظّة، ودائماً ما تنشغل ببناء صورة إيجابية جديدة. وبذلك فستكون هي الأضعف من الناحية الهيكلية من بين الأيديولوجيات الثلاثة القوية المتبعة في العالم العربي.

وبرغم كل حديثنا عمّا بعد الأيديولوجيا، فإن مستقبل الرأي العام في الشرق الأوسط ما يزال يُرى من منظور أيديولوجي. وبذلك تنخرط القوى الإقليمية في الحروب الثقافية والإعلامية والدينية، إلى جانب الصراعات المفتوحة وحروب الوكالة. كما هو الحال في كثير من دول المنطقة. ونظراً لانتشار القنوات الفضائية والأموال المستثمَرة في الصراعات ذات الدوافع الأيديولوجية، يعمل الإيديولوجيون العرب بجدٍ للتعبير عن أيديولوجياتهم والبحث عن أتباع لها. وتتجلى هذه المنافسة في الإنتاج الموسيقي والبرامج الحوارية التلفزيونية والمسلسلات الترفيهية والشبكة الواسعة من المنظمات الدينية والاجتماعية، وأحياناً التبشيرية، التي تموّلها الدولة. فالعديد من حروب الوكالة الدائرة في المنطقة تعكس وتجسد انقساماتها الأيديولوجية. كما لم تخلُ الحروب التي عصفت بكل من العراق وليبيا وسورية واليمن من الانقسامات الأيديولوجية، بل ولم تتردد في إدخال قوى إقليمية من توطيد نفوذها ودعم نموذجها الأيديولوجي. وإلى حدٍ ما؛ لا تكاد تخلو أية واحدة من الصراعات الأهلية المستمرة في العالم العربي من مظاهر التنافس بين المقاومة والمذهب الإتجاري والعسكرة.

وما إن تستقر هذه الدول الأيديولوجية في السلطة، ستعبّر عن وجهات نظرها بمزيد من الثقة والوضوح وستسعى لتحقيق مصالحها المادية بشكل أكثر عدوانية. ومن هنا فليس لنا إلا أن نعترف ببزوغ فجر عصر جديد من الأيديولوجيات.

4

هل تُشكّل جيوش الشرق الأوسط عوامل استقرار أم اضطراب؟

فلورنسا جوب

برغم الترحيب الذي لقيه الربيع العربي كبداية حقبة سياسية جديدة في المنطقة، إلا أنه في الواقع بشّر ببداية عقد سيطرة الجيش. فما بدأ بتسهيل تغيير القوات المسلحة للنظام في كل من تونس ومصر تحوّل إلى تفكيك للقوات العسكرية في كل من ليبيا واليمن، وحرب أهلية شاملة في سورية، ومقاومة طويلة لأعمال التمرد في العراق، إضافة إلى حرب شنتها المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة في اليمن. حتى القوى المستقرة نسبياً في كل من الجزائر والأردن ولبنان والمغرب بدأت تكافح تأثير تداعياته الإقليمية. ونتيجة لذلك، ارتفعت معدلات الضحايا باستمرار منذ عام 2011 حيث قُتل سنوياً 30.000-50.000 شخص في جميع أنحاء المنطقة، وتراوح الإنفاق الدفاعي بين 5 و6% من الناتج المحلي الإجمالي في العديد من البلدان[1].

وقد خففت الجهات الفاعلة غير الحكومية من احتكار الجيوش للقوة (نظرياً على الأقل) مع نمو تلك الجهات، من حيث العدة والعدد. فباتت أكثر من 20 مجموعة (نصفها تعمل الآن في سورية) تملك أسلحة موجهة خفيفة مثل أنظمة الدفاع الجوي المحمولة والأسلحة الموجهة المضادة للدبابات. فتمكن الحوثيون في اليمن وداعش في العراق وسورية من الاستيلاء على أراضي دول ذات سيادة، وظهرت مجموعات جديدة في كل من مصر وليبيا. وبات الآن عددٌ غير قليل من الجهات الفاعلة غير الحكومية تنشط في كل بلد في المنطقة تقريباً[2].

(1) International Institute for Strategic Studies, The Military Balance 2017, February 2017, 358–59, https://www.iiss.org/publications/the-military-balance/the-military- balance-2017.

(2) International Institute for Strategic Studies, The Military Balance 2017, 309.

أعادت هذه التطورات القوات العسكرية العربية إلى مركز الاهتمام، فمنذ عهد الاستقلال شكلت القوات العسكرية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مركزاً لعدم الاستقرار، أكثر من كونها موفراً للأمان. فمنذ استقلال العراق عام 1932، تدخلت الجيوش في السياسة، وأُجريت 73 محاولة انقلاب في جميع أنحاء المنطقة، نجح منها 39.

وخلال الفترة ذاتها، شاركت جيوش المنطقة في سبع حروب دولية، وثماني حروب أهلية، وما لا يقل عن عشر عمليات مكافحة للتمرد. كما أن أداء القوات العسكرية العربية كان ضعيفاً على المستوى التكتيكي، مما أدى إلى تفكك القوات في كلٍ من العراق ولبنان وليبيا واليمن. وكان لاختلال وظائف الجيوش العربية آثار مكلفة؛ فقد قُتل ما لا يقل عن 1.3 مليون شخص، وتم إنفاق أكثر من 12 تريليون دولار، وتم إضاعة العديد من فرص التكامل السياسي والاقتصادي بين الدول العربية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية[1].

وإذ يسعى صناع القرار داخل المنطقة وخارجها إلى تحسين أداء القوات المسلحة العربية، فإن عليهم التفكير في سبب كون الجيوش العربية مصدراً لزعزعة الاستقرار. فلا يمكن أن يكون هناك حل دون معالجة الضعف المؤسسي المتوطن لدى القوى العسكرية والطبيعة المختلة للعلاقات المدنية-العسكرية في المنطقة.

عوامل الضعف المؤسسي

سواء انحدرت القوات العسكرية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من قوات استعمارية أم من المقاتلين القبليين، فهي تشترك في عددٍ من السمات المؤسسية التي تسبب في النهاية ضعفاً في الكفاءة، فهي تعاني من نقص التمويل، والتجنيد السيء، كما تفتقر إلى الشفافية في تعيين الضباط وترقيتهم، واشتراطها لمستوى تعليم منخفض، وانتشار عقيدة «القص واللصق» بدلاً عن الابتكار.

لا مال، لا جيش. تتمتع منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بتاريخ من الإنفاق الدفاعي المرتفع نسبياً؛ إذ يبلغ متوسط الإنفاق العسكري الآن في المنطقة 5-6 % من إجمالي الناتج

(1) Sundeep Waslekar and Ilmas Futehally, Cost of Conflict in the Middle East (Mumbai, India: Strategic Foresight Group, 2009); and Florence Gaub, «Arab Wars: Calculating the Costs,» EU Institute for Security Studies, October 4, 2017, https://www.iss. europa.eu/content/arab-wars-calculating-costs.

المحلي. وبالمقارنة، مع دول أوروبا التي تنفق في المتوسط 1.3 % فقط في هذا الإطار، فقد بلغ الإنفاق العسكري في المنطقة ذروته في عام 1982، عندما أنفق العراق 23.25 %، وأنفقت سورية 17 %، وأنفقت كلٌ من المملكة العربية السعودية والأردن 14 % من ميزانياتهما على الدفاع. وفي المتوسط، تجاوزت المنطقة باستمرار المستويات الغربية في مجال الإنفاق الدفاعي منذ السبعينيات.

ومن المسلّم به أن مثل هذه الأرقام لا تعني دائماً الكثير في قيمتها المطلقة، ففي عام 1977، على سبيل المثال، بلغت النسبة في العراق 11.7 % ما يعادل 1.6 مليار دولار فقط، في حين أن 6.5 % في الولايات المتحدة بلغت ما مجموعه 109.7 مليار دولار. رغم أن أسعار النفط المرتفعة مكّنت في بعض الأحيان من زيادة الإنفاق بالقيمة الاسمية، إلا أن جيوش الشرق الأوسط تعمل بموارد محدودة بشكل عام. وهذا هو الحال بالنسبة للدول غير النفطية بشكل خاص، ففي عام 1973، أنفقت لبنان 75 مليون دولار فقط، وأنفقت الأردن 143 مليون دولار فقط، وأنفقت تونس 39 مليون دولار فقط[1]. وعلى الرغم من زيادة الناتج المحلي الإجمالي الإقليمي ككل، لا تزال الدول العربية تنفق ما نسبته 20-25 % فقط من إجمالي الموارد التي تنفقها أمريكا والدول الأوروبية[2].

ولقلة تلك الموارد آثار عديدة؛ إذ تبطئ اقتناء المعدات العسكرية، وتعيق الصيانة الأداء التكتيكي، وتضعف الروح المعنوية. إضافة إلى ذلك، تظهر الإحصائيات أنه كلما انخفض الإنفاق على الدفاع، زادت احتماليات حدوث انقلاب[3].

وحتى عندما امتلكت القوات العربية العتاد الكافي، كان سوء الصيانة، ولا يزال عموماً، يشكل مشكلة خطيرة، ما أدى إلى معدلات جاهزية عملياتية تتراوح بين 50 و67 %. بينما

(1) US Arms Control and Disarmament Agency, World Military Expenditures and Arms Transfers 1966–1975, 1976, 35–37.

(2) Şevket Pamuk, «Estimating Economic Growth in the Middle East Since 1820,» Journal of Economic History 66, no. 3 (September 2006): 809–28.

(3) Gabriel Leon, «Loyalty for Sale? Military Spending and Coups d'Etat,» Pub- lic Choice 159, nos. 3–4 (June 2014): 363–83; and Vincenzo Bove and Roberto Nisticò, «Coups d'Etat and Defense Spending: A Counterfactual Analysis,» Public Choice 161, nos. 3–4 (December 2014): 321–44.

يبلغ متوسط معدل جاهزية الجيش الأمريكي 90 %[1]. ويعود ذلك جزئياً لافتقار الوحدات العربية المقاتلة إلى الأفراد المؤهّلين لإجراء الصيانة، ولأن الجنود والضباط غالباً ما يفتقرون إلى التدريب والدراية التي يمكنهم من خلالها استغلال إمكانيات أسلحتهم بالشكل الأكبر[2]. وبالتأكيد، كان نقص التمويل سبباً أساسياً لتفكير الضباط المصريين والعراقيين والليبيين والسودانيين والسوريين قبل القيام بانقلاب. لذلك نرى، أن أول تصريح لمخططي الانقلابات، إذا ما نجحو في انقلابهم، غالباً ما يتعلق بزيادة الإنفاق.

ولا يثير الإنفاق العسكري المنخفض إحباطاً مؤسسياً فقط بل شخصياً أيضاً؛ إذ يتم إنفاق الجزء الأكبر من ميزانية الدفاع في معظم الدول العربية على الرواتب بدلاً عن المعدات. وكان لهذا صداه ضمن المجتمع. ففي عام 2017، كان هناك مقابل كل 1000 مواطن سعودي، 8.1 في الجيش. والنسبة أكبر في لبنان (10.34) والأردن (12.25). وبالمقارنة، فإن النسبة في الولايات المتحدة تبلغ 4.1 وفي فرنسا 2.98. ونتيجة لذلك، فإن 75 % من ميزانية الدفاع في لبنان والبالغة 1.74 مليار دولار تخصص لتغطية الأجور - وهي نسبة منخفضة مقارنة بأجور المهندسين والأطباء والمحامين أو المهندسين المعماريين - مما يضع الضباط في الطبقة الوسطى والدنيا من المجتمع. وفي مصر، يحصل العقيد على 460 دولار في الشهر، واللواء 590 دولار، بينما يحصل نظرائهم الجزائريون والعراقيون على مبلغ أعلى بقليل. ورغم أن الضباط في الخليج العربي يكسبون أكثر من ذلك - فالعقيد في الجيش الإماراتي يحصل على 25000 دولار شهرياً (بزيادة ستة أضعاف عن عام 2008) - إلا أنهم ما زالوا وسطاً في مجتمعهم[3].

(1) Michael E. O'Hanlon, «Is the Pentagon Headed for a Military Readiness Crisis?,» National Interest, October 12, 2017, www.nationalinterest.org/feature/the-pentagon- headed-military-readiness-crisis-22645; and David Petraeus and Michael E. O'Hanlon, «The Myth of a U.S. Military 'Readiness' Crisis,» Wall Street Journal, August 9, 2016, https://www.wsj.com/articles/the-myth-of-a-u-s-military-readiness-crisis-1470783221.

(2) Kenneth M. Pollack, Arabs at War: Military Effectiveness, 1948–1991 (Lincoln, NE: University of Nebraska Press, 2004), 567.

(3) Kareem Shaheen, «Army and Police Officers' Dh100,000 Pension Gap,» National (Abu Dhabi, United Arab Emirates), September 21, 2010, http://www.thenational.ae/news/uae-news/army-and-police-officers-dh100000--pension-gap.

فباستثناء لبنان وموريتانيا، ارتفعت رواتب جميع القوات المسلحة العربية منذ عام 2011، ربما اعترافاً بالأثر بتدني الرواتب. كما زادت رواتب العسكريين الجزائريين بنسبة 40 %، في حين زادت رواتب العسكريين في قطر بنسبة 120 %. كما زادت الأجور في مصر والمغرب والمملكة العربية السعودية وسورية (رغم أنها لا تزال أقل من 100 دولار في الشهر)[1]. وبينما لم يتلق الجنود العراقيون أية زيادة في الرواتب، إلا أنهم أعفوا من تخفيضات الأجور التي طالت موظفي القطاع العام الآخرين بعد عام 2014.

وقد سعى بعض صانعي القرار في المنطقة إلى التغلب على قيود الميزانية من خلال السماح لقواتهم المسلحة بالمشاركة في الأنشطة الاقتصادية. ومن بين الدول العربية التي انتهجت هذا النهج، ربما تكون الشركات العسكرية المصرية هي الأكثر شهرة في هذا الصدد، فلم تتوسع فقط في ممارسة الصناعات المدنية مثل إنتاج الأدوات المنزلية (كمكيفات الهواء، وحليب الأطفال، والثلاجات) بل شكلت حصة مهمة، ما زالت غير معروفة، من الاقتصاد المصري (إذ تتراوح التقديرات بين 5 و60 %)[2]. ومصر ليست الحالة الوحيدة، فقبل الحرب الأهلية [يُفترض أنها بدأت عام 2011]، كان الجيش السوري نشطاً في قطاع البناء المدني وأنتج مواد غير عسكرية مثل الطعام والأثاث والأدوية. وفي العراق، شارك الجيش في إنتاج الإلكترونيات والبلاستيك والمحركات للسوق المدني.

وغالباً ما تغضّ الجيوش العربية أعينها عن السبل الأخرى لإثراء أفرادها؛ إذ باتت ظاهرة «الجندي الشبحي» [فضائي]، بمعنى أن يحصل الضباط الفعليون على رواتب الضباط المتغيبين، سواءً أكانوا حقيقيين أم وهميين، وهي مشكلة متنامية في العراق في تسعينيات القرن الماضي، عندها لم تكن الحكومة في بغداد قادرة على تحمل إنفاق إضافي على

(1) Jihad Yazigi, «Syria's War Economy,» European Council on Foreign Relations, April 2014, 3, https://www.ecfr.eu/page/-/ECFR97_SYRIA_BRIEF_AW.pdf; Aujourd'hui le Maroc, «Budget 2013 du ministère de la défense: Hausse des salaires des militaires à partir de décembre,» December 27, 2012, http://aujourdhui.ma/actualite/budget-2013-du-ministere-de-la-defense-hausse-des-salaires-des-militaires-a-partir-de- decembre-99537; and Jordan Times, «Army Personnel to Receive Salary Bonus,» December 29, 2016, http://www.jordantimes.com/news/local/army-personnel-receive- salary-bonus.

(2) Emily Crane Linn, «The Army and Its President,» Foreign Policy, January 28, 2016, http://foreignpolicy.com/201628/01//the-army-and-its-president-egypt-sisi/.

الضباط كما كانت في عهد ما قبل العقوبات. ورغم عدم وجود وجه للمقارنة، فإن مشاركة العديد من ضباط الخليج في مشاريع اقتصادية جانبية، مثل وكالات السفر وشركات الاستيراد والتصدير، يؤدي أيضاً إلى تآكل الروح المعنوية العسكرية لأنه يضعف الشعور بجدوى الهدف والواجب الوطني، الأساسيين لقيام أي جيش، جاعلة الجيش مجرد وظيفة من بين وظائف أخرى. إن عدم وضوح خطوط فاصلة بين الجيش والأعمال الأخرى يضرّ بالقطاع المدني، ويدعو إلى الفساد، ويصرف الانتباه عن العمل العسكري الأساسي، ألا وهو الدفاع عن البلاد.

تجنيد من أجل النجاح؟ بالطبع، ليست الاعتبارات المالية العنصر الوحيد في الأداء العسكري. فاختيار الضباط عامل مهم أيضاً. تكافح القوات المسلحة العربية باستمرار مع عمليات التجنيد، بسبب أساليب الاختيار الخاطئة والنوعية السيئة للمرشحين المتاحين[1]. فمن الصعب العثور على الرجال، وفي بعض الأحيان النساء، المؤهلين الذين يمكن للجيش الاستفادة منهم لعدة أسباب. فحتى العام 1990، كانت المنطقة تعاني من ارتفاع نسب الأمية وضعف التعليم. على سبيل المثال، في حرب 1967، كان أقل من 2 % من الضباط المصريين يحملون شهادة جامعية، كما أن جلّ أعداد صف الضباط والمجندين من الأميين. وما زالوا كذلك حتى بعد 50 عاماً.

ومنذ ذلك الحين، أثمرت العديد من برامج الإصلاح؛ إذ تحسنت أعداد من يعرفون القراءة والكتابة بشكل كبير. وبحلول عام 2010، بات 81 % من البالغين في الشرق الأوسط يعرفون القراءة والكتابة، والنسبة أكبر لدى أولئك ممن أعمارهم بين 15 إلى 24 عاماً. بالإضافة إلى ذلك، تضاعفت أعداد الأفراد الذين يمكن اختيارهم في الجيش عدة مرات، وبالنظر إلى البيانات الديموغرافية، فسوف تستمر الأرقام في التصاعد. فعلى سبيل المثال، كان عدد سكان مصر في عام 1960 27 مليون نسمة، واليوم يبلغ عدد سكانها 93 مليون نسمة. وكان عدد سكان الأردن في عام 1960، 900 ألف أما اليوم فهم ثمانية ملايين. لذلك، فمن الناحية النظرية، بات لدى القوات العربية مجموعة أكبر وأفضل تعليماً يمكن اختيارهم مما لديهم في الستينيات. وهذا أمر مهم، لأنه، وعلى حد تعبير ناثان تورنتو، الأستاذ في كلية الدفاع الوطني في الإمارات العربية المتحدة، يوفر تعليم الضباط «أساساً معرفياً للنجاح في ساحة

(1) NATO Research and Technology Organisation, Recruiting and Retention of Military Personnel, October 2007, http://www.nato.int/issues/women_nato/Recruiting %20& %20 Retention %20of %20Mil %20Personnel.pdf.

المعركة. فهو يساهم في استقرار العلاقات المدنية العسكرية، كما أنه يعزز ثقافة المعرفة، والقدرة على التحليل النقدي»[1].

فالسواد الأعظم من الأفراد المتقدمين إلى القوات المسلحة -لأسباب «صحية» لا بد أن يتألف من الأكاديميين. ففي الغرب هذا يعني، حالة الرفاقية الحميمة، والتمتع بالنشاط البدني، والحس القومي العالي. أما في الشرق الأوسط، فقد يشكل العامل الاقتصادي الدافع للانضمام إلى القوات المسلحة، وعندما يكون الدافع مالياً في المقام الأول، فيمكن لذلك أن يضرّ بالمعنويات والأداء[2].

فلعقود من الزمن، تراوحت معدلات البطالة بين الذكور في سن التجنيد بين 25 و30 %، حتى في العديد من دول الخليج العربي الغنية بالنفط. لذلك يرى الشباب العاطل عن العمل أنه يمكن للجيش أن يوفر لهم فرصة عمل، وأن البيئة الجيوستراتيجية المستقرة تعني أن فرصة التورط في الحرب تبقى منخفضة. ومن هنا، تصبح القوات المسلحة وظيفة أكثر من كونها اختصاص. وعن ذلك يقول أحد المجندين المصريين واصفاً رؤساءه: «في الأيام الماضية كان الأمر مختلفاً. فقد كان لديهم في ذلك الوقت سبب للقتال من أجله - أما الآن فالأمر كله بات مجرد هراء وفساد، مجرد وظيفة أخرى يقوم بها موظفون. حيث أن معظم الضباط أصحاب الرتب المتوسطة غير معنيين إطلاقاً بالخطاب الوطني. فبالنسبة لهم هو مجرد عمل مستقر، ذا مزايا لائقة»[3].

وبينما لا تملك جيوش الشرق الأوسط الكثير لفعله في سبيل تحسين مستويات تعليم المنتسبين ودوافعهم، إلا أنها تستطيع التحسين في إطار كل من العملية والنتائج.

تاريخياً، وباستثناء الجزائر، لم تقم معظم الجيوش العربية بحملات لجذب أفضل المنتسبين تأهيلاً وأعلاهم تحفيزاً. لسنوات، ظل معظمهم يفعل ما تفعله المملكة العربية السعودية

(1) Nathan W. Toronto, «Does Military Education Matter?,» E-International Relations, May 26, 2015, http://www.e-ir.info/201526/05//does-military-education-matter/.

(2) Jerald G. Bachman, Lee Sigelman, and Greg Diamond, «Self-Selection, Socialization and Society 13, no. 2 (Winter 1987): 169–87, https://deepblue.lib.umich.edu/handle/ 2027.4268068/.

(3) Jack Shenker, «Egyptian Army Officer's Diary of Military Life in a Revolution,» Guardian, December 28, 2011, https://www.theguardian.com/world/2011/dec/28/egyptian- military-officers-diary.

وتونس إلى الآن، فيلجؤون إلى نشر دعوات لتقديم طلبات الالتحاق بصفوف الجيش على منصات الأخبار الرسمية. فلطالما آمن صانعو القرار العسكريون في العراق، على سبيل المثال، بأن عدد المتقدمين المرتفع، يغني عن الإنفاق على عملية تجنيد أكثر استهدافاً. كما لم تزد المحاصصة الطائفية في لبنان الوضع إلا سوءاً. فتقليدياً، تجتذب القوات المسلحة اللبنانية عدداً أقل من المتقدمين الضباط المسيحيين مقارنة بنظرائهم المسلمين، وبما أن الحصص في السلك مضمونة سلفاً، يواجه المرشحون المسلمون منافسة أكبر على وظائف الضباط مقارنة بنظرائهم المسيحيين. ويمكن لهذا أن يؤثر على تماسك الجيش.

واعترافاً منه بأن هذا النهج يفضل الكم على حساب النوع، أصدر العاهل الأردني الملك عبد الله الثاني في عام 2015، توجيهاً «لإعادة النظر في منهجية تجنيد الضباط ومسار حياتهم العسكرية بهدف تعزيز قدرات القوات المسلحة والارتقاء بمهارات أفرادها... بهدف استقطاب الشباب الأردنيين المؤهلين وتشجيعهم على الالتحاق بصفوف القوات المسلحة». ونتيجة لذلك، أطلق الأردن برنامج توظيف يسعى لضمّ خريجي الجامعات إلى سلك الضباط[1]. وفي لبنان، حيث انخفض عدد المسيحيين المتقدمين للرتب العليا، بات بإمكان القادة الآن تجاوز إجراءات التجنيد الرسمية للمسيحيين.

وقد دفعت الأزمات الأخيرة الحكومات إلى إعادة التفكير في سياسات التوظيف. فبعد انهيار القوات المسلحة العراقية في عام 2014 في مواجهة تنظيم الدولة الإسلامية، عمدت إلى إطلاق حملة تجنيد تضمّنت مقاطع فيديو على يوتيوب، وعرضاً تلفزيونياً أسبوعياً، وصحيفة أيضاً[2]. ولكن لسوء الحظ، لم تنجح الحملة بالشكل المطلوب، فقد كان الانضمام إلى وحدات الحشد الشعبي شبه العسكرية أكثر جاذبية للكثير من الشباب، نظراً لأنهم أقل صرامة في تدريباتهم ومناوباتهم وإجراءات تجنيدهم من العسكريين المحترفين.

(1) Jordan Times, «Army Directed to Revisit Officers' Recruitment, Career Path Policies,» June 1, 2015, http://jordantimes.com/news/local/army-directed-revisit-officers %E2 %80 %99-recruitment-career-path-policies; NOW, «Jordan Army Launches Recruitment Drive,» July 7, 2014, https://now.mmedia.me/lb/en/archive/554873-jordan-army-launches-recruitment-drive (unavailable June 14, 2019); and Dala Jebril- Rogers, «Graduate 'Knights of the Future' Recruited in Jordan,» New Arab, June 3, 2015, https://www.alaraby.co.uk/english/features/20153/6//graduate-knights-of-the-future- recruited-in-jordan.

(2) Renad Mansour, «Your Country Needs You: Iraq's Faltering Military Recruitment Campaign,» Carnegie Middle East Center, July 22, 2015, http://carnegie-mec.org/ diwan/60810.

كما أطلقت القوات المسلحة السورية، التي عانت من معدلات فرار تصل إلى 50 %، حملة تجنيد كبيرة لزيادة القوة البشرية. وأصدرت عفواً عن السجناء مقابل دخولهم الخدمة العسكرية. وطوال الحرب الأهلية، استمرت سورية في تجنيد الضباط وتعليمهم[1]. إلا أن هذه الحملة لم تستقطب أفضل المرشحين المحتملين بالضرورة، لأن القيادة السورية لم تعد ترفض أياً من المرشحين.

إلى جانب التجنيد كإحدى استراتيجيات القوات المسلحة لاستقطاب الشباب إلى الخدمة، هناك استراتيجية الخدمة الإلزامية. ولطالما استخدمت الجزائر ومصر والسودان وسورية وتونس التجنيد الإلزامي. كما علّقت كل من الكويت واليمن التجنيد الإلزامي ثم أعادته. وقد طُبق في قطر والإمارات العربية المتحدة لأول مرة في عام 2014. كما أنه متّبع أيضاً في دول الشرق الأوسط غير العربية كإيران وإسرائيل وتركيا. بينما ألغى كلٌ من العراق والأردن ولبنان والمغرب التجنيد الإلزامي (أو «أوقفوه مؤقتاً»)، وبذلك بقيت كل من البحرين وعُمان والمملكة العربية السعودية الدول العربية الوحيدة التي لم تطبق قط التجنيد الإلزامي. ولكن حتى في هذه البلدان، كثيراً ما يطالب الضباط العسكريون السابقون وحتى السلطات الدينية بتطبيق التجنيد الإلزامي[2].

يمكن للتجنيد الإلزامي أن يحقق أغراضاً مختلفة. كواجب مدني مصمم لغرس القيم الوطنية وتعزيز التماسك، كما أن له أيضاً هدف تشغيلي في بلدان مثل مصر وسورية، التي تبنّت لفترات طويلة العقيدة السوفيتية كثيفة العمالة. وقد قامت كلتا الدولتين بنشر المجنّدين على مسارح العمليات؛ إذ أرسلت مصر، على سبيل المثال، مجنّدين إلى شبه جزيرة سيناء، بينما وضعتهم سورية في الخطوط الأمامية في الحرب الأهلية، إلا أنهم يعانون من ضعف التجهيز والتدريب،

(1) Kheder Khaddour, «Strength in Weakness: The Syrian Army's Accidental Resilience,» Carnegie Middle East Center, March 14, 2016, http://carnegie-mec.org/201614/03//strength-in-weakness-syrian-army-s-accidental-resilience-pub-62968.

(2) BBC Monitoring International Reports, «Saudi Mufti Urges Compulsory Military Service of Youths–Pan-Arab Daily Report,» Al-Quds al-Arabi, April 11, 2015; BBC Monitoring International Reports, «Saudi Paper Highlights Benefits of Military Conscription, Urges State to Recruit,» Al-Watan, February 11, 2016; and Elizabeth Picard, «Arab Military in Politics: From Revolutionary Plot to Authoritarian Regime,» in The Arab State, ed. Giacomo Luciani (London: Routledge, 1990), 202–8.

مما يؤدي إلى ارتفاع عدد الضحايا وانخفاض الروح المعنوية[1]. ناهيك عن أجرهم المنخفض الذي يعادل في مصر 35 دولاراً فقط في الشهر - وكل هذا لا يزيد الأمور إلا سوءاً[2].

ويصعب تفادي التجنيد الإلزامي في الدول التي تتبعه؛ إذ لا مجال للاعتراض عليه، والبديل الوحيد غالباً هو الهجرة. ففي الآونة الأخيرة، على الرغم من تعليقه للتجنيد الإلزامي، فرض الأردن قيوداً على سفر الشباب غير المسجلين في الجيش[3].

وبينما لا تبذل جيوش الشرق الأوسط جهداً لجذب أفضل الضباط المرشحين، إذ تعوض عن ذلك بعملية اختيار صارمة. ففي مصر، على سبيل المثال، يُفتح امتحان القبول في الجيش فقط للمرشحين الحاصلين على شهادة الثانوية العامة وبدرجة أعلى من المتوسط. ويتكون الاختبار من امتحان أكاديمي صعب وفحص طبي واختبار لياقة بدنية. ووفق هذه السياسة، زاد الرئيس أنور السادات عدد الضباط الحاصلين على شهادة جامعية من 2 إلى 60 % في غضون ست سنوات عندما كان 20 % من سكان مصر بالكاد يستطيعون القراءة والكتابة[4].

(1) Louisa Loveluck, «New Recruitment Drive Indicates Deep Manpower Problems in Syria's Army,» Washington Post, November 22, 2016, https://www. washingtonpost.com/world/middle_east/syrian-army-announces-new-volunteer-force-to-fight-terrorism/201622/11//d7a8aea2-b0bd-11e6-bc2d19b3d759cfe7_story.html; Al-Masdar News, «Syria: Conscripts from Aleppo Join Syrian Army Ranks,» July 1, 2017, https://www.almasdarnews.com/article/syria-conscripts-aleppo-join-syrian-army- ranks/; and Agence France-Presse, «With Aleppo Advance, Syria Army Sweeps Up Conscripts,» Daily Mail, December 15, 2016, http://www.dailymail.co.uk/wires/afp/article-4035978/With-Aleppo-advance-Syria-army-sweeps-conscripts.html.

(2) Middle East Eye, «It Is Hell': Chronicles of Military Conscripts in Egypt,» October 21, 2016, http://www.middleeasteye.net/in-depth/features/it-hell-chronicles-military-conscripts-egypt-army-university-1506222876; and Emir Nader, «Egypt's Draft Dodgers,» Al-Monitor, July 22, 2015, http://www.al-monitor.com/pulse/originals/201507//egypt-military-conscription-sinai-attacks.html.

(3) Financial Times, «Jordan Restricts Travel by Men of Military Age,» June 26, 2014, https://www.ft.com/content/2059c816-fd5111-e396-a900144-feab7de.

(4) Joseph Kechichian and Jeanne Nazimek, «Challenges to the Military in Egypt,» Middle East Policy Council 5, no. 3 (Fall 1997), http://www.mepc.org/challenges-military- egypt; Arne Hoel, «Education in the Middle East and North Africa,» World Bank, and Yezid Sayigh, Above the State: The Officers' Republic in Egypt, Carnegie Middle East Center, August 1, 2012, http://carnegie-mec.org/201201/08//above-state-officers-republic-in-egypt-pub-48972.

ولكن غالباً ما يتم تقويض التجنيد في المنطقة من خلال تطبيق معايير غير عسكرية في اختيار الضباط، والتي قد تكون دينية أو عرقية أو اجتماعية أو قبلية أو إقليمية. وتظهر لدينا بالتالي مشكلة التجنيد المنحاز ذات الشقين: فهي من ناحية تقوض مبادئ الجدارة والتماسك. وتؤدي من ناحية أخرى، إلى تسييس الضباط، حيث يتم «تكديس» فئات معينة من المجتمع على حساب الفئات الأخرى، فيما يعرف بنظام «الكوتا السرية» الأكثر ضرراً على المجتمع من «الكوتا الشفافة» المطبقة في لبنان.

والمثال المضاد هو العراق. الذي تنصّ المادة التاسعة من دستوره على ما يلي: «تتكون القوات المسلحة والأجهزة الأمنية العراقية من مكونات الشعب العراقي مع مراعاة توازنهم وتمثيلهم من دون تمييز أو إقصاء». تكمن مشكلة هذه المحاصصة الضمنية في أنها لا تحدد «المكونات» - والتي يمكن أن تكون إقليمية أو دينية أو عرقية - كما لا تحدد كيفية قياس «التوازن». وتتفاقم المشكلة مع غياب الإحصائيات الموثوقة حول المكونات العراقية المختلفة. ونتيجة لذلك، عملت المادة التاسعة كأداة لترسيخ هيمنة العرب الشيعة على رتب الضباط الأدنى على افتراض أنهم يشكلون 60 % من سكان العراق. وبعكس لبنان، فالكوتا العراقية ليست شفافة ولا تعكس المساواة القانونية بين المجموعات العرقية أو الطائفية الثلاث في العراق. وكان لذلك أثره الشديد على التماسك العسكري للعراق.

استخدمت سورية أيضاً عملية تجنيد متحيزة سراً لزيادة حصة الأقلية العلوية من رتب الضباط في القوات المسلحة. فرغم أن نسبة العلويين 12 % فقط من السكان، كان 61 % من الضباط المعينين بين عامي 1970 و1997 من العلويين. وبينما سعى النظام إلى التستر على هذا من خلال تعيين السنة والمسيحيين في مناصب مرئية، إلا أن ذلك قد أضرّ بمعنويات الضباط السنة؛ إذ تم منح العلويين معاملة تفضيلية في عملية التجنيد والترقية، ما أعاق التقدم الوظيفي السني في الجيش(1).

ولم يكن التجنيد المتحيّز في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا طائفياً فقط. ففي الأردن، ومنذ إنشائها في عام 1920 تغلغل الانقسام في القوات المسلحة بين السكان الحضر والبدو. وكان على القوات المسلحة، المكونة في الأصل، وبشكل حصري تقريباً، مع المقاتلين

(1) Hicham Bou Nassif, «Second-Class': The Grievances of Sunni Officers in the Syrian Armed Forces,» Journal of Strategic Studies 38, no. 5 (2015): 626–49.

العشائريين، أن تستوعب سكان المدن المتعلمين بمجرد أن بدأت في التوسع في تطبيق التكنولوجيا الحديثة. وكاد العداء بين الجماعتين أن يؤدي إلى انقلاب عام 1956. وقد أدى فشله في النهاية إلى تعزيز المكانة القبلية في القوات المسلحة[1].

وقد كان تصوّر هيمنة المكون القبلي على الجيش الأردني قوياً لدرجة احتواء دعوات التجنيد الموجهة لخريجي الجامعات رسالةً تقول أن «الالتحاق سيعتمد كلياً على» الكفاءة، وليس على أي روابط محاباة أخرى»، ما دفع موقعاً إخبارياً للتعليق على ذلك بالقول، «إن التساؤل الأساسي يدور حول حيادية لجان التجنيد في تحقيق تكافؤ الفرص أمام جميع الأردنيين على حد سواء - في ظل تيار عشائري قوي»[2].

كما ويمكن أن يتخذ التجنيد المتحيّز شكلاً أيديولوجياً أيضاً. ففي مصر، يخضع الأفراد ذوو الميول الإسلامية لتدقيق شديد منذ اغتيال السادات عام 1981، إن لم يكن قبل ذلك. وقد اشتد هذا التشكيك بالإسلاميين منذ انقلاب عام 2013، عندما أطاح الجيش بمحمد مرسي، الرئيس المنتخب ديمقراطياً وعضو الإخوان المسلمين. فبات يتم فحص ملفات المجندين بعناية ليس فقط من قبل المخابرات العسكرية ولكن أيضاً من قبل الضباط من أصحاب الرتب. وأوضح أحد الضباط المصريين أن «من المنطقي والطبيعي أن نلاحق التفكير المنحرف»، فأي قوات مسلحة يجب أن تقوم على الولاء، ونحن نتخذ جميع الإجراءات اللازمة ضد الآخرين أيضاً. قد تكون أعداد الإسلاميين في الرتب منخفضة، إلا أنها لا تساوي صفراً. فمنذ الانقلاب، ترك حفنة من الضباط الجيش المصري وانضموا إلى التمرد الإسلامي في شبه جزيرة سيناء، وتؤكد مصادر عسكرية أن «هناك أفراداً في الجيش تُكتشف لديهم أفكار دينية متطرفة. لكن أعدادهم قليلة جداً. ربما اثنان أو ثلاثة بين كل فصيل مؤلف من 2000 جندي»[3].

وليس استبعاد العناصر ذات الميول التخريبية حكراً على الجيش المصري. فقبل صعود

(1) International Business Publications, Jordan Country Study Guide, vol. 1, Strategic Information and Developments (Alexandria, VA: International Business Publications, 2013), 79.

(2) Jebril-Rogers, «Graduate 'Knights of the Future' Recruited in Jordan.»

(3) Yara Bayoumy, «In Egypt, Ex-Military Men Fire Up Islamist Insurgency,» Reuters, April 7, 2015, http://uk.reuters.com/article/uk-egypt-militants-military-insight- idUKKBN0MY1PP20150407; and Ahmed Fouad, «Egypt May Ban Brotherhood Sup- porters from Joining Army,» Al-Monitor, August 12, 2014, http://www.al-monitor.com/pulse/originals/201408//egypt-ban-recruitment-muslim-brotherhood-army.html.

رجب طيب أردوغان إلى السلطة في تركيا، عمل الجيش التركي كحارس للعلمانية وقام بإقصاء الضباط الذين اعتبرهم إسلاميين. ولكن في مصر تعكس تلك الملاحقة العسكرية الصراع السياسي الأوسع الذي لا خطوط واضحة فيه تفصل بين التدين والنشاط السياسي والراديكالية.

التدريب والتعليم والتفكير الاستراتيجي. قد يفلح تحسين أساليب التجنيد في إصلاح عيوب مجموعة الأفراد العسكريين، ولكن تبقى لدى جيوش الشرق الأوسط مشكلة أخرى في التعليم والتدريب. فالتعليم والتدريب ليسا مهمين فقط لنقل المعرفة العسكرية مثل التعامل مع الأسلحة، بل لأنهما يبنيان التماسك والانضباط والاستعداد للقتال أيضاً. عندما تكون معيبة، وهي عوامل إذا ما اختلت فإنها تقوض التفكير الاستراتيجي، تتباين مستويات تعليم وتدريب جيوش المنطقة إلا أنها لا تكاد تقترب من مستوى القوات العسكرية الغربية. إلا أنه في أعقاب أحداث انعدام الاستقرار في المنطقة عام 2011 أعطيت هذه المجالات دفعة جديدة، ما خلق بعض التحسن.

ففي مصر، على سبيل المثال، قام الجيش بإضفاء الطابع المؤسسي على تعليم الضباط منذ الستينيات، عندما أسس أكاديمية ناصر العسكرية العليا. كما أرسل الجيش المصري ضباطاً في بعثات إلى الولايات المتحدة وأوروبا. كما يجري الجيش هناك تدريبات استراتيجية بانتظام. ففي عام 2016 وحده، أجرت مصر 30 تدريباً عسكرياً مشتركاً مع دول في المنطقة ومع أوروبا والولايات المتحدة، كان أكبرها تدريبات العقبة مع الأردن. لكن المشكلة الأكبر تكمن في الخلل على المستوى التكتيكي الذي أهمله الجيش المصري منذ تحديثات التدريب في السبعينات[1]. وأصبح هذا الخلل واضحاً خلال احتجاجات عام 2011 التي كشفت سوء تعامل الجنود مع الدبابات وناقلات الجنود المدرعة، ما أدى إلى إصابة المتظاهرين عن طريق الخطأ.

أما العراق، فقد واجه صعوبات جمّة في التدريب والتعليم بعد الغزو الأمريكي؛ إذ اقتضت خطط الولايات المتحدة قبل الغزو استدعاء (ما يقرب من نصف مليون جندي عراقي في ذلك الوقت)، لكن سلطة التحالف المؤقتة بقيادة بول بريمر عطّلت عملية الاستدعاء تلك[2]. ومما زاد من تعقيد المشكلة أن حلّ الجيش العراقي لم يتبعه خطة شاملة لإنشاء «جيش عراقي

(1) Pollack, Arabs at War; and Marwa Awad, «Special Report: In Egypt's Military, a March for Change,» Reuters, April 10, 2012, http://www.reuters.com/article/us-egypt- army-idUSBRE8390IV20120410.

(2) James Pfiffner, «US Blunders in Iraq: De-Baathification and Disbanding the Army,» Intelligence and National Security 25, no. 1 (February 2010): 76–85.

جديد تماماً، رغم تصريحات بريمر بعكس ذلك[1]. وقد استغرقت القوة الصغيرة التي بلغ قوامها 44 ألف جندي، والتي تركز بالكامل على الأمن الخارجي من دون قوة جوية أو سلاح دبابة أو مدفعية، وقتاً طويلاً لبنائها. بعد عام تقريباً على الغزو، تم استدعاء 10000 جندي عراقي فقط إلى الخدمة بالرغم من أن أمن العراق كان ينهار[2].

وعندما تم نقل الملف من يد سلطة الائتلاف المؤقتة إلى الجيش الأمريكي، زادت برامج التجنيد والاستدعاء ثمانية أضعاف تقريباً في غضون عام. وألغى المخططون العسكريون خطة تأسيس قوة صغيرة. فأصبح يتم إدخال 14000 رجل في الجيش العراقي الجديد كل خمسة أسابيع. وبحلول عام 2005، بلغ حجم القوة 130000 جندي؛ وبحلول عام 2008، نما العدد إلى 200000 جندي (180.000 مجند و20.000 ضابط)، كما تحوّل تركيز الجيش المعاد تشكيله إلى مكافحة الإرهاب ومكافحة التمرد. وبذلك تضاعف حجم الجيش العراقي أربع مرات في غضون ست سنوات.

ولكن مع أي قوة تنمو بهذه السرعة لا بد من وجود بعض المشاكل. فصحيح أن جميع القوات تقريباً تلقت تدريبات أساسية، إلا أن هذه التدريبات تباينت بشكل كبير في طولها ومحتواها[3]؛ إذ تلقى العائدون من الجيش العراقي القديم، على سبيل المثال، تدريباً لمدة ثلاثة أسابيع، بينما خضع القادمون الجدد إلى ما بين خمسة إلى 13 أسبوعاً من التدريبات؛ وفي بعض الحالات، تم احتساب التدريبات التي تلقاها الجنود في عهد صدام[4].

---

(1) Douglas J. Feith, War and Decision: Inside the Pentagon at the Dawn of the War on Terrorism (New York: Harper, 2008), 432.

(2) العدد المذكور تقريبي، وقد تم تطوعهم في صفوف الجيش المؤسس حديثاً وليس استدعاءهم. (المركز)

(3) Anthony Cordesman, «The U.S. Transition in Iraq: Iraqi Forces and U.S. Military Aid,» Center for Strategic and International Studies, October 21, 2010, 22, https://www.csis.org/analysis/us-transition-iraq-iraqi-forces-and-us-military-aid; Special Inspector General for Iraq Reconstruction, Quarterly Report to the United States Congress, July 30, 2010, 61; Special Inspector General for Iraq Reconstruction, Quarterly Report to the United States Congress, April 30, 2008, 98; and Anthony Cordesman, «Inexcusable Failure: Progress in Training the Iraqi Army and Security Forces as of Mid-July 2004,» Center for Strategic and International Studies, July 20, 2004, 8, https://www.csis.org/analysis/ inexcusable-failure-progress-training-iraqi-army-and-security-forces-mid-july-2004.

(4) Carl D. Grunow, «Advising Iraqis: Building the Iraqi Army,» Military Review (July–August 2006): 15, https://www.armyupress.army.mil/Journals/Military-Review/ English-Edition-Archives/2006-Archive/.

إن التدريب وحده لا يصنع قوة مسلحة، خاصة تلك التي يتم بناؤها من الصفر. وعادة ما يكون التدريب أكثر فاعلية ضمن الوحدات ذات الهياكل الراسخة والضباط ذوي الخبرة وصف الضباط والفرق. ولطالما كان إنشاء الوحدات الجديدة الكاملة بسرعة أمراً صعباً، ويتطلب وقتاً، والأهم من ذلك، يتطلب ضباطاً. فقد كان الجيش العراقي يفتقر (ولا زال يفتقر) إلى الضباط، الذين يحتاج نضوجهم في الخدمة بدورهم إلى الوقت والتدريب. وقد قال الجنرال مارتن ديمبسي في عام 2007:

«نقوم بتدريب وتخريج شباب برتبة ملازم ثانٍ خلال ثلاث سنوات يقضوها في الأكاديميات العسكرية تقريباً، ولكن من الصعب أن ندرب رتبة ملازم، وملازم أول، وعميد ضمن هذه المدة. إنه أمر لا يمكن القيام به بين عشية وضحاها. لذلك كان علينا الاعتماد بشكل كبير على استدعاء الضباط وبرامج إعادة التدريب. ومع ذلك، فإن وعاء عمليات استدعاء المؤهلين آخذ في التضاؤل»[1].

كان التعليم بطيئاً، خاصة بالنسبة لضباط الأكاديمية العسكرية في الرستمية، حيث يتم تدريب الضباط الأساسيين، والتي لم يعاد فتحها حتى عام 2007، أما الكلية الحربية العراقية، والتي تقدم التعليم للضباط حتى رتبة عقيد، فقد افتُتحت في عام 2010. وبمجرد تسلم رئيس الوزراء نوري المالكي لمهام الوزارة، أصبح الجيش العراقي أكثر تسييساً: فقد خصص مكتب رئيس الوزراء أماكن في الأكاديمية لنفسه، وأصبح التدريب دون مستوى الكتيبة نادراً وذلك خوفاً من حدوث انقلاب. وبحلول عام 2014، عندما انهارت وحدات مهمة في الجيش العراقي في مواجهة تنظيم الدولة الإسلامية، صرح ديمبسي، رئيس هيئة الأركان المشتركة آنذاك، أن حوالي نصف الألوية المقاتلة العراقية يمكن اعتبارهم «شركاء كفوئين»[2]. وقد ركز الدعم الأمريكي منذ ذلك الحين على تصحيح هذه الأخطاء: فتم على مدار ثلاث سنوات، تدريب أكثر من 35000 جندي، لكن المشكلة الرئيسية لا تزال

(1) Martin F. Dempsey, testimony before Subcommittee on Oversight and Investigations, Committee on Armed Services, US House of Representatives, June 12, 2007, https://www.govinfo.gov/content/pkg/CHRG-110hhrg38265/html/CHRG-110hhrg38265.htm.

(2) Kirk Semple, «Iraq Army Woos Deserters Back to War on ISIS,» New York Times, September 28, 2014, https://www.nytimes.com/201429/09//world/middleeast/iraq-army-woos-deserters-back-to-war-on-isis.html.

في سلك الضباط، الذي يعاني من نقص الأفراد وتسييسهم، إضافة إلى مشاكل كبرى في التفكير الاستراتيجي. أما في تونس، فقد ترك غياب تهديد الإرهاب الكبير حتى عام 2011 القوات المسلحة بجداول وبرامج تدريب غير مصممة تماماً لمكافحة الإرهاب، والذي بدأ يضرب بقوة بعد الربيع العربي وانهيار ليبيا. كما لم تأخذ السعودية ولا الإمارات مسألة التدريب على محمل الجد حتى وقت قريب؛ إذ أحدث انخراطهما في حرب اليمن تغيراً في هذا التفكير. ويؤدي غياب برامج التعليم والتدريب الصارمة إلى ضعف في التفكير الاستراتيجي لدى معظم دوائر صنع القرار العسكري. ومعظم الدول العربية - بما في ذلك الجزائر ومصر وتونس واليمن - ليس لديها استراتيجية للأمن القومي. أما العراق ولبنان فقد طوّرا خططهما بعد صراعات داخلية كبيرة. وتخلط عدة دول بين الإستراتيجية والأسلوب. فبينما يحدد الأسلوب مجموعة قياسية من المناورات والقوات والأسلحة التي يتم استخدامها كنهج لهجوم افتراضي. تحدد الإستراتيجية خطة شاملة لتحقيق هدف أو أكثر في ظل ظروف عدم اليقين. إلا أن صياغة الاستراتيجيات العسكرية في معظم الدول العربية ما تزال إلى الآن تدار بالكامل في مطابخ مدنية.

العلاقات العسكرية المدنية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

قليلة هي الدراسات التي تناولت التفاعل بين صانعي القرار المدنيين والعسكريين في المنطقة، إذ تركز معظم الأبحاث على العلاقة بين المدنيين المنتخبين ديمقراطياً ونظرائهم العسكريين، لكن معظم القادة المدنيين في الشرق الأوسط لا يعملون ضمن بيئات ديمقراطية. فبغض النظر عن كيفية وصولهم إلى السلطة، يلعب القادة المدنيون دوراً حاسماً في صياغة دور الجيش وأدائه وصورته.

وغالباً ما تُختزل العلاقات المدنية-العسكرية بالإشراف أو السيطرة المدنية على القوات المسلحة. ونظراً للطبيعة غير المتكافئة للعلاقة، يستطيع الجيش، نظرياً على الأقل، الإطاحة بالحكومة باستخدام القوة؛ إذ يتطلب الأمر ما لا يقل عن 2% من القوة المسلحة للقيام بانقلاب ضد النظام، وهذا يعني كتيبة صغيرة من الوحدات الحيوية من (حوالي 1000 جندي) وعدد ضباط يتراوح ما بين 30 و50 ضابطاً.

وإذ يطغى عدم التناسق هذا على العلاقة بين الاثنين، إلا أن تفاعلها يبدو أيضاً أكثر تعقيداً، حيث يعتمد القادة المدنيون على الخبرة العسكرية لاتخاذ قراراتهم الإستراتيجية

والعملياتية، ولتكون تلك العلاقة مثمرة ما أمكن، لا بد من الاتفاق على النقاط الرئيسية - مثل تكوين هيئة الضباط، وعملية صنع القرار، وأساليب التجنيد، والأسلوب[1].

أما إذا أُريدَ للعلاقة أن تكون بنّاءة، فلا بد أن يتحلى كل جانب بخصائص معينة: كأن تكون المؤسسة العسكرية متماسكة ومستقلة وذات هوية ورؤية واضحة وأن تكون قادرة على توفير رؤية مفيدة، أما القادة المدنيون، فيكونون أكبر تأثيراً إذا ما تمتعوا بالشرعية، والمؤسسات الكفيلة بوضع رؤاهم موضع التنفيذ، ناهيك عن نشر الثقة بقواتهم المسلحة.

ولكن نادراً ما تحلّى القادة المدنيون في الشرق الأوسط بهذه السمات - لأن شرعيتهم بحد ذاتها كانت موضع شك أحياناً. وضمن هذا السياق يغدو فهم الأنواع المختلفة للشرعية أمراً مهماً، فبينما توفر الأنظمة الغربية الشرعية القانونية، تبقى الشرعية الكاريزمية مشتقة من شخصية الفرد الذي يحظى بتقدير المواطنين، أما الشرعية التقليدية فلا بد لها من آلية راسخة تكون إما متأصلة أو موروثة بمرور الوقت. وبينما تمكن بعض قادة الشرق الأوسط من الاعتماد على الشرعية الكاريزمية والتقليدية، لفترة وجيزة على الأقل، كان على الغالبية العظمى أن تعوض نقص الشرعية ليس فقط في نظر الجمهور ولكن أيضاً في علاقاتهم مع القوات المسلحة.

والعنصر الآخر الذي يثبت القادة المدنيين في علاقتهم مع الجيش يتمثل في الثقة. حيث يواجه قادة الشرق الأوسط، سواء أوصلوا إلى السلطة بمساعدة القوات المسلحة أم لا، خطراً ضمنياً بالإطاحة بهم من قبل قواتهم المسلحة، فقد شهدت عدة دول عربية إلى جانب تركيا محاولات كهذه منذ عام 1945. ولهذه الأسباب، اتخذ القادة المدنيون في الشرق الأوسط إجراءات هدّامة لدعم موقعهم في العلاقات المدنية العسكرية[2].

أخيراً، إن المكوّن الثالث في العلاقات المدنية العسكرية هو المجتمع المدني بشكل عام، فهو الحكَم في صراع القوى الدائر بين القوات المسلحة والقادة المدنيين. حيث يمكن لمظاهرات واسعة النطاق، مؤيدة أو معارضة، أن تدفع قُدماً أو تمنع قوة عسكرية من التدخل

(1) Rebecca L. Schiff, The Military and Domestic Politics: A Concordance Theory of Civil-Military Relations (New York: Routledge, 2009), 32–48.

(2) Claude E. Welch and Arthur K. Smith, Military Role and Rule: Perspectives on Civil-Military Relations (Belmont, CA: Duxbury Press, 1974), 40.

عبر إقامة انقلاب. وفي بلدان مثل الأردن ولبنان وتونس، حيث لا تسمح الثقافة السياسية بشنّ انقلابات، يحد المجتمع المدني من مدى المناورة ضد القادة المدنيين.

التدخل في الآليات العسكرية لغايات سياسية. أضعف القادة المدنيون في الشرق الأوسط قواتهم المسلحة بعدة طرق[1]. فاستغلوا الهويات العرقية والدينية في تجنيد الضباط، فعادة ما تدعمهم الأقليات التي تهيمن على وظائف الضباط، نظراً للرغبة التي أصبحت لديهم للحفاظ على الوضع الراهن[2].

ولكن حتى هذا لا يكفي لضمان بقاء النظام. فقد حدثت انقلابات ضد القادة العرقيين أو رجال الدين في معظم البلدان: ففي سورية، أطاح حافظ الأسد بزميله العلوي صلاح جديد، وفي العراق، أطاح قادة انقلابات 1958 و1963 و1968 بإخوانهم العرب السنة. كما قام ضباط من قبيلة موالية اسمياً للزعيم الليبي معمر القذافي بمحاولة انقلاب ضده في عام 1993. فقد أثبت الواقع أن معظم الانقلابات يتم تنظيمها من قبل المكون العرقي للحاكم أو العقيدة الدينية نفسها، لأن المظالم قد تراكمت لدرجة تم فيها التغاضي عن الولاء للهوية، على حساب أولويات أخرى مثل الأيديولوجيا أو المهنية.

كما يؤدي السماح للقوات المسلحة أو أفرادها بالانخراط في أنشطة اقتصادية نفس الغرض، حيث يأمل القادة المدنيون في ربط وجود نظامهم بتحقيق الربح لهؤلاء فيتم بالتالي شراء ولائهم. لكن القادة المدنيين الذين استخدموا هذه الاستراتيجيات أضروا بتماسك دولهم عن سبق إصرار وترصد. بل وعمدوا إلى تقويض تماسكها لحماية أنفسهم من محاولات الإطاحة بهم. بذلك يختار أولئك القادة المدنيون تفريغ الدولة من تماسكها على حساب قدرتهم على ترسيخ أنفسهم في السلطة. لقد حققوا ذلك من خلال تبديل مواقع الضباط بشكل متكرر لتثبيط العلاقات القوية، وحصر التدريب بمستويات معينة، وتقييد الوصول إلى الذخيرة، وتركيز عملية تقاضي المزايا كالأجور لتقويض العلاقة مع الضباط الأعلى. وقد برع

(1) James T. Quinlivan, «Coup-Proofing: Its Practice and Consequences in the Middle East,» International Security 24, no. 2 (Fall 1999): 133.

(2) Nassif, «Second-Class»; Cynthia H. Enloe, Ethnic Soldiers, State Security in Divided Societies (Athens, GA: University of Georgia Press, 1980); Donald Horowitz, Ethnic Groups in Conflict (Berkeley, CA: University of California Press, 1985); and Theodore McLauchlin, «Loyalty Strategy and Military Defection in Rebellion,» Comparative Politics 42, no. 3 (April 2010).

العراق وليبيا وإلى حدٍ ما سورية في هذه الممارسات، ولكن يمكن العثور على إجراءات «منع الانقلابات» في جميع المؤسسات العسكرية على امتداد المنطقة.

الإشراف المدني: الخيارات غير المستكشفة. يتولى القادة المدنيون مهمة الإشراف على القوات العسكرية العربية والسيطرة عليها، إلا أن العديد من القادة المدنيين لا يستطيعون الإشراف أو السيطرة الكاملة على جيوشهم. ففي مصر، على سبيل المثال، أدى النفوذ العسكري المستمر في أروقة السلطة إلى تآكل الإشراف المدني تدريجياً. في حين أعلن دستور عام 1923 أن الملك هو القائد الأعلى للقوات المسلحة، وسّعت الدساتير المصرية اللاحقة للأعوام 1971 و2012 و2014 على التوالي من سلطة القوات المسلحة على شؤون الدولة. فذهب دستور 2014 إلى أبعد مدى عندما أعلن أن وزير الدفاع هو القائد الأعلى للجيش والقوات المسلحة (والذي، بحسب الدستور، يكون ضابطاً عسكرياً). كما لم يتم تفصيل ميزانية القوات المسلحة، مما عطل عمل السلطات الرقابية عليها في البرلمان.

وشكّل العراق ما بعد صدام حالة مختلفة، حيث يبدو الإطار القانوني للعلاقات المدنية العسكرية سليماً من الناحية النظرية، ولكن ليس من الناحية العملية؛ إذ يتمتع البرلمان بمركزية إدارة شؤون الدفاع العراقي، تاركاً النظام بأكمله غير متوازنٍ إذا ما فشل البرلمان في ممارسة إشرافه - ويرجع ذلك جزئياً إلى مستويات العنف المرتفعة التي جعلت السفر من وإلى المنطقة الخضراء أمراً خطيراً لأن مقاطعة الجلسات أصبحت أداة شعبية للتعبير عن السخط ولأن تشكيل الحكومة استغرق ما يقرب من عام بعد انتخابات 2010. وتأجلت الجلسات عدة مرات لعدم اكتمال النصاب القانوني لمجلس النواب. كل هذا ترك السلطة التنفيذية من دون رقابة فيما يخص شؤون الدفاع، وأعطى المالكي الفرصة لتعيين وترقية الضباط دون موافقة برلمانية وطرد المدنيين من وزارة الدفاع واستبدالهم بأفراد عسكريين. وقد هدفت إصلاحات رئيس الوزراء حيدر العبادي منذ ذلك الحين إلى إعادة توازن العلاقات المدنية العسكرية في العراق، بما في ذلك إصلاح وزارة الدفاع والمثول المنتظم للجنة الدفاع أمام البرلمان.

تؤكد الحالة العراقية على حقيقة أنه بينما تلعب البرلمانات دوراً حاسماً في العلاقات المدنية العسكرية في الغرب، فإنها تفشل عموماً في القيام بذلك في الشرق الأوسط. وذلك لثلاثة أسباب: فعندما يتم انتخاب البرلمانات ديمقراطياً (كما في العراق ولبنان وتونس)، لا يكون لها سلطة على قرارات السلطة التنفيذية نتيجة عدم نضج العلاقات المدنية العسكرية

والروح التعاونية، إضافة إلى قلة الخبرة. وفي المقابل حيثما تم تركيب البرلمانات في بيئة استبدادية لمجرد المصادقة على قرارات السلطة التنفيذية (كما في الجزائر ومصر والمغرب)، فهي لن تسعى إلى ممارسة السيطرة المدنية. فقد تم إدخال البرلمانات بشكل نسبي مؤخراً في بعض دول الخليج (كالبحرين والمملكة العربية السعودية) أخيراً، ولكنها إما أن تكون غير منتخبة بالكامل أو تتمتع بسلطة ضئيلة في صنع القرار.

كما أن وزارات الدفاع، التي يمكن لها أن تلعب دوراً حاسماً في صياغة وتنفيذ السياسات الدفاعية، تمارس دوراً إشرافياً أقل في المنطقة مما تستطيع ممارسته. يعمل في الوزارات عموماً موظفون عسكريون وليس مدنيون، وغالباً ما يكون الوزير ضابطاً أيضاً. ففي الجزائر، كان لدى جميع الحكومات الأربع والعشرين منذ عام 1962 وزير دفاع عسكري، تماماً كما كان جميع وزراء الدفاع المصريين التسعة عشر منذ عام 1952 من الجيش. مما يقلل من المدخلات المدنية بشكل أكبر. كما أنه عادة ما يتم صنع السياسات على مستوى استراتيجي أعلى، مما يؤدي إلى اختزال الوزارات إلى مجرد جهات تنفيذية بدلاً من مراكز لصناعة القرار.

إن الارتباط بين المدنيين والعسكريين في الشرق الأوسط ضعيف، ويتخلله انعدام الثقة بدلاً من الرغبة في صياغة قرارات استراتيجية مشتركة. وبالتالي، غالباً ما يتجاهل المدنيون العرب المدخلات العسكرية في الأمور الدفاعية، إلا أن هذا التجاهل جاء بشكل عام مصحوباً بتكلفة إستراتيجية عالية، وهذا ما حصل مع الملك فاروق ومرسي في مصر وكذلك صدام حسين أثناء حرب إيران-العراق. وينطبق هذا أيضاً على القادة العسكريين الذين كانوا في السابق «مدنيين» مثل القذافي، الذي تجاهل النصائح العسكرية أثناء حربه مع تشاد. في مثل هذه الحالات، لا يستطيع المجتمع المدني تمويل الحروب. ففي معظم البلدان، لا يلعب المجتمع المدني أي دور يتجاوز الإشادة العلنية بالقوات المسلحة، وفي بعض الدول مثل مصر، يعتبر انتقاد القوات المسلحة أو استجوابها علناً غير قانوني، مما يزيد من خنق حرية النقاش.

وقد أدت كل هذه التطورات في نهاية المطاف إلى تفتيت قطاعات الأمن في الشرق الأوسط. ولأن المدنيين العرب لا يثقون بقواتهم المسلحة سياسياً، فقد شجعوا أو سمحوا بإنشاء جهات شبه عسكرية، أو أجنحة مسلحة لأحزاب سياسية (مثل حزب الله في لبنان)، أو ميليشيات (مثل العراق أو ليبيا)، لأداء المهام العسكرية. كما أنشأوا أجهزة أمنية لمراقبة القوات المسلحة. إن ظهور جهات فاعلة مثل الدولة الإسلامية ليس إلا مجرد استمرار لظاهرة تعبر عن ضعف الدولة في الأمور الدفاعية.

ومع ذلك، فمن غير المرجح أن تحلَّ هذه القوات محلَّ القوة العسكرية التقليدية في المستقبل القريب. فبدون التكنولوجيا والمدفعية الثقيلة والاستخبارات والقوة الجوية أو البحرية، ستبقى الميليشيات عاجزة عن شن حرب شاملة. لكن الميليشيات يمكن أن تكون رديفاً للقوات التقليدية، فهي تعمل حصرياً كوحدات أغرار [خداع]، سريعة الانتشار، لأن هيكل قيادتها أقل عبئاً، كما أنها تُظهر بشكل عام مستويات عالية من الروح المعنوية، لأنها غالباً ما تكون ذات دوافع أيديولوجية. لكن هذا يعتبر أيضاً من محدداتها، فنادراً ما يُنظر إلى الميليشيات على أنها وكلاء عن الأمة، بل هي تعبر عن مصالح معينة. وصحيح أن معنوياتهم قد تكون عالية، إلا أن مستويات تدريبهم منخفضة، وصحيح أنهم يمكنهم التصرف بشكل أسرع، إلا أنهم أيضاً أكثر عرضة لإساءة استخدامهم من قبل سلطاتهم بسبب نقص الإشراف. وبالتالي، من غير المرجح أن تتمتع الميليشيات بتأييد واسع من المجتمعات التي تعمل ضمنها.

وهذا بعكس القوات العسكرية التقليدية، التي تتمتع بصور إيجابية إلى حد ما في جميع أنحاء المنطقة. فوفقاً لإحدى الاستطلاعات التي أجريت في مصر والعراق والأردن ولبنان وموريتانيا والمملكة العربية السعودية وتونس واليمن، أعرب 77 % من المواطنين عن ثقة أكبر في القوات المسلحة[1]. كانت الأرقام أقل في العراق واليمن، ولكن كان هناك شبه إجماع بين المواطنين العرب في أماكن أخرى.

الخلاصة

كي تحسّن القوات العسكرية العربية من أدائها وقدرتها، يجب أن تنجز تغييرات حاسمة - في القوات نفسها وفي طريقة تفاعل المدنيين معها. وبالنسبة لبعض المراقبين، مثل العقيد نورفيل دي أتكين، الذي خدم لعدة عقود كمدرب للجيوش العربية، فإن الثقافة هي العقبة الرئيسية أمام التغيير النوعي[2]. لكن هذا التغيير بسيط إلى حد ما؛ إذ تُظهر القوات الروسية سمات متشابهة لكنها لا تزال فعالة في قتال المتمردين، سواء في الشيشان أو سورية. كما

(1) Arab Center for Research and Policy Studies, «The Arab Opinion Project: The Arab Opinion Index,» March 2012, 47–48.

(2) Norvell B. De Atkine, «Why Arabs Lose Wars,» Middle East Quarterly 6, no. 4 (December 1999), http://www.meforum.org/441/why-arabs-lose-wars.

يمكن أن يحدث التحول العسكري بعد الأزمات. فغالباً ما تحدث التغييرات العميقة في السلوك البشري نتيجة للأزمات.

وهذا واضح بالفعل في بعض قوات المنطقة، حيث شرعت الجيوش في الخليج العربي في التحول في وقت قريب منذ غزو العراق، لإعدادهم لاغتنام لحظة الفراغ الاستراتيجي في عام 2011 لتشكيل المنطقة سياسياً وعسكرياً. تورّطت المملكة العربية السعودية، العملاق العسكري النائم سابقاً، عسكرياً في اليمن بل وتصورت إرسال قواتها إلى سورية. وخير مثال على التحول العسكري يكمن في الجيش اللبناني، الذي خضع لتغييرات واسعة النطاق منذ الانسحاب السوري في عام 2005. فقد تحرك بنتائج متباينة لتأمين أجزاء كبيرة من الحدود غير المؤمنة سابقاً وتولى زمام المبادرة في طرد الدولة الإسلامية من عرسال، ثم ادعى حزب الله الفضل في ذلك. وأحد الأمثلة المضادة يكمن في مصر، حيث عجزت قوة عسكرية تقليدية عن إنهاء تمرد محدود النطاق في شبه جزيرة سيناء - لأن نهجها لا يزال تقليدياً.

ولن تثمر بذور التغيير الصغيرة هذه إلا إذا فهم صانعو القرار العسكريون والمدنيون في المنطقة الآثار المكلفة للوضع الراهن وشرعوا بخلق بيئة تمتلك فيها القوات العسكرية الموارد اللازمة والتفكير الاستراتيجي والجنود اللازمين لتنفيذ هذه التغييرات بشكل كامل.

5

تأثير التعليم على مفاهيم المواطنة

مايكل ايه فاهي

كان ثمة شيء مألوف في قصة حياة محمد البوعزيزي، بائع الخضار التونسي ذي الـ 26 ربيعاً، والذي أضرم النار في نفسه بعد مصادرة الشرطة لبضاعته، وهي الشرارة التي أشعلت ما سيُعرف لاحقاً باسم الربيع العربي. عند قراءتي التقارير الأولى للحادث، كان لدي شعور بأنني قابلت هذا الرجل - ليس في تونس في كانون الأول/ ديسمبر 2010، ولكن قبل حوالي 17 عاماً في المغرب.

تخرج الرجل المغربي من جامعة محمد الخامس ويحمل شهادة في علم الاجتماع. ومثل البوعزيزي، كان خريجاً عاطلاً عن العمل (يحمل دبلوماً ولكنه بلا عمل)، يشرف على بسطة خضروات بجوار محطة القطار المركزية في الرباط، وقد التقيتُ به مرة بينما كان يحاول شرح مفهوم رأس المال الاجتماعي عند الفيلسوف الفرنسي بيير بورديو للزبون الذي لا يبدو أنه يفهم شيئاً. رغم أنه اتضح لاحقاً أن الشهادة الجامعية التي حصل عليها البوعزيزي كانت ملفقة، إلا أن الأقاويل التي قيلت عنه يبدو أنها قد أصابت وتراً حساساً في جميع أنحاء العالم العربي.

تردد صدى قصة البوعزيزي لدى العديد من خريجي الجامعات الشباب في المنطقة. وفي أيلول/سبتمبر 2015، خلال إحدى الاحتجاجات أمام وزارة التعليم العالي في مصر، لجأ طلاب الجامعات، المحبطون بسبب عدم قدرتهم على العثور على عمل يناسب شهاداتهم، لإحراق شهادات الدكتوراه وماجستير إدارة الأعمال[1]. وفي العام التالي، قام عدد من أعضاء

(1) Nader Habibi and Fatma El-Hamidi, «Why Are Egyptian Youth Burning Their University Diplomas? The Overeducation Crisis in Egypt,» Brandeis University and Crown Center for Middle East Studies, September 2016, 1–10.

حركة «الخريجين العاطلين عن العمل» المغربية باتخاذ خطوة أكثر صرامة بأن أضرموا النار في أنفسهم[1].

من المستحيل التعمق في أدب المرحلة - علمياً أو غير ذلك - قبل فهم كلمة «أزمة». وقد كتبت جريدة أراب ويكلي: «ربما لا تظهر قضية [التعليم] على عناوين الأخبار يومياً، لكنها في الواقع واحدة من أكبر أزمات العالم العربي»[2].

ليس اقتران مصطلحي «التعليم» و«الأزمة» أمراً غريباً بالنسبة للعالم العربي. ففي أيار/ مايو 2017، كتب كاتب العمود في صحيفة نيويورك تايمز ديفيد ليونهارت عن هذه الفكرة قائلاً:

ليس التعليم مجرد مشكلة عابرة، بل إنه يعتبر أقوى قوة يمكنها تسريع النمو الاقتصادي والحد من الفقر ورفع مستويات المعيشة للطبقة المتوسطة، إذ يكسب البالغون المتعلمون أكثر بكثير ويعيشون لفترة أطول ويكونون أسعد من البالغين غير المتعلمين. وعندما يحاول الباحثون استنباط ما إذا كان التعليم سبب هذه الفوائد، غالباً ما تكون الإجابة هي نعم[3].

يحتفظ التعليم كقوة للتقدم الشخصي والتحول الاجتماعي بمكانة خاصة في جميع أنحاء العالم العربي، ولكن في كثير من الحالات، لا يخلو التعليم في المنطقة من بعض اللغط.

هل يضمن التعليم إيجاد فرص العمل؟

في الثمانينيات كان هناك ما يقارب 100.000 طالب جامعي في المغرب - وقد نما هذا الرقم ليصل إلى أكثر من ربع مليون في العقد الذي تلاه. وبحلول العام الدراسي 2009-

(1) Associated Press, «'Unemployed Graduates' Set Themselves Alight in Morocco: Five out-of-Work Men Self-Immolate over Lack of Jobs in Capital Rabat,» NBC News, January 19, 2012, http://www.nbcnews.com/id/46055345/ns/world_news-mideast_n_africa/t/unemployed-graduates-set-themselves-alight-morocco/#.WoX5SRPwZE4.

(2) Arab Weekly, «Serious Education Problems Face the Arab World as Children Go Back to School,» September 25, 2015, https://thearabweekly.com/serious-education- problems-face-arab-world-children-go-back-school.

(3) David Leonhardt, «School Vouchers Aren't Working, but Choice Is,» New York Times, May 2, 2017, https://www.nytimes.com/201702/05//opinion/school-vouchers- charters-betsy-devos.html.

2010، تجاوز عدد الملتحقين بالجامعة في المغرب 308.000، إضافة إلى 310.000 دارس في المعاهد المهنية[1]. للوهلة الأولى قد يبدو هذا إيجابياً، لكن مستوى التسجيل لا يتناسب مع توقعات ما بعد التخرج، في بلدٍ بلغ فيه معدل البطالة في الربع الثاني من عام 2017 (9.3 %)، وسُجلت أعلى معدلات البطالة بين من هم في سن 15 إلى 24 عاماً (23 %)، وبلغت النسبة بين أولئك الذين حصلوا على دبلوم 17 %[2]. وليس هذا الوضع في المغرب فقط، حيث تضاعف عدد الملتحقين بالجامعات اليوم أكثر من ثلاثة أضعاف في جميع أنحاء منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا منذ عام 1998 إلى ما يقرب من 10 ملايين، كما تضاعف عدد الجامعات في المنطقة بين عامي 2003 و2012 مسجلاً ما يقرب من 500 جامعة، وهذا العدد يتزايد كل عام[3]. لكن مجرد بناء الجامعات لا يعني توفير فرص عمل مجدية لخريجيها. على عكس معظم المناطق المتقدمة والآخذة في النمو، تشير البيانات إلى أن معدل البطالة بين الشباب في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا يرتفع باستمرار مع ارتفاع مستوى التعليم. كما أن أولئك الذين حصلوا على تعليم عالٍ هم أكثر عرضة للبطالة بثلاث مرات من أولئك الحاصلين على شهادة ثانوية فقط أو أقل[4]. وفي مصر وتونس، فإن الشباب الذين أكملوا تعليمهم العالي هم أكثر عرضة للبطالة مرتين من أولئك الذين حصلوا على تعليم ابتدائي أو أقل[5]. وقد لاحظ البنك الدولي أن خريجي الجامعات يشكلون 30 % من العاطلين عن العمل في المنطقة[6].

(1) UNESCO, «Participation in Education: Morocco,» http://uis.unesco.org/country/ MA.

(2) Chaima Lahsini, «Unemployment: Moroccan Economy Lost More Jobs Than It Created in Q2 2017,» Morocco World News, August 7, 2017, https://www.moroccoworld- news.com/2017225482/08//unemployment-moroccan-economy-lost-jobs-in-q22017-/.

(3) Wagdy Sawahel, «Higher Education After the Uprisings,» World University News, January 8, 2012, http://www.universityworldnews.com/article. php?story=20111222200114662.

(4) Jennifer Silvi, «How Can We Tackle Youth Unemployment in the Middle East?,» World Economic Forum, November 26, 2015, https://www.weforum.org/agenda/201511// how-can-we-tackle-youth-unemployment-in-the-middle-east/.

(5) Raul Ramos, «Migration Aspirations Among NEETs in Selected MENA Coun- tries,» IZA Institute of Labor Economics, November 2017, http://ftp.iza.org/dp11146.pdf.

(6) World Bank, «Fact Sheet,» 2013, http://web.worldbank.org/archive/website01418/ WEB/0 C-301.HTM.

يبدو أن جزءاً من المشكلة يكمن في أن عدد السكان قد تجاوز قدرة استيعاب الجامعات. وعلى هذا، فليس من المستغرب ألا يكون التعليم بحد ذاته هو القضية البارزة التي يشترك فيها الباحثون والمحللون التربويون، بل هي تأثير زيادة السكان على جودة التعليم. ففي عام 2016، أشارت مجلة الإيكونوميست إلى أنه منذ عام 1980، تضاعف عدد سكان العالم العربي إلى 357 مليوناً، ومن المرجح أن يشهد هذا العدد زيادة بقدر 110 ملايين شخص آخر بحلول عام 2025، أي ضعف متوسط معدل النمو العالمي تقريباً. وقد بلغت نسبة الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و24 عاماً ذروتها في عام 2010 مسجلين 20 % من إجمالي السكان، لكن عدد الشباب سيستمر في النمو من 46 مليوناً في عام 2010 إلى ما يقارب 58 مليوناً في عام [1]2025.

وهذا ما يسمى بتضخم الشباب، وهو الذي سبب ضغطاً هائلاً على البنى التحتية التعليمية التي كافحت لتواكب الزيادة في معدلات الالتحاق. فكانت النتيجة أنظمة تعليمية مكتظة ومزدحمة صاحبها تدهور في جودة المدارس من حيث نسبة المعلمين إلى الطالب، والمعدات والموارد، وأداء الاختبارات، والوصول المحدود إلى التكنولوجيا أو انعدامها نهائياً. هكذا كان وضع الفصول الدراسية في القرن الحادي والعشرين.

هنالك نقص في الحركة التصاعدية التي يُعد بها التعليم. كما لا يزال هناك انعدام تناسب بين الخريجين الذين تنتجهم المؤسسات التعليمية والقوى العاملة التي تحتاجها تلك البلدان. ومع ذلك، يواصل الكثيرون في جميع أنحاء المنطقة تبني التعليم كوسيلة لتسريع النمو الاقتصادي والحد من الفقر. ففي اليوم السابق لاحتجاجات خريجي الجامعات الذين أحرقوا شهاداتهم، احتج طلاب المدارس الثانوية وأولياء أمورهم أمام وزارة التعليم العالي المصرية للمطالبة بزيادة معدل القبول في الجامعات الحكومية. تعمل كل هذه التناقضات على إبراز توتر عميق يلجم قوة التعليم التحويلية ويؤدي إلى إحباط مستمر أمام العديد من العقبات.

وليست الجامعات، بالطبع، سوى جزءاً من المشهد التعليمي. فعلى مستوى التعليم

(1) Economist, «Look Forward in Anger: By Treating Youth as a Threat, Arab Rules Are Stoking the Next Revolt,» August 6, 2016, https://www.economist.com/briefing/ 201606/08//look-forward-in-anger.

الابتدائي والثانوي، شهد العالم العربي تقدماً ملحوظاً على مدى العقود القليلة الماضية، حيث وبتفويض من الدولة، تبنّت معظم الحكومات برامج قوية تضمنت تطوير وتوسيع نسب الالتحاق والبنية التحتية للمدارس. على المستوى الابتدائي، ارتفع إجمالي معدل الالتحاق مما متوسطه 23.6 % في عام 1950 إلى 75.6 % في عام 1965 و97.0 % عام 2000. أما أرقام التعليم الثانوي فقد سجلت 3.8 % عام 1950، و22.6 % في عام 1965 و69.1 % في عام 2000. وبحلول عام 2012، تجاوزت معدلات الالتحاق بالمدارس الابتدائية 90 % في عدد من بلدان المنطقة، بما في ذلك الجزائر والبحرين ومصر والأردن والمغرب وقطر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، فأصبحت مساوية للمتوسط العالمي. قد لا تكون نسب الوصول إلى التعليم موحدة تماماً في جميع دول المنطقة، لكن الفوارق تتضاءل مع تحسن الدول العربية ذات معدلات المشاركة المنخفضة[1].

تحسّن الالتحاق بالمدارس الثانوية هو الآخر، برغم زيادة معدلات التسرب في المرحلة الإعدادية. وفي حين تعد زيادة نسب الوصول إلى التعليم إنجازاً كبيراً، إلا أنها ليست كافية وحدها؛ إذ تواجه أنظمة التعليم والمجتمعات التي تخدمها تلك الأنظمة تحديات هائلة. فكلما اقترب مستوى التعليم من تحضير القوى العاملة وتأمين دخولها إلى سوق العمل، ازدادت حدة الأزمات التي تثقل عملية التعليم.

ما سبب قصور التعليم؟

لطاما كانت أزمة التعليم في العالم العربي وآفاقها المستقبلية محور دراسات وتقارير تجريبية صارمة في السنوات الأخيرة. وكان من أبرزها تقارير التنمية البشرية العربية التي صدرت لأول مرة تحت رعاية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وقد قيّم التقرير الأول، الذي صدر في عام 2002، الأوضاع الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية في المنطقة العربية على نحو انتقادي، مما أثار الكثير من البحوث[2]. في التقرير السادس

(1) Richard Robinson and Katerina Fytatzi, «Middle East: Shift to Quality in Education Faltering,» Oxford Analytica Daily Brief Service, May 20, 2008, https://dailybrief. oxan.com/Analysis/DB142781/MIDDLE-EAST-Shift-to-quality-in-education-faltering.

(2) UN Development Programme, Arab Human Development Report 2002: Creating Opportunities for Future Generations (New York: United Nations Publications, 2002), http://hdr.undp.org/sites/default/files/rbas_ahdr2002_en.pdf.

والأخير الصادر في عام 2016، بقيت العديد من المشكلات التي تم تحديدها في عام 2002 من دون حل[1].

وفي عام 2014، نشر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم تقرير المعرفة العربي الشامل لعام 2014: بعنوان الشباب وتوطين المعرفة، والذي تناول الدور المركزي لعمليات إنتاج المعرفة ونقلها وتوطينها كمحرك للتنمية البشرية. كما تناول التحديات المتمثلة في دمج الشباب في هذه العمليات في منطقة يتعرض فيها هؤلاء الشباب للتهميش والاستبعاد إلى حد كبير[2].

بعد اجتماع حركة التعليم للجميع التابعة لليونسكو عام 2014، نشرت اليونسكو «إضاءة إقليمية عامة على الدول العربية»[3]. قيّمت من خلالها التقدم المحرز في أهداف واستراتيجيات حركة التعليم للجميع التابعة لليونسكو، المتمثلة في «التزام عالمي بتوفير تعليم أساسي نوعي للجميع أطفالاً وشباباً وكباراً»[4].

كما قامت العديد من مراكز الفكر والمؤسسات السياسية بفحص التعليم في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. مثل تقرير «معضلة التعليم العالي في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا» الصادر عن معهد بروكينغز[5]. وتغطي المدونات المتخصصة مثل الفنار للإعلام والتعليم العالي في المنطقة العربية تطورات سياسة التعليم في الشرق الأوسط وآفاقها.

هناك تفاوتات كبيرة بين بلدان المنطقة العربية وداخل كل بلد منها. فدول مجلس

(1) UN Development Programme, Arab Human Development Report 2016: Youth and the Prospects for Human Development in a Changing Reality (New York: United Nations Publications, 2016), http://www.arab-hdr.org/reports/2016/english/AHDR2016En.pdf.

(2) UN Development Programme, Arab Knowledge Report 2014: Youth and Localisation of Knowledge (New York: United Nations Publications, 2014), https://youtheconomicopportunities.org/sites/default/files/uploads/resource/Arab %20Knowledge %20Report %202014.pdf.

(3) UNESCO, «Regional Overview: Arab States,» 2015, https://en.unesco.org/gem-report/sites/gem-report/files/regional_overview_AS_en.pdf.

(4) UNESCO, «Education for All Movement,» http://www.unesco.org/new/en/ archives/education/themes/leading-the-international-agenda/education-for-all/.

(5) Shanta Devarajan, «The Paradox of Higher Education in MENA,» Brookings Institution, June 27, 2016, https://www.brookings.edu/blog/future-development/201627/06// the-paradox-of-higher-education-in-mena/.

التعاون الخليجي، الغنية بالنفط، ليسوا متساوين. بينما التعليم في سورية واليمن، اللتين تمزقهما الحرب، في حالة يرثى لها، وقد أدت تداعيات ذلك إلى إجهاد أنظمة الدول المجاورة مثل الأردن ولبنان. ولكن أجمعت كل الدراسات على نقطتين: أولاً، إن جودة التعليم العالي في المنطقة العربية تعد من بين الأدنى في العالم، ما يؤدي إلى ضعف استعداد الخريجين لتلبية متطلبات السوق العالمي. ثانياً، لا يمكن تحقيق إصلاح تعليمي حقيقي من دون إصلاح الهياكل الاجتماعية والسياسية القديمة والمعايير الثقافية التي تُعد الأنظمة التعليمية جزءاً لا يتجزأ منها.

لا يمكن عزو أسباب تدني جودة التعليم والأداء المدرسي المتوسط بالكامل للتوسع الديموغرافي والمالي المفرط. فبصرف النظر عن الإدارة السيئة والبيروقراطية المتحجرة والشديدة المركزية، فإن التقيد بتقاليد مؤسسية وثقافية عمرها قرون كان له أثر مدمر على تنمية مهارات التعلم الحاسمة والتي لا يمكن لمهن القرن الحادي والعشرين الاستغناء عنها.

يرجع تركيز التربية في المنطقة على الحفظ الصمّ إلى بداية القرن السابع الميلادي، عندما تطلبت كتاتيب تحفيظ القرآن في جميع أنحاء العالم العربي الإسلامي حفظ المحتوى والتفسير الذي لا جدال فيه. فعمم هذا النموذج التربوي على جميع أشكال التعليم حتى اللحظة. فعلى سبيل المثال، لا يزال تركيز التربية على الحفظ سمة مركزية للنظام التعليمي في المملكة العربية السعودية ومعظم المنطقة العربية، حيث يكون الاعتماد على الكتب المدرسية نادراً ويكون الوصول إليها محدوداً في كثير من الأحيان[1].

فمثلاً لو ذهبت في نزهة، في التسعينيات، إلى حديقة جاردين ديسيس بالرباط مع نهاية العام الدراسي، ستجدها مليئة بعشرات الطلاب الجامعيين والمدارس الثانوية يسيرون بقلق أثناء قراءتهم وتلاوتهم وحفظهم لمواد سنة أكاديمية كاملة من أجل الامتحانات النهائية. وقد أدى الاعتماد على الإجابات النموذجية والحفظ الصمّ إلى إعاقة أسلوب التدريس الذي يشجع على التفكير التحليلي المستقل والذي يتبنى حل المشكلات بأسلوب تعاوني وتطوير المهارات التقنية المناسبة لمتطلبات الاقتصاد العالمي الناشئ.

وهذا قد يفسر جزئياً مؤشراً آخر على ضعف الأداء العام في مجال التعليم في المنطقة

(1) William A. Rugh, «Education in Saudi Arabia: Choices and Constraints,» Middle East Policy 9, no. 2 (June 2002): 40–55.

العربية، ألا وهو إحجام الطلاب عن دخول مجالات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات، إذ أن الحلول التربوية التقليدية لا تتناسب مع أنماط التعلم المعاصرة والصرامة التي تتطلبها مجالات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات. فكما أشار تقرير المعرفة العربي 2014:

تشير البيانات إلى وجود خلل في توزيع الشباب الجامعيين ذوي التخصصات العلمية المطلوبة في سوق العمل. فإذا أخذنا في الاعتبار خريجي التعليم العالي حسب التخصص في الدول العربية، نلاحظ وجود اختلال في التوازن بين التخصصات التي يختارها الخريجون واحتياجات المجتمع من الكفاءات العالية التي يمكن أن تخلق التحول الاقتصادي بمختلف مجالاته بالاعتماد على المعرفة الحديثة الموثوقة. لذلك نشهد معضلة تتمثل بوجود فائض من الخريجين من كليات وأقسام نظرية مختلفة ليس لديهم فرص عمل حقيقية، بينما تفتقر أسواق العمل الداخلية إلى خريجي التخصصات التي يعزف الشباب عنها[1].

ويرجع ذلك إلى السياسة التعليمية (بدرجة أقل) وإلى عدم تطوير الهياكل الاقتصادية الداعمة (بدرجة أكبر). حيث تعاني الكثير من دول المنطقة من نقص المعلمين المؤهلين، بسبب انخفاض تعويضات المعلمين من جهة ومكانة المعلم من جهة أخرى. بالإضافة إلى وجود نقص في الكتب المدرسية والمواد الأولية، وكذلك معدات المختبرات الحديثة والبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات. وحتى في البلدان التي لديها القدرة على توفير هذه الموارد، غالباً ما يكون هناك تباين بين ما يتم تدريسه في المدرسة والمهارات التي يحتاجها سوق العمل.

إن الأزمة التعليمية حقيقية، لكن الإصلاح التعليمي لن يكون كافياً بحد ذاته لإصلاح تلك المشكلات لأنها في الواقع متصلة ولا يمكن فصلها عن الأزمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تعتري المنطقة، كما أنها لا تنفصل عن مشاكل توزيع التكنولوجيا أو مسائل الإنصاف والقيم الثقافية. كما أن التوتر الناجم عن المعدل المتسارع للتغير التكنولوجي وعدم القدرة على التكيف معه ثقافياً ليس فريداً من نوعه في العالم العربي، ولكن ربما، ويبدو أن عالم الأنثروبولوجيا كيفين دواير كان محقاً عندما اقترح أن السبب هو سرعة التغيير إلى جانب عدم القدرة على استيعاب هذا التغيير. مما يجعل الشعور بالأزمة يسود عبر المنطقة.

(1) UN Development Programme, Arab Knowledge Report 2014, 67.

ويستطرد دواير مشيراً إلى أن عالم الاجتماع المغربي الراحل محمد غسّوس، والذي حذر من الإفراط في استخدام مصطلح «الأزمة»، بقوله بإن الاستمرار في التأكيد على التحديات المستعصية التي تواجهها أنظمة التعليم في المنطقة لن يفيد شيئاً في معالجة أصول تلك التحديات وعواقبها[1].

هل الخصخصة هي الحل؟

في السنوات الأخيرة أدى التفاؤل الواسع النطاق الذي صاحب انتشار التعليم في الدول العربية المستقلة حديثاً - على الرغم من إنجازاته الكبيرة في محو الأمية - إلى تزايد خيبة الأمل من التعليم العام. فقد أدى اكتظاظ المدارس العامة، والتي لطالما عانت من نقص التمويل، مع وجود مدرسين يفتقرون إلى الخبرة والموارد والمواد الأساسية، إلى تراجع الثقة في التعليم العام. فكان أن نما التعليم الخاص بسرعة في العقد الماضي في جميع أنحاء المنطقة، سواء بشكله الرسمي عبر المؤسسات الخاصة أو بشكل غير رسمي من خلال الدروس الخصوصية، ولكن تزايد هذا النمو بشكل خاص في دول مجلس التعاون الخليجي، حيث يعد سوق المدارس الخاصة من بين أكبر الأسواق في العالم.

وقد ساهم تزايد عدد السكان في دول الخليج، والاعتقاد بأن المدارس الخاصة تقدم تعليماً عالي الجودة وآفاقاً وظيفية أفضل، إلى جانب استعداد مواطني دول مجلس التعاون الخليجي لدفع تكاليف التعليم، في تشجيع نمو التعليم الخاص. الذي يتوفر بأسعار معقولة إلى جانب تزايد أعداد المغتربين وتوافر المدارس الدولية، كل ذلك جعل التعليم الخاص الخيار الأول في دول مجلس التعاون الخليجي[2].

(1) Kevin Dwyer, Arab Voices: The Human Rights Debate in the Middle East (London: Routledge, 1991).

(2) Emily Perryman, «Investing in the Future: Private Education Takes off in the Middle East,» JLL Real Views, September 7, 2016, https://www.jllrealviews.com/places/ investing-future-private-education-takes-off-middle-east/. For individual country entries in the Index Mundi data portal, see Index Mundi, «Bahrain—School Enrollment, Secondary, Private (% of Total Secondary),»https://www.indexmundi.com/facts/ bahrain/indicator/SE.SEC.PRIV.ZS. For the foreseeable future, it is anticipated that the rate of private enrollment will continue to increase.

ففي عام 2016، أرسل ما يقارب 58% من الإماراتيين أطفالهم إلى المدارس الخاصة بدلاً من العامة، وحذا حذوهم نحو 46% من القطريين[1]. أما في المملكة العربية السعودية، فقد بلغت نسبة طلاب الثانوية المسجلين في المدارس الخاصة في العام ذاته 17.6%[2]. وقد شكّل عائد الاستثمار المرتفع في قطاع التعليم عامل جذب إضافي لنمو التعليم الخاص، لا سيما في دول الخليج، التي ينظر إليها البعض على أنها «مناطق ركود». بينما من المتوقع أن يتضاعف فيها استثمار الآباء في تعليم أبنائهم أربعة أضعاف ليبلغ 20 مليار دولار بحلول عام 2020.

كما أن هناك ثمة عوامل «نفور» من القطاع العام، جاءت مصاحبة لتصاعد النزاعات الإقليمية وأزمات الهجرة واللجوء. ففي لبنان على سبيل المثال، يذهب 28% من الطلاب اللبنانيين فقط إلى المدارس الحكومية، وليس هذا بسبب الحرب الأهلية فقط ولكن أيضاً بسبب تدفق اللاجئين السوريين الذين ملأوا المدارس اللبنانية بدأً من عام 2012. مما سبب مشكلات ضخمة في المناهج الدراسية[3].

وفي بلدان مثل مصر، حيث كان نمو المدارس الخاصة أقل تكلفةً واستقراراً، ازداد الاعتماد على الدروس الخصوصية. (وقد أشار تقرير لليونسكو لعام 2015 إلى أن معدل الالتحاق بالمدارس الخاصة في مصر، وبعكس التوقعات، يميل إليها بشكل طفيف ولكن مستمر منذ العام 2000). فمنذ العام 2015، أنفقت الأسر المصرية أكثر من ملياري دولار سنوياً على

(1) US Department of Commerce, International Trade Commission, «United Arab Emirates—Education,» March 15, 2019, https://www.export.gov/apex/article2?id= United-Arab-Emirates-Education.

(2) Statista, «Number of High School Students in Saudi Arabia from 2013 to 2017, by School Type,» May 2018, https://www.statista.com/statistics/629415/saudi-arabia- number-of-high-school-students-by-school-type/.

(3) Dina Eldawy, «A Fragile Situation: Will the Syrian Refugee Swell Push Lebanon over the Edge?,» Migration Policy Institute, February 21, 2019, https://www.migrationpolicy.org/article/syrian-refugee-swell-push-lebanon-over-edge; and Josephine Deeb, «In Lebanon, Even Private Schools Caughtin Education Crisis,» Al-Monitor, January12, 2017, https;//www.al-monitor.com/pulse/originals/201701//Lebanon-syrian-displaced-students-public-private-education.html.

الدروس الخصوصية التكميلية[1]. وعلى مستوى المنطقة، كان معدل الالتحاق بالمدارس الابتدائية الخاصة أعلى بكثير منه في المرحلة الثانوية.

أما على المستوى الجامعي، فقد أدى نقص التمويل وقلة الكفاءة وعدم القدرة على تلبية احتياجات التزايد السكاني إلى تحول الحكومات إلى الاعتماد على القطاع الخاص في التعليم. كما أصبح إنشاء فروع جامعية للجامعات البحثية الغربية سمة بارزة في العديد من دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا؛ فمن بين ما يقرب من 600 جامعة في المنطقة، 70 % تم إنشاؤها منذ عام 1990، 40 % منها خاصة، تسيطر على نسبة 30 % من التسجيل الجامعي في المنطقة[2].

إلا أن الاتجاه نحو الخصخصة يثير عدة مخاوف، أقلها تفاوت جودة التعليم الخاص. كما أن طفرة التعليم الخاص لا تأتي دائماً مصحوبة بتنفيذ السياسات والأطر التنظيمية التي تضمن وجود قطاع خاص ناجح وفعال. كما أن تحوّل الأنظمة الوطنية في العقدين الماضيين من التعليم المجاني الشامل إلى مزيج من المدارس العامة والخاصة يذكرنا بالتقسيم الذي ساد في الحقبة الاستعمارية بين المدارس الأوروبية والمدارس المستقلة.

وقد حذرت أكسفورد أناليتيكا [شركة استشارات دولية] منذ ما يقارب عقداً من الزمن، من ظهور نظام ذي مستويين يتم فيه تعويض انعدام المساواة في الوصول إلى التعليم[3]. وفي منطقة تعتبر فيها بطالة الشباب قضية ملحة، غالباً ما يؤدي التفاوت في جودة التعليم بين العام والخاص إلى إنشاء نظام ذي مستويين؛ إذ أصبحت آفاق العمل الأفضل عامل ترويج أساسي لصالح المدارس الخاصة، لكنها متاحة فقط للأقلية القادرة على تحمل تكاليفها. ولما كان «اقتصاد المعرفة» هو المستقبل، تصبح المدارس الخاصة في وضع أفضل، نظراً لتمكنها من توفير الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات وغرس الكفاءات التكنولوجية بطرق أفضل لا تستطيع المدارس العامة منافستها. ومن وجهة نظر السياسة العامة هذا ليس محبذاً بالضرورة.

لكن لم يقتصر أثر الخصخصة على انتشار المدارس الخاصة فقط؛ إذ أدى عدم الرضا عن

(1) Bouzou Daragahi, «Egypt’s Teachers Enjoy Lucrative Sideline,» Financial Times, October 20, 2013, https://www.ft.com/content/8ffa7a201-af911-e387-da-00144feab7de.

(2) Lisa Anderson, «Fertile Ground: The Future of Higher Education in the Arab World,» Social Research 79, no. 3 (Fall 2012).

(3) Robinson and Fytatzi, «Middle East.»

الأداء المدرسي وتوسيع الخيارات القائمة على موقع الويب إلى تحول العديد من الآباء إلى التعلم عبر الإنترنت. وخير مثال على ذلك هو موقع (نفهم) الإلكتروني لخدمات التعليم الجماعي، الذي أسسه ثلاثة شبان مصريين محترفين في مجال التكنولوجيا، حيث تزايد عدد المستخدمين للموقع إلى 500.000 مستخدماً نشطاً شهرياً، وتوسع ليقدم أكثر من 10000 مقطع فيديو تعليمي عبر الإنترنت، والتي، كما يشير موقع نفهم، «تغطي 75 % من المناهج من مرحلة رياض الأطفال وصولاً إلى الصف الثاني عشر في مصر... كلها مرتبة حسب الدرجة والمادة والفصل الدراسي»[1]. وبشكل عام، أصبحت منتجات التعلّم الذاتي سوقاً متنامية في الشرق الأوسط، ومع معدل نمو وصل إلى 8.2 %، وصلت الإيرادات إلى 378.4 مليون دولار في عام 2011، و560.7 مليون دولار في عام 2016[2]. ومع كل هذه المؤشرات، نرى أن هذا السوق سيستمر في التوسع - وإن كان بشكل غير متساو - في جميع أنحاء المنطقة.

وقد أدت التحولات المستمرة التي أدخلتها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى عالمنا إلى خلق «فجوة رقمية» بين البلدان العربية. فمنذ عام 2014، تجاوز الشرق الأوسط المتوسط العالمي للاتصال بالإنترنت، ففي عام 2017 بلغ معدل انتشار الإنترنت في المنطقة 56.7 %. ويفيد موقع إحصاءات الإنترنت العالمية أنه اعتباراً من مارس 2019، كان هناك أكثر من 173.5 مليون مستخدم للإنترنت في 22 دولة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ما يمثل 62 % من إجمالي عدد سكان المنطقة[3].

ولكن حسبما ورد في تقرير نشرته كلية محمد بن راشد للإدارة الحكومية في عام 2014، تشكل نسبة السكان في العالم العربي الذين لديهم إمكانية الوصول إلى الخدمات والمعلومات عبر الإنترنت نسبة حرجة، فبصرف النظر عن معدل الوصول المرتفع نسبياً لدى البلدان ذات الدخل المرتفع، لا تزال معظم دول المنطقة العربية متخلفة في الوصول إلى الانترنت، الذي بات يشكل عاملاً حاسماً في النمو الاقتصادي وفرص التنمية عموماً وفي زيادة تطوير التعليم والمهارات خصوصاً.

وتؤكد تلك الحصة التي احتلها التعلّم عبر الإنترنت من مجمل النشاط عبر شبكة الإنترنت

(1) Center for Education Innovations, «Nafham,» http://www.educationinnovations.org/program/nafham.

(2) Center for Education Innovations, «Nafham.»

(3) Internet World Statistics, https://www.internetworldstats.com/.

في المنطقة، أن الوصول إلى المعلومة والمعرفة لم يعد حكراً على الأنظمة التعليمية ووسائل الإعلام الخاضعة للسيطرة المباشرة من الحكومات الاستبدادية، إذ يعد التوسع السريع والربط مع شبكات المعرفة والمعلومات العالمية واحداً من تطورين رئيسيين حدثا على مدى عقد من التغيير السريع، وهذا ما تم التأكيد عليه في تقرير التنمية البشرية العربية لعام 2016. وأما الثاني، والذي يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالأول، فهو «ارتفاع مستويات انعدام الرضا بين الشباب وشعورهم المتزايد بأنهم يفقدون السيطرة على حياتهم»[1]. ويمكن لأي متابع لتعليقات المحللين وتناولهم المتكرر لمفهوم «المواطنة»، إضافة إلى استياء مجتمعات الشباب في المنطقة من عرقلة مشاركتهم الهادفة في الحياة المجتمعية بفعل الموروث الأبوي القديم ناهيك عن سنوات الحكم الاستبدادي، أن يرى أن مشكلة كبيرة باتت تلوح في الأفق. وهذا ما انعكس في تقرير التنمية البشرية العربية 2016، الذي دعا إلى «تجديد تركيز السياسات على تنمية الشباب»[2]. من خلال إدماجهم في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

وتؤكد قضية تمكين الشباب على أهمية مشاركتهم وادماجهم في المجتمع. ويمكن تحقيق ذلك عبر غرس مبادئ وقواعد المواطنة في المجتمع، والتي تحترم جميع الفئات والاختلافات المشروعة. فكلما مُنح مزيد من الشباب حق الوصول إلى تعليم عادل يتوافق مع المعايير المناسبة للتحصيل والإنجاز التعليمي، وكلما حصل عدد أكبر منهم على عمل يرضيهم وتمكنوا بالتالي من التحكم بظروف حياتهم، كلما كانوا أكثر ميلاً نحو «الحفاظ» على عقلانيتهم، وتأكيد أنفسهم كعوامل قوية في التغيير، وازدادت سيطرتهم على المناقشات الضرورية حول مجتمع الغد[3].

وقد قدم محمد فاعور، الموظف السابق لدى مركز كارنيغي للشرق الأوسط، طرحاً مشابهاً، حيث دعا إلى تعليم مفهوم المواطنة (وإلى مزيد من التثقيف بشأنه) باعتبار المواطنة ضرورية لتطوير المهارات «اللازمة للازدهار ضمن بيئة عالمية وديمقراطية وتنافسية»[4]. خاصة بعد أن ثبت عدم التوافق بين طرق التدريس التعليمية عالية التوجيه والتي يصبح فيها المعلم ملقناً من جهة، وبين روح التحقيق والتفكير التحليلي التي تعززها قيم المشاركة

(1) UN Development Programme, Arab Human Development Report 2016.

(2) UN Development Programme, Arab Human Development Report 2016.

(3) UN Development Programme, Arab Human Development Report 2016.

(4) UN Development Programme, Arab Human Development Report 2016.

المدنية والسياسية. وفي هذا السياق يخبرنا فاعور بوجود معضلة على شكل حلقة لا متناهية، فيقول:

«يتطلب التعليم الجيد الحوكمة الرشيدة، التي تفتقدها الحكومات المركزية والمدارس المحلية في المنطقة. وتلعب وزارات التعليم في المنطقة دوراً مركزياً جداً، فهي لا تزال تخضع لسيطرة أنظمة الإدارة الاستبدادية. وعلاوة على ذلك، تفتقر معظم الوزارات إلى الرؤية والتخطيط الاستراتيجي المناسب والوحدات الإشرافية الفعّالة والموارد البشرية المختصة. وفي ظل تلك الظروف غير المواتية للتقدم، سيواجه قادة أي مبادرات جديدة مجموعة من العقبات البيروقراطية، بما في ذلك المسؤولين غير الأكفاء، والفاسدين، والذين غالباً ما يكونون غير مهتمين، بل أحياناً مقاومين للتغيير»[1].

من أين إذاً، وكيف للتغيير أن يبدأ؟ بالتأكيد ليس على المستوى الحكومي الذي تهيمن عليه أنظمة الإدارة الاستبدادية. كيف سيبدأ التغيير على مستوى المدرسة «في ظل ظروف غير مواتية للتقدم»، وأمام عقبات البيروقراطية والفساد؟ أو كما قال تقرير التنمية البشرية العربية، كيف سيتم «غرس مبادئ وقواعد المواطنة في هذه المجتمعات»؟ قد تبدو الأجوبة مقنعة، لكن تنفيذها لا يزال يشكّل معضلة كبيرة في منطقة تعامل فيها الحكومات المواطنين على أنهم مجرد أشياء.

هل المواطنة مهمة؟

ما برح اللبس المتأصل في مفهوم المواطنة في الشرق الأوسط يولّد مجموعة مشاكل مستعصية مثل أصول التدريس التي عفا عليها الزمن، والشمولية الجنسانية، وضعف العناية بالابتكار الضروري للاقتصادات الناشئة في القرن الحادي والعشرين. وصحيح أن إنجاز المواطنة كقيمة وحق في المجتمعات الغربية كان نتاج مسار تاريخي طويل؛ إلا أن التعليم كان شرطاً مسبقاً أساسياً لتشكيل هوية «المواطن» في الغرب، حيث أدى تضافر تطور مفهوم المواطنة إلى تطور أنظمة التعليم الحديثة بطريقة مميزة. أما على الجانب الآخر، حيث « قلّت تاريخياً فرص تطوير المؤسسات ذات الحكم الذاتي على غرار نظيراتها الحديثة»[2]، وحيث خلق

(1) Muhammad Faour and Marwan Muashar, «Education for Citizenship in the Arab World: Key to the Future,» Carnegie Endowment for International Peace, October 2011.

(2) R. Stephen Humphreys, Between Memory and Desire: The Middle East in a Troubled Age (Berkeley, CA: University of California Press, 1999), 128

الاستعمار نوعاً من عدم التجانس في النظم التعليمية، ما تزال العلاقة بين «التعليم» ورفع مستوى «المواطن» غير واضحة نسبياً.

وهذا ما وصفه عالم الأنثروبولوجيا الراحل إرنست جيلنر بأنه «نوع من العلاقة العكسية بين حجم المجتمع ومستواه الثقافي». يقول جيلنر: في المجتمعات الصغيرة، حيث تكون العلاقات محددة ومعروفة، ومحدودة العدد، لا يكون التساوي الثقافي المشترك شرطاً مسبقاً للتواصل الفعّال. فما يعوَّل عليه حقاً هو القرب المكاني والروابط الاجتماعية المشتركة والعلاقات المستمرة. لكن الأمر مختلف في المجتمعات الحديثة؛ ويتضح هذا من خلال المسار التاريخي للثورة الصناعية التي انتقلت من البنى الاجتماعية الحميمية الصغيرة ذات المجتمعات الحرفية إلى شكل اجتماعي أكثر غموضاً، تمثّل بالمدن الصناعية اللاشخصية. إن الفرق الجوهري هو أن التفاعلات الاجتماعية في المجتمعات الحديثة والمعقدة، تكون «عابرة وسريعة الزوال وغير متكررة واختيارية إلى حدٍ بعيد، ويصبح فيها الفلاح مواطناً»[1].

يربط جيلنر المواطنة بالتعليم المعاصر من حيث المفهوم والوظيفة. ويستند في حجته إلى نقطتين، الأولى: هي أن الإنسان مخلوق اجتماعي بالدرجة الأولى. والثانية: هي أن المجتمعات تتغير مع مرور الوقت. فالوحدات الاجتماعية الصغيرة كالقرية لم تعد قادرة على تشكيل الهوية الوطنية. ربما ما زال بإمكان قرى شعب النوير في جنوب السودان أن تنجب المزيد من الأفراد لشعب النوير، إلا أنها لن تستطيع إنتاج مواطن سوداني نشط، يمكنه الاستفادة من جنسيته السودانية. فالقرى تفتقر إلى الموارد اللازمة لإنتاج أي شيء ما خلا الأفراد؛ إذ باتت تنشئة الأفراد في المجتمعات الحديثة، تتطلب أكثر مما تستطيع موارد الأسرة والقرية تأمينه؛ ألا وهو النظام التعليمي.

لماذا؟ لأن قدرة التصنيع والحداثة تتطلبان ذلك. وسنبين لكم ها هنا، وإنْ بشيء من الاختصار، مسار المجتمعات الصناعية الحديثة الذي بدأ بتآكل البنى الاجتماعية الشمولية، تلاه ظهور بروليتاريا صناعية الذي بدوره تزامن مع مزيد من التحشيد واختفاء الفردية؛ ما أدى لتكوّن مجتمع يمكن استبدال أعضائه وظيفياً، بعضهم مكان بعض؛ مع مزيد من القدرة على التواصل بحكم مستويات الثقافة المتساوية، أدى إلى استبدال اللغات المحلية بلغات وطنية أوسع؛ مع تبني سياسة محو الأمية عالمياً وبالمعنى الواسع للكلمة. فباتت المؤسسة الوحيدة

(1) Ernest Gellner, Thought and Change (Chicago: University of Chicago Press, 1964), 155.

القادرة على محو الأمية الثقافية على هذا النطاق الواسع - بمقياس الدولة القومية - هي نظام التعليم الوطني.

وفي حين انتشرت عمليات التصنيع والتحديث بين المجتمعات الغربية على نحو غير متساوٍ، وبمعدلات مختلفة، غابت أية عمليات مشابهة عن سماء الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ففي القرن السابع عشر، كانت الدول العربية ضعيفة على الصعيد الدولي. وربما تمكن الاستعمار الذي أتى للمنطقة لاحقاً من إعادة تشكيل الحدود، لكن الدول التي شُكلت بإرادة خارجية افتقرت إلى الشرعية في أعين شعوبها. ورغم وجود أيديولوجيات عابرة للدول مثل القومية العربية والبعثية وأشكال الإسلاموية، ظل الحكم في أنحاء المنطقة شأناً عائلياً، محلي الأفق، مبنياً في جله على صلات القربى.

هل يحقق نظام التعليم العدالة؟

في ظل هذا الوضع الملتبس لمفهوم المواطنة، قد يكون من الأفضل توضيح الكثير من مسببات الإحباط لدى المحللين الدارسين لشؤون التعليم في المنطقة. ومن الأمثلة على ذلك تأثير النوع الاجتماعي على التعليم. والذي ورد في تقرير لمعهد بروكينغز لعام 2015 بعنوان «إطلاق العنان لإمكانيات النساء العربيات المتعلمات»، حيث جاءت صفحة التقرير الافتتاحية:

«بالنسبة للمرأة العربية، لم يمنحها التقدم في مجال التعليم، والذي حققته بشق الأنفس، التقدم الاقتصادي الذي تستحقه. فرغم أن الشابات يسعين وينجحن في التعليم العالي بمعدلات أعلى من الشبان، تبقى احتمالات دخولهن إلى سوق العمل، ناهيك عن الاستمرار فيه، أقل بكثير»[1].

أما الأرقام الواردة في التقرير ذاته فتدعو إلى القلق. ففي عام 2014، مع أن نسبة الالتحاق بالتعليم العالي للإناث مقارنة بالذكور في المنطقة العربية بلغت 108 % (والنسبة أعلى بكثير في دول مجلس التعاون الخليجي وتونس)، سجّل معدل البطالة بين الشابات في

(1) Maysa Jalbout, «Unlocking the Potential of Educated Arab Women,» Brookings Institution, March 12, 2015, https://www.brookings.edu/blog/education-plus-development/201512/03// unlocking-the-potential-of-educated-arab-women/.

المنطقة 43.9 %، أي ضعف معدل البطالة الفعلي بين الشباب الذكور 22.9 %. وهذا يعني أنه لا تزال ثلاث من كل أربع نساء عربيات خارج سوق العمل - وذلك رغم التقدم الكبير الذي تحقق على مدى العقود القليلة الماضية في مجال التكافؤ بين الجنسين في معدلات الالتحاق بالمرحلتين الابتدائية والثانوية(1).

وتشير الدراسات إلى عدم وجود أي تفاوت في الدرجات الأكاديمية بين الأولاد والبنات، بل يبدو أن أداء الفتيات أفضل أكاديمياً من الأولاد في دول مجلس التعاون الخليجي والأردن وفلسطين، حيث تفوقت النساء في المملكة العربية السعودية على الرجال في مواد العلوم والرياضيات(2). فلماذا إذاً لم تنعكس تلك الزيادة في تكافؤ الجنسين من ناحية التعليم، العالي خصوصاً، زيادةً في معدل مشاركة المرأة في سوق العمل؟

تكمن الإجابة في مجموعة عوامل اجتماعية وقانونية واقتصادية معقدة، كالأدوار التقليدية أو المحافظة لكل من الجنسين، ومفهوم عمل المرأة المقبول ثقافياً، وتأثير الزواج والأمومة على مشاركة المرأة في القوى العاملة، وسيطرة المحيط، وعدم تسليط القطاع الخاص الضوء على أمثلة من النساء اللواتي مكّنهن التعليم من المشاركة الناجحة في سوق العمل. ثمة مفارقة أيضاً، لا سيما في دول الخليج، بين أولئك الذين يشجعون النساء على التعليم من جهة والبيئة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي لا تشجعهم على المشاركة في سوق العمل من ناحية أخرى. وقد رصد تقرير حديث للبنك الدولي، كيف أنه في الدول الغنية بالنفط، حيث يعتمد المواطنون على الدولة في الحصول على دخلهم، تصبح الدولة «أباً لمواطنيها» وتعمل على تعزيز الأدوار التقليدية والمحافظة لكلا الجنسين(3).

توضّح تلك التفاصيل تأثير العوامل الاجتماعية والقانونية والاقتصادية والثقافية المعقدة على التكوينات المختلفة لبلدان المنطقة، إلا أن وصول المرأة المحدود إلى سوق العمل رغم حصولها على مستويات عالية من التعليم لا يتناسب مع قيم وخطاب المواطنة الحديثة، فثمة نظام قيم مختلف يلعب دوره هنا، وقد بات متأصلاً في وظائف تلك الدول التي باتت «أباً لمواطنيها» وهذه أكثر من مجرد معضلة.

(1) Jalbout, Unlocking the Potential of Educated Arab Women.

(2) Maha El-Swais, «Despite High Education Levels, Arab Women Still Don't Have Jobs.»

(3) Maha El-Swais, «Despite High Education Levels, Arab Women Still Don't Have Jobs.»

وكما ينحاز نظام التعليم ضد المرأة، فهو ينحاز أيضاً ضد غير المدعومين؛ إذ انتشرت «المحسوبيات» انتشاراً كبيراً في كامل أنحاء الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، مستفيدة من روابط القرابة التي تشكل شكلاً مقتضباً من أشكال الفساد. وتشير العديد من تقييمات التعليم الحديثة إلى الآثار الضارة للفساد إلى جانب تأثيرات الاستبداد والركود السياسي. فرغم أنه لا يزال من الصعب تعريف الفساد بعبارات اجتماعية صارمة، إلا أن الممارسات الموجودة في كثير من المناطق العربية والتي يمكن وصفها بأنها «فاسدة» تعكس تحالفات هيكلية عميقة بين النخب السياسية والاقتصادية، بما يتجاوز ما يُعرف بالفساد الانتهازي.

ففي المجتمعات التقليدية، حيث تعتمد التفاعلات اليومية على استخدام شبكات الأقارب والعلاقات، تحدد الواسطة كيفية تنظيم الحياة الاجتماعية وكيفية إنجاز الأعمال. وعندما يتغلغل هذا النمط ويسود في المجتمعات الحديثة الكبيرة يُضعف الفساد النظام التعليمي ومشروع التعليم الحديث.

ما هي الحلول؟

في الحقيقة، لا توجد أزمة تعليمية ليست، ولو بجزء منها، اقتصاديةً أو سياسيةً أو سكانيةً أو تنمويةً أو جنسانيةً أو ثقافية. وهذه الحالة لا تقتصر فقط على المنطقة العربية، لكن المميز في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا هو المدى الذي يشكل فيه الفهم الخاطئ للمواطنة مشاكل متشابكة يصطدم بها مشروع التعليم بمعناه الواسع.

ولا ينتقص هذا من قيمة «التعليم من أجل المواطنة»، والذي وصفه محمد فاعور ومروان المعشر في تقرير صدر عام 2011، وكان لا يخلو من بُعد النظر، بأنه اختصاص رئيسي في القرن الحادي والعشرين.

تؤثر أوجه القصور الخطيرة في النظم الاجتماعية والسياسية والاقتصادية على المستويين المحلي والوطني في البلدان العربية على برامج التربية من أجل المواطنة. حيث يشتد الولاء للمجموعة العرقية أو الدينية؛ وتهيمن القيم الاستبدادية. وتندر فرص المشاركة في الحكم وصنع القرار؛ وتضيق حرية الكلام والمعتقد. وتشكل مقاومة الجماعات الدينية المتشددة والأحزاب السياسية الاستبدادية للقيم الديمقراطية عقبة رئيسية[1].

(1) Faour and Muasher, «Education for Citizenship in the Arab World,» 16.

إن تفوق وأولوية الخلفية الدينية والسياسية والاجتماعية الاقتصادية - على المنزل والمدرسة والمجتمع - باعتبارها مجموعة سياقات تؤثر على تعريف مجتمعات المنطقة للمواطنة، يؤكد على وجود انفصال نابع من مستوى أعمق من البنية الاجتماعية، بين ما يتعلمه المرء أو يكتسبه بطريقة أو بأخرى في المدرسة من جهة وبين الواقع الاجتماعي الذي ينتظره من جهة أخرى؛ إذ أن هناك ثمن يجب دفعه مقابل مناهضة قيم وإملاءات المجتمع، حيث ينتهي الأمر بطلاب سابقين من أمثال إميل دوركهايم وماكس ويبر وبيير بورديو على بسطات الخضار وبمن كان سيصبح طالباً في القانون ليعبر، من دون قصد السخرية، عن ازدراءه بشأن الحقوق قائلاً: «إنها موجودة فقط في الكتب».

ولكن ما الذي يجب فعله؟ من المؤكد أنه لا يوجد حل موحد لمنطقة مقسمة على أساس التفاوت في الثروات والموارد، حيث تعاني بعض المناطق إما من عدم الاستقرار الذي طال أمده أو من العنف الكارثي. لقد أثرت الصراعات الكارثية في سورية واليمن وأماكن أخرى على حياة الأطفال بشكل مدمر حيث «خسر الأطفال تعليمهم بسبب الحرب»، على حد قول هيومن رايتس ووتش[1].

ففي تقرير صدر في يناير عام 2017، ذكرت اليونيسف أن 40 % من الأطفال السوريين اللاجئين في تركيا، والذين يصل عددهم إلى 1.2 مليون طفل لم يلتحقوا بالمدرسة وهم بالتالي معرضون لأن يصبحوا «جيلاً ضائعاً»[2]. وفي اليمن، حيث يواجه 460.000 طفلًا خطر سوء التغذية، في وقت كتابة التقرير، ارتفع عدد الأطفال غير الملتحقين بالمدارس إلى مليوني طفل[3]. كما أن احتمالات الإصلاح التربوي الهادف على المدى القريب في أماكن أخرى حيث الظروف أقل خطورة، ما زالت غير واعدة.

(1) Human Rights Watch, «Education for Syrian Refugee Children: What Donors and Host Countries Should Do,» September 16, 2016, https://www.hrw.org/news/201616/09//education-syrian-refugee-children-what-donors-and-host-countries-should-do.

(2) UNICEF, «Over 40 Percent of Syrian Refugee Children in Turkey Missing out on Education, Despite Massive Increase in Enrollment Rates,» January 19, 2017, https://www.unicef.org/press-releases/over-40-cent-syrian-refugee-children-turkey-missing- out-education-despite-massive.

(3) UNICEF, «In Yemen, Children's Education Devastated After Three Years of Devastating Conflict,» March 27, 2018, https://www.unicef.org/mena/press-releases/yemen-childrens-education-devastated-after-three-years-escalating-conflict.

ويشير المؤرخ ستيفن همفريز في الصفحات الأخيرة من كتابه «بين الذاكرة والرغبة»، إلى أنه « لطالما كانت رغبة المنطقة العربية بالمستقبل... تحولية أكثر منها تحسينية؛ إذ تستهدف إنشاء عالم جديد، بدلاً من تحسين الواقع الذي يعيشه الناس بالفعل»[1]. من المؤكد أن أحداث الربيع العربي وما تلته قد أثبتت أن التحول ليس بالضرورة أن يكون نحو الأفضل أو، تحولية، بالمعنى الإيجابي للكلمة.

ولكن كيف سيكون نهج تحسين التعليم؟ في البداية، سيبدو جانبياً ومحلياً. سيبدو جانبياً لأن أي حل للأزمة التعليمية سيتطلب رؤى وخبرات متعددة التخصصات والوكالات والمعنيين والتعاون فيما بينهم.

وتشكل المبادرات المتخذة في جمهورية أيرلندا مثالاً جيداً، فبالرغم من أنها بعيدة عن المنطقة العربية، إلا أنها تشترك معها في بعض السمات. وتشمل هذه السمات نسبة كبيرة من الشباب (33 % من السكان، وهي الأكبر في أوروبا[2]؛ إلى جانب إرث استعماري دائم. والأهم من ذلك، حاجتها الملحة لإعادة بناء نظامها التعليمي في أعقاب الأزمة الاقتصادية لعام 2008، للاستجابة بشكل أفضل لاحتياجات السوق الحالية وخلق فرص جديدة. ويهدف نموذج استراتيجية المهارات الوطنية الأيرلندية 2025 إلى «تعزيز إصلاح نظام التعليم والتدريب من خلال شراكة حقيقية بين قطاع التعليم والمؤسسات لتوفير مزيج من المهارات المطلوبة على مدى السنوات العشر المقبلة وما بعدها»[3].

ومن أهم أهداف إستراتيجية عام 2025 توفير فرص تنمية المهارات التي تربط بين احتياجات المتعلمين من جهة وبين المجتمع والاقتصاد من جهة أخرى، ومشاركة مختلف الجهات الفاعلة من خلال التعليم والتدريب في القطاع الخاص ومختلف الأطراف المعنية بالتنمية الاقتصادية. وقد تم على المستوى المحلي تنفيذ معظم هذه البرامج بسبب المرونة والاستجابة والمساءلة التي توفرها.

---

(1) Humphreys, Between Memory and Desire, 27.

(2) IDA Ireland, «Workforce and Demographics,» https://www.idaireland.com/ invest-in-ireland/ ireland-demographics.

(3) Damien English and Jan O'Sullivan, Ireland's National Skills Strategy 2025, Department of Education and Skills, https://www.education.ie/en/Schools-Colleges/Services/ National-Skills-Strategy/.

وهناك أمثلة من العالم العربي أيضاً، حيث يستشهد تقرير عام 2011 الذي أعدته الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية والمؤسسة الدولية للشباب برواد الأعمال الشباب في الضفة الغربية، حيث أطلق طلاب جامعيون من الذكور والإناث مشاريع ناجحة في عدد من القطاعات. وقد فعلوا ذلك من خلال دمج تعليمهم مع عناصر التوجيه والتدريب المصممة بعناية والمستمرة، ليس فقط من خلال مجتمعات الأعمال الإقليمية ولكن أيضا من خلال الدعم المحلي والدولي.

وفي المغرب، عملت برامج مماثلة لدعم ريادة الأعمال الاجتماعية، مثل «إنجاز المغرب» و«ابدأ حياتك»، خلال السنوات القليلة الماضية بنجاح ملموس على إرساء الأسس لشركات ناشئة شبابية ناجحة وفي مجالات منوعة[1]. كما أطلق معهد عُمان للابتكار، وهو أول مصنع رقمي في سلطنة عُمان، مؤخراً برنامجين برعاية شركة بي بي عُمان بهدف خلق «نظام بيئي يدعم شغف الابتكار» في عالم يتسم بالتغير التكنولوجي السريع من خلال الأنشطة والمشاريع التعليمية[2]. وتضمن أحد البرامج مجموعة من 24 شاباً عُمانياً، تتراوح أعمارهم بين 18 و35 عاماً، عملوا على تصميمات لروبوتات لينة، ومشاريع البستنة الهوائية، واستغلال طاقة الأمواج.

وقد استُكملت هذه الجهود بمبادرة ثانية تهدف إلى تطوير مهارات الابتكار لحوالي 500 طالب أصغر سناً (من 9 إلى 15 عاماً)، تشمل مجالات مثل المواد المركبة وإعادة التدوير. وتم إطلاق أكاديمية المبرمجين الشباب التونسيين، التي تُعلم الشباب مهارات البرمجة، بدعم متواضع من وزارة الخارجية الأمريكية، لتكون بمثابة منصة لإعداد أدمغة شابة مبدعة ومبتكرة للوظائف وتطوير مهارات ريادة الأعمال من أجل قطاع الخدمات ذي تقنية عالمية عالية[3]. ليست ريادة الأعمال حلًا سحرياً، ولن تسد وحدها الفجوة بين التعليم والتوظيف في المنطقة العربية. لكن المهارات والقيم التي تتطلبها - كالإبداع وخفة الحركة والتفكير النقدي وحل المشكلات والتواصل ومهارات التعامل مع الآخرين - هي، كما لاحظ رئيس الأبحاث في

(1) INJAZ Al-Maghreb, http://injaz-morocco.org/en/; and Start up Your Life, https:// www.start-up.ma/organisme/startupyourlife/.

(2) Adelle Geronimo, «Oman Innovation Factory Launches Programmes for Young Inventors,» Tahawultech.com, December 21, 2017, https://www.tahawultech.com/news/oman-innovation-factory-young-inventors/.

(3) Young Tunisian Coders Academy, https://www.facebook.com/ YTCAcademyTunisia/.

منصة ريادة الأعمال في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ليست فقط مهارات ريادة أعمال ولكنها « أيضاً شرط لا غنى عنه لكونك موظف في أي مجال»[1] (53). كما تؤكد جميع الأمثلة التي ذكرناها آنفاً، على أن التحسين يكون في البداية تجريبياً وصغير النطاق، ومن ثم ما يلبث أن يتخذ منحنى تصاعدي.

ويكون تجريبياً من خلال تبني ما يسميه مفكرو التصميم بالـ «فشل الإيجابي» كأداة للتنمية. ويكون ذا نطاق ضيق عبر الاستلهام من خلال مراقبة الآخرين داخل المنطقة وخارجها، ومحاكاة الأمثلة الناجحة وتكييفها، ما أمكن، مع السياقات المحلية. ويجب التعويل كثيراً على نقاط الوصل حيث يتم جمع مجالات «التعليم» و«السوق»، المنفصلة نسبياً، عبر إنشاء مناطق شبيهة بمخطط فين للتعاون المؤسسي بين المعلمين وأرباب العمل. ويكون ذلك تدريجياً من خلال التطلع إلى إنشاء ممارسات ونماذج ناجحة، فلربما استطاع عدد قليل من بائعي الخضروات الذين يعانون من نقص العمالة من خلال مدرسة واحدة أو مشروع واحد أو ريادة واحدة إيجاد عمل لهم.

(1) Sarah Alaoui, «Developing Youth Entrepreneurship in Morocco,» Al-Jazeera, August 29, 2015, https://www.aljazeera.com/indepth/opinion/201508//developing-youth-entrepreneurship-morocco-150829100520007.html.

6

ما الذي يتطلبه إصلاح اقتصاديات الشرق الأوسط؟

بلال وهاب

تعد منطقة الشرق الأوسط من بين أغنى مناطق العالم بالموارد الطبيعية، ولكن رغم الثروة النفطية الهائلة في الخليج العربي، تتأرجح المنطقة على هاوية اقتصادية. لدرجة أن مناطق شرق آسيا وجنوب آسيا وحتى أمريكا اللاتينية - التي كانت في يوم من الأيام تساويها في مجال الأعمال والتنمية - تركت الشرق الأوسط خلفها الآن. فبدلاً من الشروع في تحقيق نمو بطيء وثابت، تظل اقتصادات الشرق الأوسط تتأرجح بدورات متكررة من الازدهار والكساد في التنمية الاقتصادية، والتي غالباً ما تكون بخطوة إلى الأمام وخطوتين إلى الخلف. كما تضيف المخاوف البيئية، مثل التصحر ونقص مياه الشرب، مزيداً من التعقيد إلى المشهد. وفي حين تمكنت مناطق أخرى من التغلب على عقبات مماثلة أمام الازدهار، فلماذا يفشل الشرق الأوسط دائماً في أن يحذو حذوها؟

من السهل إلقاء اللوم على انعدام الديمقراطية في الشرق الأوسط، لكن هذا غير كاف لتفسير المشكلة برمتها. فالصين وسنغافورة شهدتا نمواً اقتصادياً هائلاً في نصف القرن الماضي من دون تبني الديمقراطية. كما تطورت عجلة الاقتصاد في كل من كوريا الجنوبية وتايوان قبل إتمام أي منهما عملية التحول الديمقراطي بوقت طويل.

إذن ما الذي يعيق عملية التنمية الاقتصادية في الشرق الأوسط؟ لا توجد إجابة واحدة لهذا السؤال. فقد وقعت تلك البلدان الغنية بالنفط فريسة لديناميكيات الدولة الريعية، وبقي الفساد يدمر الدول الغنية والفقيرة على حدٍ سواء. وقد أدت عقود من الاشتراكية والاقتصاد الموجّه لخسائر فادحة. وكذلك فعل الصراع العربي الإسرائيلي وعدد لا يحصى من النزاعات الأخرى. كما أن مناخ الأعمال في العديد من بلدان المنطقة ينفر الاستثمارات بدلاً

من أن يجتذبها، ولكن حتى عندما يقرر المستثمرون الخوض في غمار سوق الشرق الأوسط، يستمر الافتقار لطبقة وسطى مستقرة ومتطورة، إضافة لغياب الكفاءات المحلية وتدهور حالها بسبب عقود من استيراد العمالة، في إعاقة عجلة النمو.

مشكلة النفط

في عام 2013، نشر عالم السياسة مايكل روس بجامعة كاليفورنيا، لوس أنجلوس، كتابه بعنوان «لعنة النفط: كيف شكّلت الثروة البترولية تطور الأمم»[1]. وبيّن فيه أن الدول البترولية معرضة بنسبة 50 % أكثر من غيرها لأن يحكمها المستبدون مقارنة بالدول الفقيرة بالموارد، كما أن احتمال قيام حروب أهلية فيها يزيد بمقدار الضعف. ولأن الدول الغنية بالنفط تنفق حصصاً كبيرة من ثروتها الوطنية على التسلح، فغالباً ما يكون الرد الافتراضي هو استخدام القوة في الصراعات السياسية. ففي الجزائر والبحرين، والعراق في عهد صدام حسين، والسودان، سحقت الدولة الاضطرابات الاجتماعية والسياسية بالقوة الغاشمة. كما لم يمول النفط السوري حملة القمع التي شنّها بشار الأسد منذ عام 2011 فحسب، بل موّل دولة الخلافة الإسلامية التي لم تدم طويلاً كذلك.

وقد أكدت الأحداث اللاحقة أطروحة روس. فمنذ عام 1980، اتسعت الديمقراطية في جميع أنحاء العالم، وبرغم تراجعها مؤخراً، فقد حققت الديمقراطية مكاسب كبيرة في كلٍ من أوروبا الشرقية وأمريكا اللاتينية وأفريقيا جنوب الصحراء وحتى دول شرق آسيا، مثل كوريا الجنوبية وتايوان. بينما شكلت البلدان المعتمدة على النفط، وبشكل عام، استثناءً من هذه القاعدة.

ولكن كما منعت الموارد البترولية الهائلة الإصلاح في العديد من دول الشرق الأوسط، فقد نمت دول أخرى مثل الجزائر والعراق والإمارات اعتماداً على ريع النفط أو الغاز، الأمر الذي أدى بدوره إلى خلق محركاً مغذياً للنمو الاقتصادي[2]. وخلقت المساعدات الخارجية

(1) Michael Ross, The Oil Curse: How Petroleum Wealth Shapes the Development of Nations (Princeton, NJ: Princeton University Press, 2013).

(2) Richard Auty, «Oil and Development in the Middle East» (paper presented at the BRISMES Annual Conference on Revolution and Revolt: Understanding the Forms and Causes of Change, London, March 28, 2012), https://brismes2012.files.wordpress.com/201202//richard-auty-oil-and-development-in-the-middle-east.pdf.

ديناميكية مماثلة في دول مثل مصر ولبنان والسلطة الفلسطينية. ولكن كانت النتيجة عموماً تعاظم الحكم الاستبدادي الهش.

ولم يقتصر دور هذه الديناميكيات على إعاقة الديمقراطية فحسب (والتي لا تعد مصدر قلق بالنسبة لممالك الخليج)، ولكن ما إن تجري الانتخابات، يطلق العنان لسياسات المحسوبية والتنافس على موارد الدولة، كما يقول بول كولبير من جامعة أكسفورد، مازحاً، «يصبح البقاء للأسمن»[1]. لهذا السبب عندما يتوافر لدى الأنظمة الاستبدادية النفط، تصبح فرص الديمقراطية أقل احتمالاً.

وقد أدى تأميم الصناعات النفطية، خاصة في السبعينيات، إلى زيادة لعنة الموارد على الشرق الأوسط؛ إذ تدفقت عائدات النفط، التي يسميها الاقتصاديون «الريع»، إلى خزائن الدولة. تؤكد الدراسات أن ريع الموارد الكبيرة مثل النفط والغاز حمل المسؤولين الحكوميين على اختيار المسار الأسهل دائماً على المدى القصير من خلال البحث عن الريع الناتج عن استخراج الموارد الطبيعية بدلاً من الشروع في سياسات مستدامة النمو من شأنها أن توفر الاستقرار على المدى الطويل[2].

هذا ويولد الريع انعدام الكفاءات. فاقتصادات حكومات الدول النفطية أكبر بنسبة 50 % في المتوسط من الحكومات الفقيرة بالنفط[3]. وبالمقارنة مع الحكومات التي تعتمد قاعدة ضريبية صلبة، تخلق ريوع النفط تدفقات للثروة والسلطة من أعلى إلى أسفل. علاوة على ذلك، يستفيد القطاع الحكومي من ريع النفط بشكل كبير وينمو بسرعة أكبر من بقية الاقتصادات.

ورغم أن قطاع النفط لا يشكل سوى 19 % من الاقتصاد في المتوسط، تموّل ريوع النفط 54 % من ميزانيات الدولة[4]. نظراً لتكاليف استخراجه المنخفضة التي يقل متوسطها عن 10 دولارات للبرميل في الشرق الأوسط، فلا يمكن لأي صناعة أخرى أن تنافس عائد الاستثمار

(1) Paul Collier, The Bottom Billion: Why the Poorest Countries Are Failing and What Can Be Done About It (New York: Oxford University Press, 2008).

(2) Also, Macartan Humphreys, Jeffrey D. Sachs, and Joseph E. Stiglitz, eds., Escaping the Resource Curse (New York: Columbia University Press, 2007).

(3) Ross, The Oil Curse.

(4) Ross, The Oil Curse.

ذاك. وهذا هو السبب في أن صناعة البترول، الأشبه بوضع الطيار الآلي، تميل إلى مزاحمة الصناعات الأخرى وتعميق اعتماد الحكومة واقتصاد الدولة بأكمله على النفط.

فخطر الاعتماد المفرط على النفط يكمن في تقلب سعره بشكل ملحوظ. ففي حزيران/ يونيو 1999، بلغ سعر النفط الخام 10 دولارات أما في حزيران/يونيو 2008 فقد بلغ 145 دولاراً، وفي حزيران/ يونيو 2017 بلغ 45 دولاراً. وفي حزيران/يونيو 2014 وحده، انخفضت أسعار النفط بنسبة 40 %[1]. ولذلك تسعى منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك) إلى تحديد أسعار النفط، لكن تباين سياسات الانتاج بين الدول الأعضاء والغش، وتزايد عدد المنتجين من خارج أوبك يقوض قدرة المنظمة على السيطرة على السعر.

وهناك أخطار أخرى كذلك؛ إذ يمكن أن تشكل الدول الغنية بالنفط ذات الكثافة السكانية المنخفضة أهدافاً مغرية للدول المثقلة بالديون، التي تبحث عن طريقة سهلة لملء خزائنها من دون إجراء إصلاحات صعبة. وذلك ما دفع صدام حسين لأمر القوات العراقية باجتياح الكويت. ظاهرياً كان سبب الاجتياح التنازع على تنقيب النفط، ولكن في الواقع، كان الهدف هو نهب الجار الصغير للعراق لإنعاش الخزانة وشبكات المحسوبية في بغداد[2].

كان تحوّل الحكومات بطيئاً لتقليل اعتماد اقتصاداتها على النفط. وقد حذّر وزير النفط والثروة المعدنية السعودي أحمد زكي يماني، قبل أربعة عقود، من أن «العصر الحجري لم ينته بسبب نقص الأحجار، ومثله عصر النفط الذي سينتهي قبل وقت طويل من نفاد النفط في العالم»[3]. ومع ذلك، فقد استغرقت المملكة العربية السعودية عقوداً أخرى لبدء جهود جادة لتنويع مصادر اقتصادها، ولكن لا يزال نجاحها في هذا التنويع غير واضح حتى الآن.

هذا ويتم تقويض خطط بناء اقتصاد بقاعدة عريضة من خلال التراخي خلال سنوات الإشباع، وما تولده من حاجة لزيادة الإنفاق على حساب الاستثمار في السنوات التالية، حيث

(1) US Energy Information Administration, «Short-Term Energy Outlook,» July 9, 2019, https://www.eia.gov/outlooks/steo/report/prices.php.

(2) Jeff D. Colgan, Petro-Aggression: When Oil Causes War (New York: Cambridge University Press, 2013).

(3) Economist, «The End of the Oil Age,» October 23, 2003, https://www.economist. com/node/2155717.

لا تكمن المشكلة في الجمود السياسي فقط؛ إذ بسبب تدفق العملات الأجنبية الضخم، تضخمت أسعار الصرف المحلية. ما جعل استيراد البضائع أسهل من إنتاجها.

تكمن المشكلة في أن صناعة الطاقة تعتمد على رأس المال - والتكنولوجيا - وهي غير كثيفة العمالة. يمثل النفط أكثر من 80 % من عائدات المملكة العربية السعودية[1]، بينما توظّف الصناعة 1.6 % فقط من القوة العاملة[2]. فتلجأ الحكومات إلى تعيين فائض من الموظفين فقط لتوفير عمل لهم، وإن كانوا غير منتجين.

وعندما تنهار أسعار النفط، تكون القدرة على امتصاص الصدمة محدودة. لهذا تعمل السعودية والإمارات على تخفيف الصدمة من خلال صناديق الثروة السيادية، والتي يمكن الاستفادة منها لسد فجوات الميزانية، كما يلجآن إلى تنفيذ بعض إجراءات التقشف غير المستساغة. وقد تمكنت الحكومة العراقية من التغلب على عاصفة انخفاض أسعار النفط وتحدي تنظيم الدولة الإسلامية من خلال خفض الإنفاق والعجز في الإنفاق والاقتراض، لكن حكومة إقليم كردستان العراق لا تزال متأخرة شهوراً في دفع الرواتب بسبب أعداد الموظفين المدنيين المتضخمة والدائنين الأجانب، لكن خفض كشوف المرتبات قد يكون محفوفاً بالمخاطر. وقد مارس صندوق النقد الدولي ضغوطه على الحكومة العراقية لخفض الدعم وتقليص حجم الحكومة قبل انتخابات 2018، الأمر الذي يهدد برد فعل شعبي عنيف قد يقلب طاولة الإصلاح.

مشكلة الفساد

يعمّ الفساد منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من المغرب إلى إيران ومن تركيا إلى اليمن. ففي عام 2015، اضطر 50 مليون شخصاً - أي واحد من كل ثلاثة تقريباً - في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا إلى دفع رشوة للوصول إلى الخدمات العامة[3]. وفي

(1) World Bank, «How Is Saudi Arabia Reacting to Low Oil Prices?,» July 18, 2016, http://www.worldbank.org/en/country/gcc/publication/economic-brief-july-saudi- arabia-2016.

(2) Ross, The Oil Curse.

(3) Transparency International, «50 Million People in the Middle East and North Africa Paid Bribes Last Year,» May 3, 2016, https://www.transparency.org/news/feture/50_ million_people_in_the_middle_east_and_north_africa_paid_bribes_last_year.

حين أن تأثير الهجمات الإرهابية التي تهيمن على عناوين الأخبار قد يمتد إلى العشرات أو المئات، يؤثر الفساد على الملايين. ويغذي الفساد شبكات المحسوبيات، والتي بدورها تساعد الجماعات الحاكمة على البقاء في السلطة ومقاومة الإصلاح.

وتتمثل إحدى المشكلات التي تعيق مكافحة الفساد في أن تعريف التشريعات لمفهوم الفساد يتساهل كثيراً مع الممارسات التي يجدها الناس العاديون فاسدة. حيث تتخلف العديد من القوانين التشريعية للدولة الحديثة عن تعقيد مفهوم الفساد في علاقات الدولة التجارية. ومع أن قانون العقوبات العراقي واضح فيما يتعلق بالرشوة والاختلاس، إلا أنه يتغاضى عن الممارسات الأكثر ضرراً مثل تضارب المصالح والمحسوبية؛ إذ يؤدي كلاهما إلى تفاقم المحسوبية التي أفسدت البلاد[1]. ومع ذلك لم يعد الجمهور يثور ضد مثل هذه الممارسات الفاسدة.

من بين 21 دولة في الشرق الأوسط تم قياسها، سجلت 19 دولة درجة منخفضة جداً في مؤشر مدركات الفساد لعام 2017 الصادر عن منظمة الشفافية الدولية، والذي يرصد مستويات الفساد في القطاع العام. وقد جاء في نتيجة تقرير منظمة الشفافية الدولية: «في غياب الفصل بين السلطات، وبدون وجود مؤسسات عامة قوية وشفافة وفي ظل انعدام آليات المساءلة، يصبح إدخال قوانين وأنظمة مكافحة الفساد مجرد كلام أكثر منه إصلاح سياسي ومؤسسي حقيقي»[2].

وقد تم إدخال بعض التحسينات والتشريعات الجديدة لمكافحة الفساد. حيث وافقت الجزائر وتونس، على سبيل المثال، على اعتماد أطر شاملة لمكافحة الفساد، بما في ذلك تحقيق المزيد من الشفافية، وإنشاء مدونة لقواعد سلوك العاملين في القطاع العام، وحماية المبلغين عن المخالفات. وقد شنّ المجتمع المدني الفلسطيني حملة ضد الواسطة وممارسة المحسوبية، علماً إن الواسطة موجودة في كل مكان في

(1) Coralie Pring, «Iraq: Overview of Corruption and Anti-Corruption,» Transparency International, July 5, 2015, https://knowledgehub.transparency.org/helpdesk/iraq-overview-of-corruption-and-anti-corruption.

(2) Marwa Fatafta, «Rampant Corruption in Arab States,» Transparency Inter- national, February 21, 2018, https://www.transparency.org/news/feature/rampant_ corruption_in_arab_states.

الشرق الأوسط[1]. ومن أجل جذب الأعمال التجارية وتقليل فرص الرشوة، خفّضت مصر عدد الإجراءات اللازمة لتسجيل الشركات من 19 إلى 3 فقط[2]. كما وقّعت غالبية دول الشرق الأوسط وصادقت أخرى على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، ووضعت أطراً قانونية حول الرشوة وغسيل الأموال والمشتريات العامة. وفي عام 2004 ولدعم اتفاقية الأمم المتحدة، تم تشكيل منظمة برلمانيون عرب ضد الفساد[3]. ومع ذلك، مازالت القوانين المعقدة والمربكة تسمح بوجود بعض الثغرات.

والنفط، بالطبع، يفاقم الفساد. فالصناعات النفطية غامضة بشكل ملحوظ. فغالباً ما يكون الكشف عن المحسوبيات الخاصة وإسراف أمراء النفط والمُثْريين الجدد أصعب من التعرف على الاحتياطيات الحقيقية لحقول النفط المختلفة. فتغدو بالتالي عقود النفط والغاز عرضة للثغرات والعمولات.

علاوة على ذلك، ولأن القطاع غالباً ما يكون شديد المركزية ومحصوراً في وزارة النفط أو الشركات الوطنية، يصبح من السهل إخفاء الإيرادات عن الجمهور. من خلال تحويل عوائد شركات النفط الوطنية إلى بنوك خاصة وحسابات خارج الميزانية. وقد استخدم دكتاتوريو العراق وليبيا الثروة الوطنية بهدف الإثراء الذاتي على حساب شعبهم. وحتى عندما تتسرب تلك الثروة، فغالباً ما يكون ذلك بطريقةٍ تغذي شبكات المحسوبية القائمة على الفساد والواسطة، كما هو الحال في الجزائر أو أذربيجان أو العراق.

---

(1) Transparency International, «Aman Launches No to Wasta and Impunity Cam- paigns,» November 14, 2003, https://www.transparency.org/news/pressrelease/AMAN_ no_impunity_ no_wasta_campaign_in_palestine.

(2) Transparency International, «Corruption in the MENA Region» (work- ing paper, Berlin, Germany, February 1, 2009), https://www.transparency.org/ whatwedo/publication/working_ paper_no._02_2009_corruption_in_the_mena_ region.

(3) Middle East and North Africa Organisation for Economic Co-operation and Development Investment Programme, «Business Ethics and Anti-Bribery Policies in Selected Middle East and North African Countries,» http://www.oecd.org/mena/ competitiveness//36086689.pdf.

مشكلة المساعدات الأجنبية

تشحذ المساعدات الخارجية أيضاً الفساد تماماً كما يفعل النفط؛ إذ تقدم الولايات المتحدة مساعدات عسكرية واقتصادية لتعزيز تحالفاتها وتعزيز الديمقراطية ومعالجة مخاوف الوضع الإنساني[1]. ولكن منذ عام 1946، منحت الولايات المتحدة دول الشرق الأوسط ما يقرب من 300 مليار دولار، قليل منها أتت أُكلها في خلق مزيد من الديمقراطية أو الاستقرار[2].

وليس هذا مفاجئاً، فمعضلة المساعدات الخارجية لا تكمن في مقدار الأموال الممنوحة، بل في كيفية تشتتها. حيث تمرّ المساعدات الأجنبية عبر جيوب الموالين قبل أن تصل إلى المنظمات المقصودة، وكثير منها في الواقع منظمات غير حكومية تديرها الحكومة. وبالمثل، غالباً ما تذهب مساعدات القطاع الخاص إلى حلفائهم في النظام والذين يسيطرون على عدد كبير من مؤسسات الدولة وذلك من أجل ضمان ولاء النظام لمقدمي تلك المساعدات.

عادة ما تقدم الولايات المتحدة مساعدات مباشرة للحكومات الأجنبية، والتي بدورها تَعِدُ بتوزيعها بطرق متفق عليها بين الجانبين. ولكن في كثير من الأحيان، تستطيع الحكومات بطرق مبهمة تحويل المساعدات عن مسارها المخطط. ولكن حتى وإن لم يفعلوا ذلك، تبقى تتمتع النقود بخاصية قابليتها للاستبدال، ومن هنا يمكن لتلك المساعدات أن تغطي أموالا أخرى قام كبار المسؤولين باختلاسها من خزينة الدولة.

وفي كتابه «لعنة التحالف: كيف فقدت أمريكا العالم الثالث»[3]، يوضح هيلتون رووت قضيته ضد المساعدات الخارجية الحالية بقوله أن الأنظمة الاستبدادية مهتمة بأمن أنظمتها أكثر من اهتمامها برفاهية المجتمع المدني أو الشعب. لذلك، بدلاً من توزيع الأموال على المجتمع المدني أو الشركات المستقلة، تلجأ حكومات الشرق الأوسط لتقديم الأموال إلى

(1) ForeignAssistance.gov, «Humanitarian Assistance,» https://foreignassistance.gov/categories/Humanitarian-Assistance. Also, see US Agency for International Development, «USAID History,» May 7, 2019, https://www.usaid.gov/who-we-are/usaid-history.

(2) Jeremy M. Sharp and Carla E. Humud, «U.S. Foreign Assistance to the Middle East: Historical Background, Recent Trends, and the FY2016 Request,» Congressional Research Service, October 19, 2015, https://fas.org/sgp/crs/mideast/R44233.pdf.

(3) Hilton L. Root, Alliance Curse: How America Lost the Third World (Washington, DC: Brookings Institution Press, 2008).

المقربين والموالين للنظام. فيصاب المجتمع المدني بالتالي بالضمور من جراء الإهمال ونقص التمويل. وبدلاً من تقوية المجتمع المدني، تؤدي المساعدات الخارجية فعلياً إلى تقوية خصومه[1].

ولكن على الرغم من أوجه القصور فيها، تظل المساعدة الخارجية أداة مهمة للسياسة الخارجية، وهي أداة في طور التطور. ولتحسين فعالية المساعدات الأمريكية أنشأ الكونغرس الأمريكي في عام 2004 مؤسسة تحدي الألفية، وهي وكالة مساعدات مستقلة. وقد دفعت مؤسسة تحدي الألفية بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا مثل الجزائر والأردن والمغرب وتونس على التنافس عبر 17 مؤشراً لأداء السياسات من أجل التأهل للحصول على مساعدة تضمن تقدماً أكبر في الحكم الرشيد واستثمارات الموارد البشرية والحرية الاقتصادية. وقد حددت كل دولة متلقية أولويات النمو الخاصة بها وبدأت بتنفيذها[2]. ومع ذلك، ما يزال النموذج التقليدي للمساعدات الخارجية قائماً، ليس فقط لدى الولايات المتحدة ولكن أيضاً لدى البلدان الأكثر ثراءً وكذلك الأمم المتحدة، وما انفك يساهم في تشويه اقتصادات بعض البلدان تماماً مثل النفط.

مشكلة استيراد العمالة

تعتمد العديد من دول الشرق الأوسط، وخاصة الإمارات العربية المتحدة الغنية بالنفط، على العمالة المستوردة. وتصنَّف قطر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة من بين البلدان التي تسجل أعلى نسبة من العمالة الوافدة كنسبة مئوية من إجمالي السكان. بعضهم من العرب، من البلدان الأفقر نسبياً مثل مصر والأردن، لكن الجزء الأكبر منهم يأتي من دول آسيوية مثل بنغلاديش والهند وباكستان[3]. وقد قدّرت منظمة العمل الدولية أنه حتى عام 2015 وصل عدد العمال المهاجرين إلى دول الخليج إلى 32 مليون عامل من الدول العربية[4].

(1) Root, Alliance Curse.

(2) Millennium Challenge Corporation, «About MMC,» https://www.mcc.gov/about.

(3) Geoffrey Kemp, The East Moves West: India, China, and Asia's Growing Presence in the Middle East (Washington, DC: Brookings Institution Press, 2010), 3–21.

(4) International Labour Organization, «Labour Migration,» http://www.ilo.org/ beirut/ areasofwork/labour-migration/lang--en/index.htm.

يوجد في العديد من دول الخليج العربي عقد اجتماعي غير معلن يحصل فيه المواطن على برنامج قوي للرعاية الاجتماعية مقابل ضمان هدوئه السياسي. ويُعتبر توفير الدولة الوظائف للسكان المحليين جزءاً من هذا العقد بغض النظر عن مهاراتهم أو قدراتهم[1]. وفي كثير من الأحيان، يقع عبء توفير الوظائف على عاتق القطاع العام، ما يؤدي في النهاية إلى خلق بيروقراطيات مثقَلة تدفع فيها الحكومات موظفيها إلى التحديق في أكوام الورق. ويمكن أن يؤدي عدم توفير هذه الوظائف إلى نتائج كارثية، كما حصل في الربيع العربي.

ينافس العمال المهاجرون المواطنين الأصليين ذوي المهارات المتدنية وروح العمل المنخفضة؛ إذ يتألف القطاع الخاص في الإمارات العربية المتحدة من 90% من العمال الوافدين، تاركين للمواطنين الإماراتيين أدوار القطاع العام[2].

وقد تعلمت بلدان أخرى طرقاً بديلة للتغلب على عبء العمالة الوطنية من ذوي المهارات المتدنية من خلال تحويل جواز السفر إلى سلعة. ففي الكويت والمملكة العربية السعودية، يُسمح فقط للمواطنين بتملك الأراضي، لذلك يجب على كل متجر تجزئة أن يشارك عدداً من المواطنين المعنيين ليتمكن من العمل[3]. ويمكن لهذا أن ينقل ببساطة عبء تشغيل العاطلين عن العمل إلى القطاع الخاص.

كما أن أهم أثر للعمالة المهاجرة على الاقتصادات المحلية يكمن في الحوالات؛ إذ يقوم معظم العمال المهاجرين، مع العلم أن إقامتهم مؤقتة، بإرسال أكبر قدر ممكن من رواتبهم إلى عائلاتهم في البلد الأم. ففي عام 2014، حوّل هؤلاء العمال ما يعادل 95.8 مليار دولار من كلٍ من الكويت وعمان وقطر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة[4].

(1) Froilan T. Malit Jr. and Ali Al Youha, «Labor Migration in the United Arab Emirates: Challenges and Responses,» Migration Policy Institute, September 18, 2013, https:// www.migrationpolicy.org/article/labor-migration-united-arab-emirates-challenges- and-responses.

(2) Malit and Youha, «Labor Migration in the United Arab Emirates.»

(3) Omar Al Ubaydli, «Economics 101: Should Arabian Gulf Countries Worry About Remittances?,» National, October 7, 2017, https://www.thenational.ae/business/economics-101-should-arabian-gulf-countries-worry-about-remittances-1.665018.

(4) Dilip Ratha, Sonia Plaza, and Ervin Dervisevic, Migration and Remittances Factbook 2016: Third Edition, World Bank Group, 2016, https://siteresources.world-bank.org/INTPROSPECTS/Resources/3349341450455807487-4549025/1199807908806-/ Factbookpart1.pdf.

في ذلك العام، احتلت المملكة العربية السعودية المرتبة الثانية عالمياً من حيث إجمالي الحوالات بالدولار، كما حلّت الإمارات العربية المتحدة في المرتبة السادسة، والولايات المتحدة في المرتبة الأولى، يليهم الاتحاد الروسي وسويسرا وألمانيا في المراتب الثالثة والرابعة والخامسة على التوالي[(1)].

هذا وتمثل الحوالات 14.6 % من الناتج المحلي الإجمالي للضفة الغربية وقطاع غزة و12.3 % من الناتج المحلي الإجمالي لليمن. أما في جميع أنحاء العالم العربي، فلا تزال التحويلات المالية تشكل 2.2 % من الناتج المحلي الإجمالي[(2)]. من الناحية النظرية، يجب أن تضرّ التدفقات النقدية الصادرة بالبلد المضيف، لكن الأمر قد يختلف على أرض الواقع. ففي عام 2017، كان للحوالات المالية التي أرسلها العمال البنغلادشيين من المملكة العربية السعودية والتي بلغت 13.7 مليار دولار أمريكي تأثيراً ضئيلاً على الناتج المحلي الإجمالي للمملكة والذي بلغ 646 مليار دولار أمريكي[(3)]. ومع أنها تضخ الأموال اللازمة في الاقتصادات المحلية، إلا أن الحوالات غالباً ما تعيق مشاركة المرأة في سوق العمل في دولة مثل مصر، التي تلجأ لإرسال العمال الذكور إلى الخارج بهدف إرسال الحوالات[(4)].

وفي حين تسعى البلدان المضيفة للحفاظ على تجانسها إلى منع طبقة المهاجرين الدنيا من الحصول على إقامات دائمة، يمكن القول إنها تفتقد بذلك إمكاناتهم غير المستغلة. فلو تمكن عمال الطبقة الإدارية من نقل عائلاتهم إلى البلدان المضيفة والاستقرار فيها بشكل دائم، لأمكنهم الاستثمار في العقارات أو الصناعات المحلية، وهي ميزة قد تعوض بعض التحديات الاجتماعية الواضحة في البلدان المضيفة. ويغدو السؤال المطروح إذاً بالنسبة لاقتصادات

(1) Ratha, Plaza, and Dervisevic, Migration and Remittances Factbook 2016.

(2) World Bank, «Personal Remittances, Received (% of GDP),» 2019, https:// data.worldbank.org/indicator/BX.TRF.PWKR.DT.GD.ZS?name_desc=false.

(3) O. Rahmouni and I. Debbiche, «The Effects of Remittances Outflows on Economic Growth in Saudi Arabia: Empirical Evidence,» Journal of Economics and International Finance 9, no. 5 (May 2017): 36–43, https://www.academicjournals.org/journal/JEIF/article-full-text-pdf/1BBBD4464406; and Central Bank of Bangladesh, «Monthly Data of Wages Earner's Remittance,» July 2016, https://www.bb.org.bd/ econdata/wageremitance.php.

(4) Ross, The Oil Curse.

دول الخليج هو هل من الممكن إطلاق آلية أكثر تشجيعاً لأولئك العمال المهاجرين على الاستثمار المحلي بحيث يكونون أكثر إفادة لاقتصاد الدولة المضيفة.

مشكلة الاعتماد على الإعانات

لطالما كان للإعانات، بوصفها تدخّلٌ حكوميٌ يهدف ظاهرياً إلى إفادة الفقراء أو دعم صناعات محددة من خلال كبح الأسعار، آثاراً مدمرة لاقتصادات الشرق الأوسط، لأنها تخدم أهدافاً سياسية أو اجتماعية، بدلاً من الأهداف الاقتصادية. ومع أن السكان العرب والإيرانيون والأتراك يفضّلون الخبز الرخيص أو البنزين أو الكهرباء، تأتي هذه الإعانات بنتائج عكسية، لأنها تستنزف ميزانيات الحكومة وتديم الفقر والبطالة. قد ينظر السكان إلى الإعانات على أنها استحقاقات إيجابية، إلا أنها تخلق خسائر على المستوى الكلي، حيث تتجاوز تكاليفها مزاياها. ففي مصر، كلّف دعم الخبز وحده 10 % من إجمالي الناتج المحلي في 2014. وإذا أضفنا إليه دعم الوقود، يصبح الإنفاق على الدعم 90 % من عجز ميزانيات سنتي 2011-2012 [1]. وبالمقارنة، فقد أنفقت مصر 3.75 % فقط من ناتجها المحلي الإجمالي على التعليم في عام 2008، ومبالغ مماثلة في عامي 2011 و2013، مسجلة انخفاضاً عن أعلى مستوىً مطلقٍ لها بلغ 5.6 %، وكان هذا في عام 1983 [2]. وبقياس الإعانات كنسبة مئوية من الإنفاق الحكومي، فقد بلغت الإعانات والمنح والحوالات الاجتماعية الأخرى غير القابلة للسداد 41.7 % في عام 2014، بزيادة حادة من 6.3 % في عام 1994[3]. تمتد هذه التأثيرات عبر منطقة الشرق الأوسط بشكل كبير، حيث شكلت الإعانات والحوالات 32 % من الإنفاق الحكومي في عام 2010، وفقاً للبنك الدولي[4].

(1) Ahmed Farouk Ghoneim, «Egypt and Subsidies: A Country Living Beyond Its Means,» Middle East Institute, May 5, 2014, http://www.mei.edu/content/egypt- and-subsidies-country-living-beyond-its-means.

(2) World Bank, «Government Expenditure on Education, Total (% of GDP),» https://data.worldbank.org/indicator/SE.XPD.TOTL.GD.ZS?locations=EG&view=chart; and Oxford Business Group, «Egypt Increases Spending on Education and Improves Quality and Access,» https://oxfordbusinessgroup.com/overview/focus-point-increase- spending-should-support-aim-improving-quality-well-access.

(3) World Bank, «Government Expenditure on Education, Total (% of GDP).» worldbank.org/indicator/GC.XPN.TRFT.ZS?end=2015&locations=EG-1A&start=1987.

(4) Ross, The Oil Curse.

ووفقاً لمايكل روس، لطالما كان دعم الوقود سمة مميزة للأنظمة الاستبدادية، التي أنفقت على كبح أسعار الوقود أكثر مما أنفقت على الديمقراطية[1]. ففي المملكة العربية السعودية، يُعتبر البنزين أرخص من المياه المعبأة؛ إذ يمثل دعم الوقود معظم الإنفاق غير المنتج للحكومة. ووفقاً لصندوق النقد الدولي، كلّف دعم الطاقة الدول العربية في عام 2015 ما يقدر بنحو 117 مليار دولار، أي ما يعادل 5.5 % من الناتج المحلي الإجمالي، ويشكل هذا الرقم أكثر من ربع الدعم العالمي للطاقة[2]. وفي إيران، بلغ دعم الوقود والكهرباء 20 % من إجمالي الناتج المحلي بين عامي 2007-2008، بما يعادل 3275 دولاراً أمريكياً من الإيرادات لكل أسرة مكونة من أربعة أفراد[3].

ولإرضاء شعوبها خلال الربيع العربي عام 2011، قدّمت جميع حكومات الشرق الأوسط تقريباً إعانات جديدة لمواطنيها[4]. ورغم كون الإعانات شائعة وسهلة الإعداد، إلا أن إزالتها أمر صعب. ففي قرغيزستان، تحولت المظاهرات ضد ارتفاع أسعار البنزين إلى احتجاجات جماهيرية أطاحت برئيس البلاد في نيسان/أبريل 2010[5]. وحتى السعودية لم تكن محصنة، حيث جربت الحكومة السعودية زيادة الضرائب وخفض الدعم على خلفية انهيار أسعار النفط في الثمانينيات. وكانت النتيجة احتجاجات عامة واسعة أجبرت الحكومة على إلغاء كلا الإجراءين[6]. تماماً كما حدث في مصر عندما

(1) International Monetary Fund, If Not Now, When? Energy Price Reform in Arab Countries, April 2017, https://www.imf.org/en/Publications/Policy-Papers/Issues/201713/06// if-not-now-when-energy-price-reform-in-arab-countries.

(2) Ross, The Oil Curse.

(3) According to a report by Bank of America Merrill Lynch, in 2011, GCC governments spent an extra $150 billion on social projects such as housing, schools, and hospitals to stave off public discontent. Elizabeth Broomhall, «Arab Spring Has Cost Gulf Arab States $150bn,» Arabian Business, September 8, 2011, http://www.arabianbusiness.com/arab-spring-has-cost-gulf-arab-states-150bn-419429.html; and Neil MacFarquhar, «In Saudi Arabia, Royal Funds Buy Peace for Now,» New York Times, June 8, 2011, https:// www.nytimes.com/201109/06//world/middleeast/09saudi.html.

(4) Ross, The Oil Curse.

(5) Ross, The Oil Curse.

(6) Krista Mahr, «Bread Is Life: Food and Protest in Egypt,» Time, January 31, 2011, http:// science.time.com/201131/01//bread-is-life-food-and-protest-in-egypt/.

جربت خفض الدعم على الخبز في عام 1977، مما أثار أعمال شغب في جميع أنحاء البلاد[1].

وحتى اليوم، تكافح الحكومة السعودية لرفع أسعار الوقود إلى المستويات الدولية، كجزء من خطتها لتقليل الاعتماد على النفط. ولتخفيف حدة المعارضة العامة، تخطط الحكومة السعودية لبرنامج مزايا لرفع أجور السعوديين من ذوي الدخل المنخفض والمتوسط لمساعدتهم على التكيف مع الوضع الجديد قبل دخول ارتفاع الأسعار حيز التنفيذ[2].

تنفق حكومات الشرق الأوسط بشكل أساسي عائدات النفط والمساعدات الخارجية لتمويل الدعم الحكومي. وتكاد تعمل هذه الإيرادات كنقيض للضرائب، فلما كانت الضرائب تعزز الحكم الخاضع للمساءلة العامة، تدعم الإعانات استقطاب العامة ورضوخهم للحكومة. كما تستنزف الإعانات الأموال التي يمكن استخدامها في الاستثمار والتنمية.

وفي النهاية يؤدي تخفيض أسعار النفط إلى نفاد المال لدى حكومات الشرق الأوسط، بحيث لم يعد لديها المال الكافي لإسكات أصوات المطالبين بالإصلاح الذي تشتد الحاجة إليه. على سبيل المثال، وكجزء من ميزانية مصر بين عامي 2016-2017، تم تخفيض الدعم على الطاقة من 61 مليار جنيه مصري إلى 35 مليار جنيه مصري (3.94 مليار دولار)[3].

لا توجد وصفة سحرية لتخليص الاقتصادات من آثار عقود من تطبيق نظام الإعانات. لكن الشفافية والتوقيت مهمين[4]. ولتخفيف معاناة الفقراء، تقدّم الحكومات في كثير من الأحيان بعض المزايا لفئات مستهدفة، على شكل حوالات نقدية، على سبيل المثال، إلى من هم في أمس الحاجة إليها بعد أن قطعت برامج الدعم عنهم[5].

(1) Wael Mahdi and Vivian Nereim, «Saudi Arabia Delays Energy-Subsidy Cuts,» Bloomberg, July 6, 2017, https://www.bloomberg.com/news/articles/201706-07-/saudis- are-said-to-delay-energy-subsidy-cuts-amid-economic-pain.

(2) Ehab Farouk, «Egypt to Cut Fuel Subsidies as Government Seeks to Reduce Deficit,» Reuters, April 9, 2016, https://www.reuters.com/article/us-egypt-budget-subsidies- idUSKCN0X60EB.

(3) Norman Myers, «Lifting the Veil on Perverse Subsidies,» Nature: International Journal of Science 392, no. 1 (1998): 327–28, http://www.nature.com/nature/journal/v392/ n6674/abs/392327a0.html. Also, see Benedict Clements et al., Energy Subsidy Reform: Lessons and Implications (New York: International Monetary Fund, 2013).

(4) International Monetary Fund, If Not Now, When?

(5) Todd Moss, Caroline Lambert, and Stephanie Majerowicz, Oil to Cash: Fighting the Resource Curse Through Cash Transfers (Washington, DC: Brookings Institution Press, 2015).

وتبقى الحوالات النقدية هي الوصفة الشائعة في السياسة لفطم السكان عن الإعانات[1]، إلى جانب خطوات الإصلاح الأخرى، مثل حملات التواصل ورفع الأسعار بشكل تدريجي، وقد ساعدت الحوالات النقدية كلاً من إيران والأردن والمغرب على معالجة الأثر الذي خلفه خفض الدعم على الطاقة[2].

إلا أن مثل هذه التدابير تتطلب حوكمة فعّالة لتحديد الفئات الأكثر ضعفاً والذين هم بحاجة ماسة إلى الحوالات النقدية. كما قد يؤدي قطع الدعم عن المواد الغذائية إلى رفع معدلات التضخم في بلد مثل مصر، حيث تمثل المنتجات الغذائية 40 % من مؤشر أسعار المستهلك. إذاً فلا مفر من التدرج في رفع الدعم، مع ضرورة تطبيق مجموعة من الإجراءات كالإنفاق على الرعاية الاجتماعية وإعادة توزيع الدخل[3].

مشكلة مناخ الأعمال وخلق فرص العمل

تُظهر تجربة سنغافورة أن الديمقراطية ليست ضرورية دائماً لتحقيق الازدهار الاقتصادي. وقد يعتقد قادة الشرق الأوسط أن بإمكانهم اتباع هذا النموذج، لكنهم غالباً ما يفوتوهم خطوتين مهمتين: الحفاظ على المساواة النسبية بين الأعمال التجارية ودعم قانون العقود. لذلك عندما سعت كل من مصر وتركيا وإقليم كردستان العراق إلى تحقيق التنمية الاقتصادية في ظل غياب الالتزام بتكافؤ الفرص التجارية، كانت النتيجة إيجاد ما يعرف برأسمالية المحسوبيات.

تم توطيد العلاقة بين الدولة وأصحاب الأعمال، وتفاقم الفساد. وسرعان ما تعمقت الشروخ، وجفّت الاستثمارات الخارجية الموعودة. فالحقيقة هي أنه عندما يعمل القطاع الخاص القوي مع ريادي الأعمال على قدم المساواة، يثمر ذلك من خلال توفير الخدمات التي يطلبها المجتمع، ولكن عندما تقوم نخب قليلة وغير خاضعة للمساءلة بترتيب قواعد اللعبة، تكون النتيجة تركيز الثروة في أيدي تلك النخبة إضافة إلى غياب السلع والخدمات التي يحتاجها العامة.

(1) International Monetary Fund, If Not Now, When?

(2) Ghoneim, «Egypt and Subsidies.»

(3) Daron Acemoglu and James A. Robinson, Why Nations Fail: The Origins of Power, Prosperity, and Poverty (New York: Crown Business, 2012).

يعتبر تقسيم المؤسسات إلى جامعة وحصرية أمراً مهماً[1]؛ إذ تعزز المؤسسات الاقتصادية الجامعة - مثل النقابات العمالية ومنظمات المجتمع المدني - التنمية الاقتصادية المستدامة، فتسعى المؤسسات الحصرية إلى تحقيق مزيد من الريع والمحسوبية[2]. ولا يزال العالم العربي يعاني من مزيج من العوامل المزعزعة للاستقرار. فالمنطقة مثقلة بأعلى معدل بطالة بين الشباب على مستوى العالم (30 % من الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و24 عاماً عاطلون عن العمل) بينما تتمتع في الوقت ذاته بواحد من أسرع معدلات النمو السكاني في العالم[3]. ولم تعد الوظائف الحكومية قادرة على مواكبة الطلب المتزايد على التوظيف. وقد ظل خلق فرص العمل لدى القطاع الخاص ضعيفاً؛ بينما استمرت المحسوبية بتنفير الاستثمار الخارجي.

فالطريق لخلق فرص العمل هو زيادة الإنتاجية من خلال التنويع واعتماد التقنيات والهياكل التنظيمية الحديثة[4]. بالإضافة إلى تشجيع المشاريع الصغيرة والمتوسطة، بالإضافة إلى جذب الشركات متعددة الجنسيات نظراً لتأثيرها الإيجابي على الاقتصادات المحلية؛ فهي تخلق طلباً على الشركات المحلية وتوفر المزيد من التدريب والنمو أكثر مما تستطيع الشركات العائلية. كما أن الشركات الكبيرة في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة ملزمة بتشريعات مكافحة الفساد الوطنية، مثل قانون الممارسات الأجنبية الفاسدة في الولايات المتحدة، وبالتالي فهي أقل عرضة للانخراط في ممارسات مشبوهة تعيق الاقتصاد.

ولا تزال الخصخصة تمثل تحدياً في المنطقة. فقد اجتاحت الاشتراكية الشرق الأوسط في النصف الأخير من القرن العشرين. وكانت الاقتصادات العربية تتمحور حول الدولة وتعادي الاستثمار الأجنبي المباشر. ولكونها النظام الاقتصادي المألوف الوحيد، غالباً ما تتخلف النخبة

(1) Hafez Ghanem, «Arab Countries in Transition: Support Inclusive Institutions,» Brookings Institution, May 12, 2014, https://www.brookings.edu/opinions/arab- countries-in-transition-support-inclusive-institutions/.

(2) Andrew England and Heba Saleh, «How the Middle East Is Sowing Seeds of a Second Arab Spring,» Financial Times, March 5, 2018, https://www.ft.com/content/ a62298441-ad311-e8-aaca-4574d7dabfb6.

(3) England and Saleh, «How the Middle East Is Sowing Seeds of a Second Arab Spring.»

(4) Triska Hamid, «Corruption and Cronyism Hinder Kurdistan,» Financial Times, September 5, 2012, https://www.ft.com/content/ea716668-f75911-e18-c9d-00144fabdc0.

والجمهور عن إصلاح الاقتصاد المرتكز حول الدولة بدلاً من تحمّل آلام الانتقال إلى اقتصاد السوق الحر. كما وفّر النهج الحمائي الذي اتبعته الدولة؛ حماية لصناعاتها المتضخمة من المنافسة الحقيقية. وطالما بقيت النخب السياسية محتكرة السوق المحلية وما بقيت تتزايد ثراءً، فإنها لن تهتم بتدهور اقتصاداتها الوطنية.

ولما كانت الخصخصة ضرورية، فإنها إذا ما أُسيء استخدامها يمكن أن تحفّز الفساد؛ إذ تلجأ النخب السياسية إلى استخدم نفوذها الداخلي للاستحواذ على الشركات المملوكة للدولة بأسعار منخفضة للغاية. ففي روسيا يشرف «شركاء» الرئيس فلاديمير بوتين على شركات الدولة. ومع تحول روسيا نحو اقتصاد السوق، أدت الخصخصة إلى ظهور طبقة جديدة من الأوليغارشية. وبالمثل، فقد أدت خصخصة سوق العقارات في إقليم كردستان العراق مع احتكاره من قبل المقربين من رجال السياسة إلى ارتفاع أسعار السوق العقاري[1]. ولطالما أعربت الحكومة الأمريكية عن قلقها من صلة القادة السياسيين مع الشركات العائلية الخاصة في المنطقة[2]. وتغذي هذه الصلة بين الخصخصة والفساد التحفظ تجاه الإصلاح الذي تشتد الحاجة إليه في الشرق الأوسط[3].

مشكلة الطبقة الوسطى

يُعرف مفهوم الطبقة الوسطى بأنه غامض، ولكنه يرتبط عموماً بالأمن الاقتصادي الذي يمنع المرء من الوقوع تحت خط الفقر، والذي يختلف بالطبع من دولة إلى دولة. ولطالما كان وضع الطبقة الوسطى في الشرق الأوسط عاملاً إشكالياً. فطوال الستينيات والسبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي، كانت جزءاً من الائتلاف الحاكم بين المستبدين والأنظمة

(1) Carnegie Endowment for International Peace, January 30, 2018, http://carnegie.ru/201830/01//rotating-elite-kremlin-s-new-personnel-policy-pub-75379; and Denise Natali, «Coddling Iraqi Kurds,» Foreign Policy, April 4, 2012, http://foreignpolicy.com/201204/04//coddling-iraqi-kurds/.

(2) The Guardian once described Russian oligarchs as «about as popular with your average Russian as a man idly burning bundles of £50s outside an orphanage.» Andrew Mueller, «What a Carve-Up!,» Guardian, December 2, 2005, https://www.theguardian. com/media/2005/dec/03/tvandradio.russia.

(3) Melani Cammett et al., A Political Economy of the Middle East (New York: Avalon Publishing, 2015), 29–31.

الملكية على حد سواء[1]. قدّمت الطبقة الوسطى قاعدة دعم كبيرة للنظام، وكانت جزءاً لا يتجزأ من استقرار الاقتصاد. وغالباً ما كانت تتألف بشكل غير متناسب من موظفي الدولة وليس أعضاء من القطاع الخاص.

ولأغراض تتعلق بأمن النظام، كانت السيطرة على الطبقة الوسطى منطقية، لأنها كانت على الأرجح تنظم وتطالب بالتغيير السياسي. ومع ذلك، أدت سيطرة الدولة على الطبقة الوسطى إلى ركود النمو الاقتصادي من خلال قصر الطبقة الوسطى على هياكل الدولة وعائداتها وعدم السماح لها بحرية تقديم الخدمات، حيث لم تكن الدولة هي المزود الأكثر كفاءة. في الدول البترولية، تكون الطبقات الوسطى التي تسيطر عليها الحكومة تحت رحمة أسواق النفط، وقد تجد أن رواتبها وإعاناتها بحاجة إلى قطع لمواصلة تمويل مشاريع أخرى مثل الدفاع الوطني.

بدأت الطبقة الوسطى في تسعينيات القرن الماضي في التلاشي وزاد عدم المساواة، لأن النمو لم يكن مصحوباً بسياسات توزيع الدخل التي من شأنها أن تولد الوظائف[2]. أُجبر المواطنون الذين خاب أملهم من الوعد بالتوظيف في القطاع العام وغير القادرين على التقدم في المجتمع دون الشروط المسبقة، مثل الواسطة، على الاحتجاج على الحكومة من أجل المزيد من الوظائف والفرص الاقتصادية[3]. وأكدت صيحات «الخبز والعدالة الاجتماعية» الصعوبات الاقتصادية التي يعاني منها الناس. كان تآكل الطبقة الوسطى ونوعية الحياة فيها هو الدافع الحقيقي وراء انتفاضات الربيع العربي، وليس النمو البطيء أو عدم المساواة[4]. ولدعم الطبقة الوسطى، يجب على الحكومات تقليل اعتماد سوق العمل على القطاع العام. كانت البطالة المزمنة واحدة من أكثر بواعث القلق التي ذكرها المحتجون خلال الربيع

(1) Ibrahim Saif, «The Middle Class and Transformations in the Arab World,» Carnegie Endowment for International Peace, November 2, 2011, https://carnegie- mec.org/201102/11//middle-class-and-transformations-in-arab-world-pub-45895.

(2) Saif, «The Middle Class and Transformations in the Arab World.»

(3) Elena Ianchovichina, Eruptions of Popular Anger: The Economics of the Arab Spring and Its Aftermath, World Bank Group, 2018, http://documents.worldbank.org/curated/en/251971512654536291/pdf/121942-REVISED-Eruptions-of-Popular-Anger- preliminary-rev.pdf.

(4) Lida Bteddini, «Governance and Public Sector Employment in the Middle East and North Africa,» World Bank, September 5, 2012, http://blogs.worldbank.org/arab-voices/governance-and-public-sector-employment-middle-east-and-north-africa.

العربي، ويرجع ذلك جزئياً إلى الافتقار إلى شركات القطاع الخاص التي يمكنها توظيف عمال في قطاع عام مفرط التوسع[1]. إن السماح للقطاع الخاص بالنمو سيعرض قبضة الدولة الخانقة على المؤسسات للخطر، ولكن إذا كانت أحداث مثل الربيع العربي مرجحة بدون إصلاحات، فإن الرهان الأكثر أماناً للأنظمة هو الإصلاح والسماح بتوظيف المزيد من العمال خارج سيطرة الحكومة.

إن إنهاء الإعانات والاحتكارات سيفيد الطبقة الوسطى أيضاً من خلال إجبار الصناعات على أن تصبح أكثر كفاءة وتوظيف عمال متعلمين متنقلين. وسيحقق الحدّ من عدم كفاءة الدولة أيضاً فائدة اقتصادية تتمثل في تحرير الدولة لتمويل مشاريع التنمية داخل بلدانهم، مثل مدينة الملك عبد الله الاقتصادية في المملكة العربية السعودية[2]. إن تمويل مشاريع التنمية بدلاً من الإعانات لا يزال بإمكانه تهدئة السكان من خلال المشاريع التي تنمي الاقتصاد، وترفع مستويات المعيشة، وتوفر الوظائف، حتى بدون خفض أسعار الخبز أو زيت الطهي.

يمكن للحراك الاجتماعي الأسهل أن يزيد من سرعة خلق الطبقة الوسطى، على الرغم من أن هذا يتطلب تعديل العديد من الممارسات الاجتماعية، وأبرزها الواسطة. ويؤدي استخدام الروابط العائلية دائماً أن لا تذهب الوظائف دائماً إلى الأجدر والأعلى تأهيلاً، أولئك الذين ينتمون إلى الطبقة الوسطى. على عكس الواسطة، تساعد المؤسسات الشاملة وغير الشخصية النمو الاقتصادي واستقرار الدولة.

مشكلة المرأة في الشرق الأوسط

يأتي توظيف المرأة كنتيجة طبيعية لتمكين الطبقة الوسطى. ويسجل الشرق الأوسط مستويات متفاوتة من حيث توظيف الإناث. فصحيح أن معدل تعليم الإناث ومحو الأمية قد ارتفع مع ارتفاع المتوسط العالمي، ولكن قلما ترجم هذا التعليم إلى تمكّن المرأة من الإنتاج ودخول سوق العمل.

(1) Sylvia Smith, «Saudi Arabia's New Desert Megacity,» BBC News, March 20, 2015, http://www.bbc.com/news/world-middle-east-31867727.

(2) Steve Crabtree, «Two-Thirds of Young Arab Women Remain out of Workforce,» Gallup, April 2, 2012, http://www.gallup.com/poll/153659/two-thirds-young-arab-women- remain-workforce.aspx.

وقد ازداد تعليم الإناث في السنوات الأخيرة. وزاد عدد النساء في الجامعات وبات الآن يتجاوز عدد الرجال في التعليم الثانوي في دول الشرق الأوسط الأكثر ازدهاراً. كما وصلت نسبة محو الأمية بين الإناث إلى حوالي 80 %، بما يتوافق مع أهداف التنمية البشرية للأمم المتحدة لعام 2015.

تنص النظرية الاقتصادية على أن التعليم العالي يؤدي منطقياً إلى المزيد من التمكين والفرص الاقتصادية، ولكن هذه ليست المرة الأولى التي يتعاكس فيها الشرق الأوسط مع النظرية الاقتصادية أو السياسية؛ إذ أظهر استطلاع أجرته مؤسسة غالوب عام 2012 أن ثلثي النساء العربيات خارج سوق العمل[1]. ورغم أن الفجوة بين الجنسين آخذة في التقلص في قطاعات مثل الصحة والتعليم، إلا أنها لم تتغير إلى حد كبير في المجال الاقتصادي، فلا يزال متوسط البطالة بين النساء الحاصلات على تعليم ما بعد الثانوي في المنطقة أكثر من 50 % بعد عام من بحثهم عن عمل[2]. وبغض النظر عن مستوى التعليم، فإن الفجوة بين النساء والرجال الذين يعملون بدوام كامل كنسبة مئوية من السكان تبلغ 23 %، وهي أعلى نسبة في العالم[3]. ويشير البنك الدولي إلى هذه الظاهرة المحيرة بـ «المفارقة العربية»[4].

وبحسب تصنيف تقرير الفجوة العالمية بين الجنسين الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي كانت منطقة الشرق الأوسط لتقع في آخر القائمة لو لم تتأخر عنها منطقة جنوب آسيا من حيث الفرص الاقتصادية للمرأة. وعلاوة على ذلك، لا يزال التقدم نحو التكافؤ بطيئاً للغاية؛ فبحسب المعدلات الحالية، سيستغرق سد الفجوة بين الجنسين 153 عاماً. حيث أن عدد النساء اللواتي يشغلن مناصب إدارية في كل من مصر وباكستان والسعودية واليمن أقل

(1) World Bank, Jobs for Shared Prosperity: Time for Action in the Middle East and North Africa, April 12, 2013, http://documents.worldbank.org/curated/en/540401468051871415/Full-report.

(2) Gallup, «2018 Global Great Jobs Briefing,» 2018, https://news.gallup.com/ reports/233375/gallup-global-great-jobs-report-2018.aspx.

(3) World Bank Group, World Development Report 2012: Gender Equality and Development, 2012, https://openknowledge.worldbank.org/handle/109864391/.

(4) World Economic Forum, «The Global Gender Gap Report 2018,» 2018, http:// www3.weforum.org/docs/WEF_GGGR_2018.pdf.

من 7 %[1]. وتؤدي هذه الفجوات بين الجنسين إلى مفاقمة مشكلة تفاوت الأجور أيضاً، مما يفسر جزئياً سبب اختيار النساء عدم البحث عن عمل. في الحالات التي لا يكون فيها على المرأة أن تعيل أسرتها، تفضل النساء غالباً البقاء في المنزل وتربية الأبناء إذا ما كان أزواجهن يتقاضون أجوراً تكفي لإعالة الأسرة. ناهيك عن ظاهرة التحرش في أمكنة العمل والتي لم يسن أي بلد عربي حتى الآن أية تشريعات تحريم للعمل على الحد من انتشارها[2][3].

أما الدول غير النفطية مثل لبنان والمغرب وتونس، فلديها مشاركة نسائية أكبر في سوق العمل والانتخابات والبرلمانات من جاراتها الغنية بالنفط كليبيا وقطر والمملكة العربية السعودية. ويرجع ذلك جزئياً إلى ضخامة الإنفاق الحكومي في الدول النفطية، الذي يعزز الروح الذكورية ويقلل من حاجة النساء لدخول سوق العمل. وتميل النساء العاملات إلى العمل لصالح القطاع العام، كما هو الحال في الأردن، حيث يعمل 82 % من النساء العاملات في القطاع العام[4].

علاوة على ذلك، وكأحد أعراض «المرض الهولندي» الذي يصيب الدول النفطية، تزاحم الثروة النفطية الصناعات التحويلية الموجهة للتصدير مثل المنسوجات، والأكثر ميلاً لتوظيف النساء. لنتأمل الجزائر والمغرب، دولتان متجاورتين كانتا مستعمرتان سابقاً من قبل فرنسا، كما تتشابها من حيث عدد السكان المسلمين البالغ (35 مليون)، وقد منح كلاهما للمرأة حق الاقتراع بعد استقلالهما في منتصف القرن العشرين. ومع ذلك، ففي عام 2002 بلغ نصيب الفرد من النفط في الجزائر ما قيمته 1037 دولاراً مقابل لا شيء في المغرب، وبلغ نصيب الفرد من صادرات الملابس لدى المغرب 94 دولاراً، مقارنة بـ 9 دولارات فقط في الجزائر، كما بلغت نسبة مشاركة المرأة في القوى العاملة في المغرب 26 % (في القطاعات غير الزراعية) عام 2000 مقابل 12 % في الجزائر. وحسب العديد من الروايات، كان ينبغي أن يكون أداء الجزائر أفضل فيما يتعلق بحقوق المرأة لأنها جمهورية اشتراكية، أما النظام في المغرب فهو

(1) UN Development Programme, Arab Human Development Report 2016: Youth and the Prospects for Human Development in a Changing Reality, 2016, http://www.arab- hdr.org/reports/2016/english/AHDR2016En.pdf.

(2) صادقت بعض حكومات الدول العربية على قوانين تجريم التحرّش في السنوات الأخيرة، مثل الجزائر والمغرب وتونس، ولا تزال دول أخرى مثل الكويت والبحرين من دون هذه القوانين. (المركز)

(3) UN Development Programme, Arab Human Development Report 2016.

(4) Ross, The Oil Curse.

نظام ملكي محافظ[1]، لكن اقتصاد المغرب القائم على الصناعة يجتذب مشاركة نسائية أكبر من الجزائر الغنية بالنفط.

كما وتحدد الأعراف الثقافية المهن المقبولة للنساء العاملات: فهن إما ممرضات أو المعلمات أو موظفات بأعمال مكتبية أو ما شابه، حيث يتناسب التوظيف عكسياً مع قدرة المرأة على الإنجاب وتربية الأطفال، والمهن المذكورة سابقاً ذات ساعات عمل قصيرة، وتؤمن قدراً أكبر من الاحترام، وتعطي إجازات طويلة لذلك فهي مناسبة لتربية الأطفال، لذلك نرى أن 60 % من العاملين في القطاع العام الإماراتي هم من الإناث بسبب ساعات العمل القصيرة والإجازات الطويلة والتقاعد القسري في سن 49 سنة[2].

وإذا أرادت النساء أن يعملن لحسابهن الخاص ويبدأن مشاريعاً تجارية خاصة، يصعب عليهن الحصول على قروض لأن النساء غالباً لا يمتلكن الضمانات المطلوبة للحصول على قروض مصرفية. وقد أشار تقرير للبنك الدولي في سبتمبر 2017 عن الأردن إلى أنه بسبب ممارسات التوظيف التمييزية والافتقار لرأس المال، غالباً ما تبدأ النساء مشاريعهن التجارية من المنزل بحيث توفر دخلاً أكبر من دون التأثير على تربية الأطفال[3]. ولسوء الحظ، لذلك تأثير ضار على الاقتصاد فهذه الأعمال غير الرسمية غير خاضعة للضريبة إذ لا يتم الإبلاغ عنها. وبعبارة أخرى، فالتمييز ضد المرأة في الشرق الأوسط لا يحد فقط من النمو الاقتصادي، بل يستنفد الأموال من الاقتصاد الرسمي أيضاً.

هذا ويمكن إجراء العديد من التغييرات البسيطة الكفيلة ليس فقط بأن يُسمح بزيادة فرص توظيف النساء ولكنها تؤدي أيضاً إلى تعظيم الفوائد الاقتصادية من عمل المرأة. الاقتراح الأول هو فتح المزيد من المهن المربحة للنساء اللواتي اخترن البطالة الطوعية بسبب انخفاض الأجور، فتلك واحدة من العوائق الرئيسية لزيادة عمالة الإناث.

(1) Shuchita Kapur, «UAE Retirement Age Set to Go up by One Year from February End,» Emirates 247/, February 24, 2016, http://www.emirates247.com/news/uae-retirement-age-set-to-go-up-by-one-year-from-february-end-20161.622044-24-02-.

(2) World Bank, «Women in Jordan—Limited Economic Participation and Contin women-in-jordan---limited-economic-participation-and-continued-inequality.

(3) Wall Street Journal, «Saudi Women and Bill Gates,» January 27, 2007, https:// blogs.wsj.com/davos/200727/01//saudi-women-and-bill-gates/.

وبدلاً من مجرد رفع أجور الموظفات، سيحل السماح للمرأة بالمساهمة في مجالات أكثر ربحية تلك المشكلة من دون مشاركة الحكومة في أنشطة القطاع الخاص. وربما تعارض هذا الاقتراح مع القيود المجتمعية المفروضة على توظيف الإناث، لكن البيانات الاقتصادية المسجلة بشأن فوائد توظيف الإناث تثبت تماماً عدم ضرر تلك الممارسات الثقافية.

ثانياً، رفع سن التقاعد في وظائف القطاع العام، ما سيسمح للمرأة بالحصول على عمل أطول وبمزيد من المساهمة والإنجاز في الاقتصاد وفي مسيراتهن المهنية الخاصة. ولقد تم بالفعل البدء بتطبيق هذا الاقتراح، حيث اقترحت دولة الإمارات العربية المتحدة مشروع قانون في شباط/ فبراير 2017 يرفع سن التقاعد عاماً إضافياً. ومن الواضح أن هنالك حاجة إلى تدابير أكثر صرامة من تلك لتوسيع الفوائد الاقتصادية، ولكن على الأقل فقد بدأت الإمارات بإحراز تقدم في الاتجاه الصحيح.

ثالثاً، يمكن أن يؤدي خفض متطلبات قروض رأس المال للشركات النسائية إلى زيادة مشاريع النساء، مما يسمح للدولة بفرض ضرائب على دخل هذه الشركات. وبذلك يتم إضفاء الطابع الرسمي على المشاريع النسائية غير الرسمية ويعود النفع بالتالي على النساء العاملات ويسمح للدولة بالاستفادة.

أخيراً، فإن فرض متطلبات نمط العمل الإيجابي والمبادر على موظفي الشركات إضافة إلى اعتماد برامج العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات بالجامعة من شأنه أن يعزز المشاركة الاقتصادية للإناث. ورغم أن هذه قد تكون الخطوة الأكثر جدوى من الناحية الاقتصادية، إلا أن ارتفاع أعداد النساء الحاصلات على شهادات في مجالات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات يمكن أن يساهم في شغل النساء المزيد من الوظائف الفنية وكسب أجور أعلى.

وقد سُئل مؤسس شركة مايكروسوفت بيل جيتس خلال زيارة قام بها إلى المملكة العربية السعودية عام 2007، عما إذا كان يمكن للمملكة أن تصبح واحدة من أكبر 10 اقتصادات في العالم بحلول عام 2010. فقال غيتس إن المملكة لن تستطيع ذلك ما دام نصف مواهبها لا يستطيع العمل[1]. ليس من الصعب زيادة المشاركة الاقتصادية للمرأة،

(1) Seymour Martin Lipset, «Some Social Requisites of Democracy: Economic Development

وهي يمكن أن توفر فوائد هائلة لدول الشرق الأوسط. لكن السؤال ليس ما إذا كان على دول الشرق الأوسط زيادة مشاركة المرأة، ولكن ما إذا كان بإمكانها تحمل ذلك.

وفي حين أن قيام اقتصاد قوي في غياب الديمقراطية أمر ممكن الحدوث، قد يكون من الصعب أن تكون لديك ديمقراطية من دون الليبرالية الاقتصادية. ويقول مناصرو التحديث، مثل سيمور ليبست وصمويل هنتنغتون، بوجود علاقة خطية بين التحديث الاقتصادي والدمقرطة. ويقترحون أن التصنيع والتحضّر ومحو الأمية والنقل والاتصالات المتأصلة في اقتصاد قوي تخلق مزيداً من التعقيد، تتعرقل معه القيادات المركزية القائمة على الاستبداد[1]. كما يقول أولئك أن التنمية الاقتصادية، والتي تُقاس عادة بزيادة الناتج المحلي الإجمالي، يمكن أن تكون مضللة أحياناً، فليس كل نمو اقتصادي ترافقه الدمقرطة بالضرورة؛ إذ تتناسب الدمقرطة عكسياً مع التأثير السياسي.

كما أن البيانات الاقتصادية التي تشاركها الحكومات الاستبدادية المغلقة أو الغامضة ليست دقيقة بالضرورة. فالنمو في الناتج المحلي الإجمالي الناجم عن صادرات البترول، على سبيل المثال، يختلف عن النمو الناشئ عن اقتصاد أكثر تنوعاً، لأنه لا يؤدي إلى ظهور ديمقراطيات الطبقة الوسطى. إذاً فالتنويع ضروري حتى مع غياب الديمقراطية، كما يتضح من التنمية المستدامة لدول النمور الآسيوية الفقيرة بالموارد بالمقارنة مع من كانوا أقرانهم في الشرق الأوسط وأفريقيا.

مشكلة نقابات العمال

تمثّل النقابات العمالية حجر زاوية من خلال حق الاقتراع والضغط على الحكومة من أجل تحسين ظروف العمل. وتتمتع النقابات العمالية في الشرق الأوسط بتاريخ متفاوت في وظيفتها وعلاقاتها بالدولة؛ إذ تمثل النقابات العمالية أداة للضغط المجتمعي وفرض رغبة العمال في العديد من جمهوريات الحزب الواحد. وفي كثير من الأحيان، لا تعترف دول الشرق

and Political Legitimacy,» American Political Science Review 53, no. 1 (March 1959): 69–105, https://scholar.harvard.edu/files/levitsky/files/lipset_1959.pdf; and Samuel P. Huntington, The Third Wave: Democratization in the Late Twentieth Century (Norman, OK: University of Oklahoma Press, 1991).

(1) Cammett et al., A Political Economy of the Middle East, 415.

الأوسط إلا باتحاد عمال واحد، وتتوقع الدولة دائماً من قادة النقابات إبقاء العمال تحت السيطرة، كما كان الوضع في مصر حتى الربيع العربي.

وتتيح النقابات العمالية فرصة للمطالبة بأجور وساعات وظروف عمل أفضل؛ إذ تساعد هذه الحقوق على إنتاج طبقة عاملة وسطى وتعزز التنمية الصناعية خارج سيطرة الحكومة. ولكن نادراً ما تعمل النقابات العمالية في الشرق الأوسط بمنأى عن الحكومة المركزية. فالحكومات التي تستخدم النقابات للسيطرة على السكان لا تسمح بمثل هذا الإجراء، فتصبح النقابات بالتالي عاجزة عن الترويج لسياسات صديقة للطبقة الوسطى. وقد حظرت العديد من دول مجلس التعاون الخليجي قيام أية نقابات عمالية حتى العقد الماضي، خشية أن يمارس العمال ضغطاً من أجل تحسين ظروف العمل أو أن تتحرك نقابات العمال القوية ضد الحكومات[1].

وحتى بعد السماح بقيام نقابات العمال في دول الخليج يُشكّ في أنها تمكنت من تحسين ظروف العمالة في دول الخليج، وتقدم قطر مثال مقنع على ذلك. فمن المتوقع أن يصل عدد وفيات العمال المهاجرين إلى 4000 قبل انتهاء استاد كأس العالم ومشاريع البنية التحتية الخاصة به في عام 2022[2]. وتتمتع دول أخرى بمقاربات أكثر تسامحاً تجاه نقابات العمال، مثل تونس، حيث تتعاون قيادات النقابات مع الحكومة، لكنها تتمتع بدرجة من الحرية في تعاطيها مع الحكومة.

لكن التغيير قادم. فعلى مدار سنوات لم تسمح الحكومة المصرية إلا بقيام اتحاد التجارة المصري، أما جميع النقابات الأخرى فكانت غير قانونية. ولم تسمح قيادة النقابة للعمال بحضور الاحتجاجات والتجمعات، لذلك، وفي عام 2011، تم تشكيل نقابة جديدة تحت اسم الاتحاد المصري لنقابات العمال المستقلة، وسُمح لأعضائها بالمشاركة في الاحتجاجات، مما أدى إلى زيادة كبيرة في أعداد المحتجين.

أما في تونس، فقد كان الاتحاد العام التونسي للشغل تحت سيطرة حكومة بن علي على الرغم من وضعها المستقل. وبعد وفاة محمد البوعزيزي قطعت النقابة كل علاقاتها بالحكومة ونظّم اعضاؤها احتجاجات ضد الحكومة. وأصبح الاتحاد العام

---

(1) Robert Booth, «Qatar World Cup Construction 'Will Leave 4,000 Migrant Workers Dead,'» Guardian, September 26, 2013, https://www.theguardian.com/globaldevelopment/2013/sep/26/qatar-world-cup-migrant-workers-dead.

(2) Nobel Prize, «The Nobel Peace Prize for 2015,» press release, October 10, 2015, https://www.nobelprize.org/nobel_prizes/peace/laureates/2015/press.html.

التونسي للشغل جزءاً من اللجنة الرباعية للحوار الوطني التونسي، التي فازت بجائزة نوبل للسلام في عام 2015 «لمساهمتها الحاسمة في بناء ديمقراطية تعددية في تونس في أعقاب ثورة الياسمين عام 2011»[1]. يوضح هذان المثالان أنه على الرغم من القيود الحكومية الكبيرة، يمكن للنقابات العمالية كسر هذه القيود لتعزيز حياة العمال.

للعراق أيضاً سجل طويل من النقابات العمالية، برغم حظرها من قبل صدام حسين في عام 1987[2]. ومع ضمان المادة 22 من الدستور العراقي لعام 2005 «الحق في تشكيل النقابات والجمعيات المهنية والانضمام إليها»، لم يقم البرلمان بعد بتحديث القوانين التي تحكم هذه النقابات؛ إذ لا يزال مجلس الوزراء يعمل على تنظيم هذه القوانين[3].

كما يتم تسييس هذه النقابات والتأثير عليها من قبل الأحزاب السياسية الحاكمة في العراق وإقليم كردستان. فالنقابات والمنظمات غير الحكومية التي تسيطر عليها الاحزاب تحصل على تمويل أفضل من المنظمات المستقلة. ولطالما رفعت هذه النقابات التي تهيمن عليها الأحزاب أصواتها ضد الخصخصة، وتجلى ذلك على شكل إضرابات عمال نفط البصرة ونقاباتهم ضد عودة شركات النفط العالمية[4]. وتتجنب الحكومة العراقية في كثير من الأحيان المشاكل مع العمال من خلال إرجاء تحديث الشركات المملوكة للدولة[5].

(1) Ibrahim Al-A-Af, «Taarikh Al-Haraka Al-Ummaliya fi Al-Iraq» [History of the labor movement in Iraq], Almada Supplements, April 28, 2013, http://almadasupplements. com/news.php?action=view&id=7378#sthash.bujIsRJ6.dpbs.

(2) Azzaman, «Tatawir Al-Tandhimat Al-Naqabiya fi Al-Iraq» [The development of syndicates in Iraq], August 17, 2014, https://www.azzaman.com/

(3) Aref Mohammed, «Iraq's Weakened Unions Fight Foreign Oil Firms,» Reuters, July 13, 2009, https://www.reuters.com/article/us-iraq-oil-workers-sb/iraqs-weakened- unions-fight-foreign-oil-firms-idUSTRE56C2NM20090713.

(4) نقل سالم الجلبي، الشريك في شركة ستيفنسون هارووود الشرق الأوسط LLP، في منتدى الطاقة العراقي في 28 آذار/ مارس 2018 قصة حول كيفية إلغاء الحكومة العراقية لمشروع مشترك مع شركة ألبان أجنبية سعت إلى زيادة إنتاج معمل مملوك للدولة العراقية بقدرة ثمانية معامل باستخدام التكنولوجيا الحديثة. لكن المعمل الجديد سيحتاج إلى ثلاثة مشغلين فقط. فألغت الحكومة الصفقة لتجنب إغضاب 200 عامل في المعمل. واستورد العراق أكثر من 900 مليون دولار من منتجات الألبان في عام 2016.

Michael Hussey, «Iraq Dairy Market,» Bord Bia, February 9, 2018, https://www.borbia.ie/industry/manufacturers/insight/alerts/pages/iraqdairymarket.aspx.

(5) Wamda, Understanding the Arab Digital Generation, October 10, 2012, https:// www.wamda.com/201210//understanding-the-arab-digital-generation-report.

مشكلة التكنولوجيا الهدّامة

تواجه المنطقة اختراقاً تقنياً وتعطيلاً لفرص محتملة لسد فجوات المهارات والتوظيف. ويلحق الشرق الأوسط بركب التطور في عالم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، فقد انتشرت في المنطقة أعداد كبيرة من الشركات التكنولوجية - كشركات تطوير البرمجيات والتجارة الإلكترونية وخدمات الهاتف المحمول والإنترنت؛ إذ تمثل شريحة ديموغرافية بارعة في التكنولوجيا، يُطلق عليها اسم «الجيل العربي الرقمي»، 40 % من سكان المنطقة[1]. فقد زاد تدفق البيانات بين عامي 2006 و2016، بين الشرق الأوسط والعالم أكثر من 150 ضعفاً، وفقاً لتقرير صادر عن شركة ماكينسي أند كومباني[2].

لكن مستوى الرقمنة ما يزال متفاوتاً بين دول المنطقة؛ إذ يرتفع في دول مجلس التعاون الخليجي وينخفض في دول الصراع، مثل سورية واليمن. وهناك جائزة لذلك؛ إذ تقدر الأبحاث التي أجرتها شركة ماكينسي أند كومباني أنه إذا وجد 160 مليون مستخدم رقمي محتمل في المنطقة بحلول عام 2025 فإنهم سيشكلون سوقاً رقمية موحدة في جميع أنحاء الشرق الأوسط، ويمكنهم بالتالي المساهمة بنسبة 3.8 % في الناتج المحلي الإجمالي سنوياً، أي 95 مليار دولار. فالاعتماد على الرقمنة ونموها أمران متلازمان يعزز كل منهما الآخر[3].

وبرغم تحفظ المجتمعات العربية تجاه بعض الإجراءات مثل الخصخصة، تتخذ موقفاً إيجابياً للغاية تجاه الوصول إلى الإنترنت. وقد أشارت إحدى الدراسات إلى أن 90 % من المواطنين الشباب ممن لديهم إمكانية الوصول إلى الإنترنت يعتقدون أن مثل هذا الاتصال من شأنه أن يساعدهم في العثور على وظائف وخلق المشاريع[4].

---

(1) Tarek Elmasry et al., Digital Middle East: Transforming the Region into a Leading Digital Economy, McKinsey & Company, October 2016, https://www.mckinsey.com/~/media/mckinsey/global %20themes/middle %20east %20and %20africa/digital %20middle %20 east %20transforming %20the %20region %20into %20a %20leading %20digital %20 economy/digital-middle-east-final-updated.ashx.

(2) Elmasry et al., Digital Middle East.

(3) Wamda, Understanding the Arab Digital Generation.

(4) Atlantic Council, Economic Recovery and Revitalization, February 2016, https://www.atlanticcouncil.org/images/publications/Economic_Recovery_and_Revitalization_

وقد يفلح مزيد من تمكين الشباب من الاستفادة من السوق الرقمية في جعل الحكومات العربية ترى أن تضخم الشباب أصل اقتصادي يمكن الاستفادة منه بدلاً من كونه مسؤولية.

هذا ويؤدي اقتران ريادة الأعمال بالتكنولوجيا إلى تحسين وتحديث نظام التعليم في المنطقة[1]. ففي العقود الأخيرة، حقق العالم العربي تقدماً كبيراً في مجال التعليم. على سبيل المثال، ازداد الوصول إلى التعليم الابتدائي الشامل بنسبة 10 %، وكذلك محو أمية الشباب والكبار بنسبة 22 %، وهو ما ينطبق على كلا الجنسين[2].

لكن المشكلة تكمن في انخفاض جودة التعليم وعدم تطابقه مع المهارات التي يحتاجها السوق. فالحفظ عن ظهر قلب والاختبارات الموحدة والشهادات الجامعية المصممة للقطاع العام لا تتناسب مع احتياجات المهارات المتغيرة باستمرار للقطاع الخاص. فلم تعد مجرد معرفة القراءة والكتابة والحساب كافية لتلبية احتياجات السوق. يحتاج الشباب اليوم إلى «القدرة على التكيف والإبداع وقبل كل شيء الاستعداد للتعلم - بشكل مستقل ومستمر»[3].

كما وتتخلّف الحكومات والشركات أيضاً في الاتجاه التكنولوجي السريع الخطى، فلا يزال يتعين عليها تبني الاعتماد الرقمي الكامل. فعلى الرغم من الخطط الطموحة، يعيش فقط 6 % من الجمهور تحت ظل «حكومات رقمية ذكية»[4]. وبالمثل، تواجه رقمنة الأعمال التجارية نقص التمويل المتاح للشركات الناشئة والقوى العاملة. وثمة حاجة لمواءمة هياكل الحوكمة في المنطقة مع سهولة دخول السوق والعمالة الماهرة والموهوبة وتسهيل الوصول إلى رأس المال. على سبيل المثال، أظهر استطلاع أجري عام 2013 حول التحديات التي تواجه الشركات

Report_0203_web.pdf. Skills Gap in the Middle East and North Africa?, Brookings Institution, March 2016, https://www.brookings.edu/wp-content/uploads/201607//Technology-Disruptionv5.pdf.

(1) Jalbout and Farah, Will the Technology Disruption Widen or Close the Skills Gap in the Middle East and North Africa?

(2) Elmasry et al., Digital Middle East.

(3) Wamda, http://www.wamda.com/; and UN Development Programme, Arab Human Development Report 2016, 85.

(4) International Finance Corporation, https://www.ifc.org/wps/wcm/connect/corp_ext_content/ifc_external_corporate_site/home.

الناشئة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا أن لدى شركات التكنولوجيا مستوى وصول وتمويل أكبر إلى المِلاك والمستثمرين وحاضنات الأعمال ورأس المال الاستثماري أكثر، وهي بالتالي أقرب إلى أولئك منها إلى التمويل عبر البنوك التجارية[1].

الخلاصة

إحدى طرق التحايل على برامج المكافآت التي تذهب للأكثر موالاة تتجلى في الاستثمار المباشر في مشاريع الدولة والاستغناء عن وساطة الحكومة. ويمكن لهذا الاستثمار المباشر في الشركات الحكومية وإتاحة المنافسة الدولية مع القطاع الخاص أن يؤدي إلى تغيير ديناميكية الشرق الأوسط وتعزيز الاقتصادات الليبرالية.

وتعمل مؤسسة التمويل الدولية داخل مجموعة البنك الدولي كمستثمر خاص لإنشاء الأسواق «حيث تشتد الحاجة إليها»[2]. وإذا تمكنت الحكومات من العمل كمستثمر خاص مثل مؤسسة التمويل الدولية، ومن تخطي نظام المنح التي لطالما شكلت جزءاً لا يتجزأ من شبكات دعم الأنظمة الاستبدادية، فإن الاستثمار في مجموعة متنوعة من المشاريع من أجل خلق منافسة اقتصادية يمكن أن يؤثر بشكل ملحوظ على سوق الشرق الأوسط. ومن ناحية أخرى، وبمجرد أن تستثمر الحكومات في شركة أو مؤسسة ما، فإنها ستصبح مسؤولة عن ضمان نجاح هذه الشركة ودرء أية محاولات من قبل الأنظمة المحلية لتعطيلها.

ومن أجل إحداث تغيير حقيقي في الشرق الأوسط ولتعزيز الاقتصادات الأكثر ليبرالية، يجب أن يدعم المجتمع الدولي إنشاء القطاع الخاص وتعزيز المشاريع التجارية خارج سيطرة الحكومة. فالمنافسة الحقيقية وظهور القطاع الخاص لم يعودا من الكماليات بل ضروريات لخلق فرص عمل لشباب أكثر ارتباطاً بالعالمية، كما يجب إدماج محو الأمية الاقتصادية

(1) Alissa Amico, «The 'Invisible Hand' of the State in MENA Economies,» Washington Post, March 4, 2015, https://www.washingtonpost.com/news/monkey-cage/wp/ 201504/03//the-limits-of-privatization-in-the-middle-east/.

(2) Christopher M. Schroeder, «A Different Story from the Middle East: Entrepreneurs Building an Arab Tech Economy,» MIT Technology Review, August 3, 2017, https://www.technologyreview.com/s/608468/a-different-story-from-the-middle-east-entrepreneurs-building-an-arab-tech-economy/. Schroeder, «A Different Story from the Middle East.

والمالية في التعليم الابتدائي. هذا وتعتمد عودة الطبقة الوسطى بدورها على قدرة هذه البلدان على تلبية الطلب المتزايد على العمل المشرف.

فإلى جانب اليد الخفية، توجد الدولة، فالحد من تدخل الدولة الموسع في الاقتصاد لا يعني بالضرورة عدم تدخل الدولة نهائياً؛ إذ يمكن لمؤسسات الدولة الفعالة والشفافة والخاضعة للقانون أن تقود النمو. وتعد كل من «معادن» و«سابك» في المملكة العربية السعودية مثالين جيدين على الشركات المملوكة للدولة التي تطورت لتصبح شركات ناجحة متعددة الجنسيات، وكذلك في الإمارات العربية المتحدة، لم تلغِ ملكية الدولة وجود أدوات الاستثمار المتنوعة والمنافِسة.

وبغض النظر عن التدخل والدعم الخارجيين، بدأت الدول العربية في الشروع بالفعل في إصلاحات داخلية؛ إذ اتخذت الإمارات بعض هذه الإجراءات فعلياً من خلال الترويج لصناعة التمويل التكنولوجي المزدهرة التي تشجع شركات مثل جملون، وهو موقع لبيع الكتب مقره في الأردن، على الارتباط بمكاتب عمليات دبي لتعزيز المشروع.

وقد أصبحت التكنولوجيا اليوم في متناول كافة شرائح المجتمع أكثر من أي وقت مضى، مما يتيح درجة معينة من النشاط الاقتصادي في البلدان التي لا تسمح بالحراك الاجتماعي. على سبيل المثال، فقد وُلِدَ علاء السلال، مؤسس جملون، في مخيم للاجئين الفلسطينيين في الأردن، وهو الآن يشرف على توسعة شركة بقيمة 4 ملايين دولار.

إحدى الخطوات التي اتخذتها الحكومة الإماراتية لزيادة إمكانات نمو الطبقة الوسطى هي تمرير قانون الإفلاس. من خلال السماح للشركات بالفشل، ومن خلاله تتجنب الإمارات احتمال أن يواجه رجال الأعمال عقوبة السجن بسبب الديون والالتزامات المتراكمة. وبسبب هذا القانون ورأس المال المتاح في دبي، حفزت الإمارات العربية المتحدة نمواً جديداً في الطبقة الوسطى التي كانت لتتخبط لولا ذلك الإجراء.

ولكن يبقى الأداء الاقتصادي لدول الشرق الأوسط غير متماثل. فقطر، صاحبة أعلى نصيب للفرد من الناتج المحلي الإجمالي، بينما اليمن، هو أحد أفقر دول العالم. كما أنها عرضة للصراعات العنيفة والتقلبات الاقتصادية التي لا ترحم. وبالنظر إلى عدم الاستقرار ذاك والمقترن بعجز ديمقراطي، لن يكون ازدهار المواطنين اقتصادياً على رأس أولويات الدولة.

وصحيح أن تلك القيود المفروضة على التقدم الاقتصادي، والتي ذُكرت آنفاً، كانت أسباباً

لانتفاضات الربيع العربي، ما يزال العمل على إصلاح السياسات الاقتصادية متوقفاً، وما انفك على عاتق العديد من القادة العرب. كما لا يزال التعاون الإقليمي بعيد المنال، حتى بين دول مجلس التعاون الخليجي. إن الإصلاحات الاقتصادية الخاصة بكل بلد - مثل معالجة الفساد، وإصلاح مناخ الأعمال لتعزيز روح المبادرة، وسد الفجوة بين الجنسين - تجعل تلك الأهداف أكثر قابلية للتحقيق وهذا من شأنه أن يسهل مزيداً من التآزر الاقتصادي الإقليمي. علاوة على ذلك، ستتمتع الجماهير بسلطة أكبر إذا كانت مطالبهم تتلى على حكومة أنظف، مبنية على تكافؤ الفرص، بدلاً من مزيدٍ من المنح الحكومية والإعانات والوظائف غير المنتجة.

7

ما هي الإصلاحات التي تتطلبها الحوكمة الجيدة

برايان كاتوليس

كان ينبغي أن تكون الانتفاضات العربية عام 2011 وما أعقبها بمثابة جرس إنذار لحاجة المنطقة إلى الحكم الرشيد. فقد بدأت الاحتجاجات بعد فوات الأوان، حيث أفاد صندوق النقد الدولي والبنك الدولي منذ أكثر من 15 عاماً قبل الاضطرابات. أن معظم البلدان في المنطقة فشلت في الشروع بتنفيذ إصلاحات الحوكمة العميقة اللازمة للاستجابة للتحديات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والديموغرافية الهائلة[1]. كما نشر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي منذ عام 2002 وعلى مدى السنوات العديدة التالية سلسلة من تقارير التنمية البشرية العربية كتبها مفكرون عرب حذروا فيها أيضاً من التحديات المتزايدة التي تواجه المجتمعات العربية[2].

وفي أعقاب الانتفاضات العربية انخرطت دول في جميع أنحاء المنطقة في تجارب مختلفة للحكم؛ حيث اختارت تونس الديمقراطية، وتبنّت مصر الاستبداد إلى جانب الإصلاحات الاقتصادية التكنوقراطية، أما الأنظمة الملكية مثل المملكة العربية السعودية فقد اعتمدت

(1) International Monetary Fund, Middle East and Central Asia Department, «Regional Economic Outlook Update: Middle East, North Africa, Afghanistan, and Pakistan,» May 18, 2018, 1–19, https://www.imf.org/en/Publications/REO/MECA/ Issues/201824/04//mreo0518; and Lei Sandy Ye, «The Middle East and North Africa Outlook in Five Charts: Recovery After a Weak 2017,» World Bank, January 30, 2018, https://blogs.worldbank.org/developmenttalk/ middle-east-and-north-africa-outlook- five-charts-recovery-after-weak-2017.

(2) UN Development Programme, Arab Fund for Economic and Social Development, Arab Human Development Report 2002: Creating Opportunities for Future Generations, 2002, http://hdr.undp.org/sites/default/files/rbas_ahdr2002_en.pdf.

نهجاً إصلاحياً من أعلى إلى أسفل متأثرة بالمشورات الإدارية. كما ظهرت حوكمة جديدة على المستوى المحلي في كل من العراق وليبيا وسورية واليمن. «الحوكمة» هي مصطلح له العديد من المعاني المختلفة، لكن البنك الدولي وضع تعريفاً واحداً موحداً: «الطريقة التي تمارس بها السلطة إدارة الموارد الاقتصادية والاجتماعية لبلد بهدف التنمية»[1]. وهناك العديد من الجوانب الرئيسية للحوكمة، بما في ذلك كيفية اختيار الحكومات ومراقبتها واستبدالها وقدرة الحكومة على صياغة وتنفيذ سياسات سليمة وفعالة. وتشمل الحوكمة أيضاً إعداد الميزانية وفرض الضرائب والإصلاح الإداري وسيادة القانون وأداء مؤسسات العدالة وإدارة الموارد العامة.

لعقود من الزمن، شكّلت الحوكمة تحدياً لقادة المنطقة، وما إذا كانت البلدان تُحكم بشكل قادر على المساهمة في استقرار منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وقد أصبحت الحوكمة ذات أهمية كبيرة في بيئات الصراع وما بعد الصراع مثل العراق وليبيا وسورية واليمن - فمن الذي سيحكم، وكيف سيصل إلى السلطة، وهل سيكون لديه شرعية شعبية. وهل سيوفر مكونات الاستقرار. لقد أنفقت الولايات المتحدة سنوات ومئات المليارات من الدولارات في سعيها لتعزيز إدارة أفضل لبيئات الصراع وما بعد الصراع، لكن هذه الجهود لم تسفر عن نتائج مستدامة حتى الآن[2].

وفي أعقاب الانتفاضات العربية، ظهرت ثلاث فئات رئيسية من تجارب الحكم: الجمهوريات التي جربت الحكم بعد التغيير القيادي والاضطراب السياسي، والبلدان المجزأة التي جرّبت أشكالاً جديدة من الحكم اللامركزي والمحلي، والإصلاح الاستباقي من الأعلى إلى أسفل من قبل الأنظمة الملكية.

هل تستطيع الجمهوريات إجراء الإصلاح؟

كانت جمهوريات مصر وتونس أول الدول التي شهدت اضطرابات سياسية وتغييرات

(1) World Bank, Governance and Development, April 1992, http://documents.world-bank.org/curated/en/604951468739447676/pdf/multi-page.pdf.

(2) See, for example, Tamara Cofman Wittes, «Politics, Governance, and State- Society Relations,» Atlantic Council, November 2016, http://www.atlanticcouncil.org/images/publications/Politics_Governance_and_State-Society_Relations_web_1121.pdf.

قيادية، ولكن لم يُنفّذ النظام السياسي الذي تم إصلاحه في تونس تغييرات جوهرية في السياسة، في حين لم تقم مصر بعد بإصلاح نظامها السياسي والاقتصادي بشكل جذري[1]. وعلى النقيض من مصر، أعاد النظام العراقي بناء نفسه من الصفر تقريباً في أعقاب الإطاحة بصدام حسين عام 2003. ومع ذلك، فإن العملية بعيدة عن الاكتمال.

ويرجع سبب تعثر هذا الانتقال إلى الحقائق التي يواجهها كل بلد، فمنذ عام 2011، ركز القادة المصريون الكثير من وقتهم وجهودهم على معالجة التحديات الاقتصادية العاجلة والإصلاحات الهيكلية. فبعد أن أطاح الجنرال عبد الفتاح السيسي بالرئيس المنتخب ديمقراطياً محمد مرسي وحكومة الإخوان المسلمين عام 2013، بشّر السيسي بعهد جديد من القمع السياسي الشديد، وإغلاق مساحة الحريات الأساسية التي كانت موجودة في ظل الأنظمة السابقة.

كما قدّمت الإطاحة التي جرت في عام 2013 مجموعة من الأفكار الجديدة أيضاً، لا سيما في مجال السياسة الاقتصادية، والتي أنتجت بعض الإصلاحات الإضافية، مثل تطبيق ضريبة القيمة المضافة، وإضافة نظام البطاقة الذكية لدعم المواد الغذائية، والتراجع عن دعم الطاقة، كما شجّع قانون جديد أُقر في أغسطس 2017 الاستثمار الأجنبي. ويبدو أن هذه الإصلاحات وما رافقها من ضخ رؤوس أموال دولية بمليارات الدولارات قد أثمرت نمواً اقتصادياً أسرع، كما انخفضت معدلات البطالة، واستقر معدل التضخم[2].

ومع ذلك، لا يزال الاقتصاد المصري يعتمد بشدة على المساعدات الخارجية. وقد عززت مشاريع السيسي العملاقة - قناة السويس الثانية والعاصمة الجديدة - نهج السياسة الاقتصادية التقليدية في مصر. كما لم يتم اتخاذ أي تدابير حقيقية لكشف الأدوار المهيمنة التي يلعبها الجيش والدولة في الاقتصاد.

لا تزال الإصلاحات غير الاقتصادية غير منفذة أيضاً. ولم تنتج جهود الإصلاح حتى الآن تحولاً

(1) Saad Aldouri and Hamza Meddeb, «In Face of Protests, Tunisia Needs Bold Economic Reform,» Chatham House, March 16, 2018, https://www.chathamhouse.org/expert/comment/face-protests-tunisia-needs-bold-economic-reforms.

(2) International Monetary Fund, «Egypt: IMF Executive Board Completes Third Review Under the Extended Fund Facility,» press release, July 2, 2018, https:// www.imf.org/en/News/Articles/201802/07//pr18271-egypt-board-completes-3rd-review- under-eff.

كبيراً في المحاكم والشرطة وغيرها من الخدمات. وعلى الرغم من نص الدستور الجديد لعام 2014 على مبدأ اللامركزية وتوجه الحكومة المصرية لتمكين السلطات الإقليمية والمحلية، تواصل السلطات في القاهرة احتكار اتخاذ جميع القرارات المهمة. وقد وجدت الدراسات الحديثة أن مصر لا تزال واحدة من أكثر الدول مركزية في العالم، حيث تحتل المرتبة 114 من 158 [(1)].

وقد نصت المواد 175-183 من الدستور المصري الأخير على وضع إطار عمل لتأسيس مجالس محلية بميزانيات مستقلة يتم تمويلها من خلال عائدات الضرائب المحلية. ولكن يبدو أن نصوصاً أخرى في الدستور ذاته تحدّ من سلطة وقدرة المجالس المحلية المرتقبة على العمل بشكل مستقل، بما في ذلك منح السلطات التنفيذية المعينة مركزياً سلطة التدخل في قرارات المجالس المحلية.

إن دعم الحكم اللامركزي لا يزال غير واضح بالنسبة للجمهور المصري، ولا يزال العديد من المحللين المصريين يشككون في الانفتاح الموعود على أسلوب الحكم المحلي. وقد أشار أحد المحللين في مقابلة في القاهرة إلى أن «اللامركزية تتعارض مع ثقافة ومنطق المجتمع الهرمي في مصر». «حيث تمتلك السلطة التنفيذية اليد العليا دائماً، ويتمثل جزء من التحدي في مقاومة الحكومة المركزية لرفع سيطرتها على قرارات الميزانية والتمويل التي تمتد إلى جميع المستويات»[(2)].

وقد دعم صندوق النقد الدولي الإصلاحات الأخيرة التي قامت بها الحكومة الحالية في مصر. وبقي الاستقرار الداخلي هو محرك في سياسة الحكومة الحالية، وبقيت الإصلاحات التي يدعمها صندوق النقد الدولي وسيلة للحفاظ على هذا الاستقرار. كما أنه من غير المرجّح أن توفر تلك الإصلاحات الزخم اللازم للتغيير البعيد والواسع النطاق في الحكم المصري.

وبالرغم من عيوبه وفشله في تحقيق الرخاء أو المساءلة، ما يزال هذا النموذج من الاقتصاد الذي يهيمن فيه الجيش على الدولة بقيادة حكومة قمعية تمارس انتخابات اسمية،

(1) Maksym Ivanyna and Anwar Shah, «How Close Is Your Government to Its People? Worldwide Indicators on Localization and Decentralization,» Economics: The Open-Access, Open-Assessment E-Journal 8, no. 1 (Winter 2014): 1–61, http://dx.doi. org/10.5018/economics-ejournal.ja.20143-.

(2) Egyptian analyst, interview with the author, Cairo, Egypt, April 18, 2017.

يتسم بشيء من المرونة؛ إذ أنه استطاع النجاة من التحولات في السياسة ونفذ إصلاحات جوهرية دون أن يغير في مكوناتها الأساسية. حيث أدت الإصلاحات التحررية تاريخياً إلى أداء اقتصادي وطني أفضل ولكن من دون تحسين أو حتى تغيير كبير في الحكم المصري ككل.

وفي المقابل، شهد نموذج الحكم في العراق في السنوات الأخيرة تغييرات جوهرية، حيث أظهر القادة انفتاحاً على مواصلة إصلاح طريقة حوكمة البلاد بدافع الضرورة العملية. وقد صرح أحد كبار القادة العراقيين في منتدى مغلق في واشنطن العاصمة قائلاً: «ليس لدينا خيار سوى اللامركزية»، مع الاعتراف أيضاً بأن الجمهور العراقي ينظر إلى الحكومة المركزية على أنها أكثر كفاءة من الحكومات الإقليمية والمحلية[1]. ولا يزال العراق يواجه تحديات كبيرة في الحكم، بما في ذلك الفساد المستشري، وندرة الموظفين المؤهلين للخدمة في مختلف مستويات الحكومة، واستمرار الوضع السياسي الذي يعيق صنع القرار وتنفيذ السياسات.

فبعد انسحاب القوات الأمريكية من البلاد عام 2011، أصبحت مشاكل الحكم في العراق ما بعد صدام أكثر وضوحاً. فقد عملت حكومة رئيس الوزراء نوري المالكي على إفراغ الجيش العراقي من كفاءاته وأبعدت الكثير من السكان العرب السُنّة في العراق عن الجيش والمناصب، مما مهّد الطريق لاستيلاء تنظيم الدولة الإسلامية على الموصل ومساحات واسعة أخرى من الأراضي عام 2014[2][3]. ولكن نجح خليفة المالكي، حيدر العبادي، في إعادة بناء الجيش العراقي بمساعدة التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة ضد داعش. لكن نجاح الكتلة السياسية لمقتدى الصدر في الانتخابات البرلمانية العراقية لعام 2018 وما تلاها من احتجاجات مناهضة للحكومة في جميع أنحاء البلاد أظهر أن النجاح العسكري ضد

---

(1) Senior Iraqi leader, roundtable discussion, Washington, DC, March 22, 2017.

(2) يمكن أن نعزو استيلاء داعش على ثلث أراضي العراق إلى عدة أسباب، واحدة منها وليس جميعها مرتبط بالانقسام الفئوي والطائفي الذي عانت منه البلاد، وأجواء الصراع الأهلي التي هددت وحدة العراق والعراقيين، فضلاً عن سياسة الاقصاء التي لم تشمل فئة واحدة فقط، ولم تنجح سوى جزئيًا. (المركز)

(3) Zaid al-Ali, «How Maliki Ruined Iraq,» Foreign Policy, June 19, 2014, https:// foreignpolicy.com/201419/06//how-maliki-ruined-iraq/; James Jeffrey, «How Maliki Broke Iraq,» Politico, August 13, 2014, https://www.politico.com/magazine/story/ 201408//how-maliki-broke-iraq-109996; and Greg Jaffe and Kevin Sullivan, «Collapse of Iraqi Army a Failure for Nation's Premier and for U.S. Military,» Washington Post, June 12, 2014, https://www.washingtonpost.com/world/national-security/collapse-of- iraqi-army-a-failure-for-nations-premier-and-for-us-military/201425191/12/06/bc0- f24f-11e3914-c-1fbd0614e2d4_story.html.

تنظيم الدولة الإسلامية لن يغفل أعين المجتمع العراقي عن فشله في مواجهة مشاكل الحكم المستمرة في العراق[1].

ولم تحل الديمقراطية والانتخابات مشاكل الحكم التي ظهرت في العراق بعد الإطاحة بصدام حسين. بل يُحتمل أن تكون الانتخابات العراقية قد ساهمت في زيادة هذه المشاكل من خلال تمكين نخب طائفية مُضْطَرِبة مثل المالكي والصدر، في شكله السابق، من الوصول إلى مناصب سياسية مؤثرة وقوية. رغم أن الصدر قد صوّر نفسه منذ ذلك الحين بصورة المُصلح واستفاد من انعدام الرضا الشعبي عن الحكم العراقي، كما هو الحال في مصر، ولكن يبدو أن الرغبة في إجراء تحسين جوهري في الحكم ما تزال قليلةً، لأن ذلك من شأنه أن يضرّ بسلطة وتأثير الأحزاب والحركات السياسية القائمة في العراق.

هل يمكن للتجزئة أن تعزز الحكم المحلي؟

صحيح أن موجة الاضطرابات السياسية التي اجتاحت المنطقة في عام 2011 ساهمت في تفتيت الحكومات في كلٍ من ليبيا وسورية واليمن، لكن الواقع أن مشكلة تفتيت الدول سبقت بكثير ظهور ما يسمى بالربيع العربي. حيث أدت مجموعة واسعة من الظروف الاستثنائية إلى تجزئة وانقسام بلدان وأقاليم مثل لبنان والضفة الغربية وقطاع غزة - حيث يدير مُهَدِّدون كحزب الله وحماس دولهم الخاصة - مما يتيح ظهور جهات غير حكومية تلعب دوراً مؤثراً في الحكم.

وقد ساهم ضعف الحكم والصراع على السلطة - على أسس سياسية بحتة أحياناً، وأحياناً أخرى على أسس عرقية وطائفية - في انهيار الدولة في ليبيا وسورية واليمن. ومع فقدان الحكومة المركزية السيطرة، ظهرت نماذج مختلفة من الحكم على المستويات المحلية، من الفيدرالية الكردية إلى الدولة الإسلامية في سورية والعراق. ولكن لم يظهر أي نظام حكم مستقر بأي حال من الأحوال - ولا يحتمل أن يظهر على المدى القصير.

(1) BBC News, «Basra Protests: Iraq Government Building Torched in New Unrest,» September 6, 2018, https://www.bbc.com/news/world-middle-east-45441848; Margaret Coker, «Once Hated by U.S. and Tied to Iran, Is Sadr Now 'Face of Reform' in Iraq,» New York Times, May 20, 2018, https://www.nytimes.com/201820/05//world/middleeast/iraq-election-sadr.html; and Deutsche-Welle, «Anti-Government Protests in Iraq Spread to Baghdad,» July 22, 2018, https://www.dw.com/en/anti-government-protests-in-iraq-spread-to-baghdad/av-44776819.

لقد أوجدت الدولة الإسلامية ونفّذت نموذجاً بديلاً للحكم بالقوة. وقد مكّنها نهجها الوحشي من القانون والنظم والإدارة المركزة للممتلكات والأراضي والطاقة، من السيطرة مؤقتاً على السلطة في أجزاء من سورية والعراق. وخلال أكثر من ثلاث سنوات في السلطة، أنشأ تنظيم الدولة الإسلامية نظام حكم قائم على الإكراه الوحشي بدلاً من توفير الخدمات العامة اليومية. على الرغم من وصفها في بعض الحالات بأنها «أكثر قدرة من الحكومة السابقة» في العراق، إضافة إلى امتلاكها مظاهر بيروقراطية، حيث استولى تنظيم الدولة الإسلامية على مؤسسات الدولة القائمة، وأعاد استخدامها لأغراضه الخاصة[1].

فقد شنّ تنظيم الدولة الإسلامية عملية استيلاء عدائية على مؤسسات الدولة في الأراضي التي احتلها[2]. وقد صرّح أحد سكان الموصل لاحقاً لصحيفة نيويورك تايمز بقوله: «لم يكن أمامنا خيار سوى العودة إلى العمل. كما كان من قبل. إلا أننا الآن بتنا نعمل لدى جماعة إرهابية»[3].

وقد تم إعادة توجيه مؤسسات الدولة لتلائم أهداف الدولة الإسلامية وأساليبها. فأصبحت مديرية الزراعة في الموصل، على سبيل المثال، وزارة الزراعة التابعة للدولة الإسلامية وتولّت مسؤولية مصادرة الجماعة للأراضي المملوكة للأقليات الدينية التي تم إخلاؤها[4]. ويُعزى تحسّن الكفاءة في بعض أوجه الحكم في ظل الدولة الإسلامية - مثل المعالجة الأسرع لطلبات إيجار الأراضي من قبل وزارة الزراعة في الموصل - إلى حاجة الدولة الإسلامية المستمرة إلى الإيرادات بالقدر الذي تحتاجه أية حكومة ذات حكم رشيد.

إلا أن الخدمات العامة التي قدمتها الدولة الإسلامية بقيت غير منتظمة وغير متسقة. ففي الموصل، على سبيل المثال، فشل التنظيم في الحفاظ على إمدادات الكهرباء وواجه صعوبات في جمع القمامة وإمدادات المياه[5]. حتى في عاصمة التنظيم، الرقة، حيث كانت خدمات

(1) Rukmini Callimanchi, «The ISIS Files,» New York Times, April 4, 2018, https://www.nytimes.com/interactive/201804/04//world/middleeast/isis-documents-mosul- iraq.html.

(2) Daniel Egel et al., When the Islamic State Comes to Town: The Economic Impact of Islamic State Governance in Iraq and Syria, RAND Corporation, 2017, 168, https:// www.rand.org/nsrd/projects/when-isil-comes-to-town.html; and Callimanchi, «The ISIS Files.»

(3) Callimanchi, «The ISIS Files.»

(4) Callimanchi, «The ISIS Files.»

(5) Callimanchi, «The ISIS Files.»

التنظيم ومستشفياته ومدارسه متطورة للغاية، فقد فشل التنظيم في تأمين الكهرباء على نحو مستدام[1].

بالنسبة إلى الدولة الإسلامية، كان للحكم تعريفان أساسيان: فرض أيديولوجيتها الدينية على السكان المحليين وشن حملات عسكرية مستمرة لتوسيع أراضيها والدفاع عنها. وبالإضافة إلى الإكراه، استخدمت الدولة الإسلامية السياسة الضريبية كوسيلة لتنفيذ رؤيتها الأيديولوجية. على سبيل المثال، طُلب من الشيعة وغير المسلمين دفع ضريبة تصل إلى 2500 دولار سنوياً للعيش في أراضي الدولة الإسلامية[2]. وأعادت توزيع ممتلكات الأقليات الدينية المصادرة على أنصار الدولة الإسلامية، بمن فيهم المقاتلون الأجانب وأقاربهم[3]. كما فرضت غرامات على أنواع السلوك المحظور مثل تدخين السجائر (25 دولاراً)، امرأة تظهر عينيها (10 دولارات). وبذلك فرضت الدولة الإسلامية أيديولوجيتها الدينية وجمعت الأموال لدفع رواتب المقاتلين والتي تشكّل ما يصل إلى نصف ميزانية الدولة[4].

لم يكن تنظيم الدولة الإسلامية الجماعة الوحيدة التي تسعى إلى بناء حكومة أو نظام جديد بعد تفكك حكم الدولة السورية، ففي شمال شرق سورية، تولى حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي، إدارة المناطق التي تخلى عنها الرئيس السوري بشار الأسد أو انتزعها الحزب من خصومه الإسلاميين وذلك حتى قبل تلقيه الدعم الجوي والإمدادات الأخرى من أمريكا. واليوم، يسيطر حزب الاتحاد الديمقراطي على جزء كبير من شمال شرق سورية. ومن الناحية الأيديولوجية، يلتزم حزب الاتحاد الديمقراطي بشكل الحكم الاشتراكي اللامركزي عديم الجنسية الذي يتبناه زعيم حزب العمال الكردستاني والمنظّر المسجون عبد الله أوجلان. ووفقاً لهذه الأيديولوجية، توفر المجالس المحلية المنتخبة أساس الحكم، وصولاً إلى الإدارة الذاتية الديمقراطية التي تدير الكانتونات الثلاثة - ولكل منها حكوماتها ومجالسها التشريعية وأنظمتها القضائية - التي تشكّل الإدارة الذاتية لشمال شرق سورية[5].

(1) Egel et al., When the Islamic State Comes to Town, 78–79.

(2) Sarah Almukhtar, «Life Under the Islamic State: Fines, Taxes, and Punishments,» New York Times, May 26, 2016, https://www.nytimes.com/interactive/201626/05//world/middleeast/isis-taxes-fines-revenue.html.

(3) Callimanchi, «The ISIS Files.»

(4) Egel et al., When the Islamic States Comes to Town, 2.

(5) Dan Wilkofsky, «The Commune System: A Look at Local PYD Governance in North Eastern

غير أن هذا المشروع السياسي الطوباوي هو عملياً مجرد غطاء أيديولوجي لاستمرار سيطرة حزب الاتحاد الديمقراطي على شمال شرق سورية. هذا ويقود تحالف «الحركة من أجل مجتمع ديمقراطي» الذي يهيمن عليه حزب الاتحاد الديمقراطي عملية غامضة من «التنسيق» بين كانتونات روجافا [غرب كردستان]؛ إذ تستمر الحركة في نفي توليها السلطة هناك ولكنها مع ذلك «تقود المجتمع»[1]. ومثل باقي الحركات والأحزاب السياسية الأخرى التي تروّج لأنظمة حكم عديمة الجنسية، يحتفظ حزب الاتحاد الديمقراطي بسلطة الدولة الفعلية ويمارسها بينما يتنصل منها رسمياً. وبناءً على ذلك، فإن «الكوميونات» المحلية التي يزيد عددها عن 3000 والتي أنشأها حزب الاتحاد الديمقراطي في شمال شرق سورية تعمل كهيئات إدارية أكثر من كونها مؤسسات سياسية، حيث توفر الخدمات الأساسية مثل الطعام والوقود، بينما تعمل كقناة للسلطة السياسية الحقيقية وغير الرسمية المتمثلة في حزب الاتحاد الديمقراطي. وفي الواقع، لا يزال تحالف الحركة من أجل مجتمع ديمقراطي يحتفظ بسلطة التحكم بميزانية الكوميونات منذ أوائل عام 2018[2].

ومع ذلك، حقق حزب الاتحاد الديمقراطي بعض النتائج في مجالات معينة من الحكم، حيث عزز سيطرته على الأراضي التي استولى عليها من تنظيم الدولة الإسلامية. فقد قاتلت وحدات حماية الشعب جنباً إلى جنب مع ميليشيا الحزب بفعالية ضد الدولة الإسلامية. كما توفر الحركة الخدمات الأساسية للسكان المحليين الخاضعين لسلطتها، فقد بنت المدارس وحتى الجامعات، وكل ذلك ساعد حزب الاتحاد الديمقراطي على تعزيز سلطته[3]. والأهم من ذلك، أن حزب الاتحاد الديمقراطي قد خطى خطوات كبيرة من خلال دمج النساء في مكونات

Syria,» Atlantic Council, March 12, 2018, http://www.atlanticcouncil. org/blogs/syriasource/the-commune-system-a-look-at-local-pyd-governance-in- northeastern-syria; Wes Enzinna, «A Dream of Secular Utopia in ISIS' Backyard,» New York Times, November 24, 2015, https://www.nytimes.com/201529/11//magazine/a-dream-of-utopia-in-hell.html; and Rana Khalaf, «Governing Rojava: Layers of Legitimacy in Syria,» Chatham House, December 2016, 5, 10–11, https://syria.chathamhouse.org/assets/ documents/201608--12-governing-rojava-khalaf.pdf.

(1) Khalaf, «Governing Rojava,» 11.

(2) Wilkosfsky, «The Commune System.»

(3) Khalaf, «Governing Rojava,» 16–18.

الحكم المحلي الرئيسية مثل الشرطة والقضاء - وحتى في المناطق المحافظة التي يغلب عليها الطابع العربي مثل منبج[1].

ومع ذلك، لا تزال شرعية حزب الاتحاد الديمقراطي في شمال شرق سورية هشّة ومحدودة، ويرجع ذلك إلى حدٍ كبير إلى مخاوف بشأن أساليب حكمه. فمخاوف الاستبعاد على أسس عرقية لا تزال سائدة، إلى جانب مخاوف الانقسام بين العرب والأكراد. وقد صرّح أحد النشطاء السوريين: «إنهم [أي حزب الاتحاد الديمقراطي» لا يتسامحون مع أي نوع من المعارضة - عربية كانت أم كردية»[2]. ويشير عدم التسامح مع المعارضة إلى هشاشة الحكم؛ فمن دون الموافقة الشعبية الواضحة والشرعية، قد تواجه الجهود المبذولة لإدارة الحكم المحلي نفس التحديات التي أُبتليت بها سورية على مدى عقود.

ويزعم حزب الاتحاد الديمقراطي وأنصاره في أوروبا والولايات المتحدة أن روجافا تمثل نموذجاً ثورياً جديداً للحكم، حيث يتبع حزب الاتحاد الديمقراطي نموذجاً عملياً للحكم مشابهاً للمجموعات السياسية الأخرى التي تتطلع إلى انعدام الجنسية. ورغم أن الحزب قد أنجز الكثير في مجالات مثل تقديم الخدمات، إلا أن التزام حزب الاتحاد الديمقراطي بالحكم اللامركزي يخفي وراءه هيمنته غير الرسمية على شمال شرق سورية. هذا ويزداد الانفصال بين المؤسسات الرسمية لحزب الاتحاد الديمقراطي والسلطة غير الرسمية للحزب من احتمالية أن ينجرف مشروع الحكم في اتجاهات سلطوية.

وعلى النطاق الأوسع، يتمثل التحدي طويل الأمد في بلد مجزأ مثل سورية في كيفية حل النزاعات الجارية في البلاد، وكيف سيتم تعزيز السلطة، وكيف سيتم إنشاء مسار لإنشاء نظام حكم على المستويات المحلية والإقليمية والوطنية، تستجيب لاهتمامات المواطنين. وفي الوقت الحالي يبدو أنه سيكون في سورية نماذج متعددة للحكم، وسيشكل التوسط بين هذه النماذج ومزامنة عملها ضمن الدولة السورية المستقبلية قضية رئيسية لتأمين الاستقرار. ويبدو احتمال قيام دولة ذات نظام فيدرالي لامركزي هو الأقوى حتى الآن.

---

(1) Rod Nordland, «Women Are Free, and Armed, in Kurdish-Controlled Northern Syria,» New York Times, February 24, 2018, https://www.nytimes.com/201824/02//world/middleeast/syria-kurds-womesns-rights-gender-equality.html.

(2) Mona Yacoubian, «Governance Challenges in Raqqa After the Islamic State,» United States Institute of Peace, 2017, 7, https://www.usip.org/sites/default/files/SR414-Governance-Challenges-in-Raqqa-after-the-Islamic-State.pdf.

ففي لبنان، يعمل حزب الله، المنظمة السياسية والجماعة الإرهابية[1]، ضمن الهياكل الرسمية للحكومة اللبنانية بينما قام أيضاً ببناء شبه دولة خاصة به، بما في ذلك منظمة شبه عسكرية منفصلة ومنظمات خيرية. أما في قطاع غزة، فتسيطر حركة حماس «الإرهابية» على هياكل الحكم الرسمية منذ عام 2007، عندما انتزعت السلطة بالقوة من يد السلطة الوطنية الفلسطينية. ويقدم كل من حزب الله وحماس - أمثلة حكم مختلف تكون فيه الدولة ضعيفة أو غير موجودة وتهيمن عليها قوى دون وطنية تفتقر إلى الشرعية الواسعة.

هل سيكتب للممالك النجاة؟

تعد إصلاحات الحوكمة في دول الخليج الغنية بالنفط مثل الإمارات العربية المتحدة، والمملكة العربية السعودية على وجه الخصوص التجارب الواعدة والأكثر ابتكاراً على مستوى المنطقة. فقد أدخلت الأنظمة الملكية إصلاحات كبيرة على مستوى الحوكمة نظراً لمواردها الوفيرة القادرة على تولي تلك الإصلاحات، إلا أنهم، أي دول الخليج، لم يتبنوا صيغة واحدة.

تشكل رؤية المملكة العربية السعودية 2030 - خطة رئيسية لتنويع الاقتصاد السعودي وتقليل اعتماد الدولة على عائدات النفط وإصلاح مجموعة واسعة من الخدمات العامة بما في ذلك التعليم والصحة وخدمات البنية التحتية وإدخال تدابير أكثر صرامة لمكافحة الفساد - وهي بالتالي خطة الإصلاح الأبرز في المنطقة[2]. كما تم تقديم رؤية واسعة في أوائل عام 2016، تسعى إلى إعادة كتابة العقد الاجتماعي، الذي كان في صميم المملكة منذ إنشائها، لتحويل المملكة العربية السعودية من دولة رفاهية متضخمة إلى نموذج جديد يضع مسؤوليات أكبر على المواطنين، بما في ذلك دفع الضرائب مقابل تقديم الخدمات. وتشمل التدابير الأخرى تقليص القطاع العام، والحد من تأثير المؤسسة الدينية على العديد من جوانب الحكم، وزيادة التشاور مع الجمهور[3]. فقد ولّد الاعتراف بعدم استدامة نموذج

(1) هذا المصطلح يتماهى مع تصنيف الولايات المتحدة الأمريكية للحزب المذكور، علمًا إن الكثير من الدول في العالم تتحفّظ عليه. (المركز)

(2) Kingdom of Saudi Arabia, «Vision 2030,» http://vision2030.gov.sa/en.

(3) For a comprehensive assessment of Vision 2030 one year into its implementation, see Jane Kinninmont, Vision 2030 and Saudi Arabia's Social Contract Austerity and Transformation, Chatham House, July 2017, https://www.chathamhouse.org/sites/default/files/publications/research/201720--07-vision-2030-saudi-kinninmont.pdf.

الاقتصاد السياسي السعودي ضرورة إعادة كتابة العقد الاجتماعي. فقد صرح محمد الشيخ، شخصية رئيسية في جهود الإصلاح الاقتصادي ووزير دولة وعضو في مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية قائلاً: «لدينا سكان شباب. ونحن نوفر الدعم لهم كما تعلمون، فالطاقة مدعومة والمياه مدعومة والأدوية مدعومة والتعليم المدعوم، دعمنا حياة الجميع... من دون ضرائب»[1]. والآن، تتحرك حكومة المملكة العربية السعودية لخفض الدعم وزيادة الأعباء المالية على السعوديين لإعادة كتابة العقد الاجتماعي.

ومن العناصر المهمة لرؤية 2030 محاولة إعادة هيكلة الحوكمة داخل المملكة. فبعد وقت قصير من صدور الرؤية، أطلق مجلس الوزراء السعودي برنامج التحول الوطني، الذي حدد معايير تنفيذ رؤية 2030[2]. وقد كلّف مجلس الوزراء السعودي مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية بوضع نظام لرصد وتقييم تنفيذ التغييرات في أربع وعشرين جهة حكومية ذات أهداف مؤقتة لعام 2020. بالإضافة إلى ذلك، أنشأت الحكومة السعودية عدداً من الهيئات كجزء من الخطة، من ضمنها المركز الوطني لقياس الأداء، ووحدة التنفيذ، ومكتب إدارة المشاريع التابع لمجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية.

وقد تأثرت الخطط الإصلاحية بشكل كبير بنماذج الإدارة والشركات الاستشارية في الغرب، مع التركيز القوي على مؤشرات الأداء الرئيسية للأهداف الاستراتيجية. ويغدو هذا النهج البيروقراطي المرتكز على إصلاح الحوكمة عبر الدولة كمحاولة لتحسين أداء الجهات الحكومية المتصلب والذي لم يواجه أي تدقيق صارم في الماضي.

وإحدى أولويات الإصلاح تتمثل في تقليل الأموال المهدورة بسبب الفساد في جميع جوانب حوكمة الدولة، بما في ذلك الخدمات العامة، وتقليل تكلفة شبكات الأمان الاجتماعي التي ما انفكت المملكة تقدمها لمواطنيها على مدى عقود. ففي مقابلة له في الرياض، سلّطت إحدى الشخصيات الرئيسية المشاركة في جهود الإصلاح السعودية الضوء على حجم المشكلة بقولها: «إن النمو المتحقق من الأموال التي كان يحصل عليها بعض الأفراد من فساد قطاع الطاقة كان أعلى من نمو الناتج المحلي الإجمالي والنمو السكاني للبلاد»[3].

(1) Norah O'Donnell, «Saudi Arabia's Heir to the Throne Talks to 60 Minutes,» 60 Minutes, March 19, 2018, https://www.cbsnews.com/news/saudi-crown-prince-talks- to-60-minutes/.

(2) Kingdom of Saudi Arabia, «National Transformation Program,» http://vision2030. gov.sa/en/ntp.

(3) Saudi Arabia reform key figure, interview with author, Riyadh, Saudi Arabia,

وتتخلف المملكة العربية السعودية عن جارتها الأصغر، الإمارات العربية المتحدة في كثير من النواحي، من ضمنها مسألة الحكم. فمنذ أكثر من عقد من الزمان، بدأت دولة الإمارات العربية المتحدة عدداً من الإجراءات التي تهدف إلى تعزيز الحوكمة مع التركيز على النمو الاقتصادي وتعزيز التجارة والاستثمارات. وأعطت هذه الإجراءات الإصلاحية الأولوية لرفع كفاءة الوزارات الحكومية وتوسيع «المناطق الحرة» لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر مع منح مزايا ضريبية للشركات متعددة الجنسيات؛ ولم تسعى الإصلاحات إلى دفع الديمقراطية أو تغيير النظام الملكي بشكل جذري[1]. حيث تعمل الإمارات العربية المتحدة كنظام اتحادي من سبع إمارات، وينصب تركيزها على إصلاح الحوكمة وتقديم الخدمات بكفاءة عالية[2].

وقد شكلت خطوة مزامنة نهج الحوكمة بين المملكتين الخليجيتين تطوراً آخر مثيراً للاهتمام. ففي يونيو 2018، أعلن البلدان عن سلسلة من الاتفاقيات المكثفة لتنفيذ رؤية مشتركة للتكامل الاقتصادي والتنموي والعسكري من خلال 44 مشروعاً مشتركاً. تحت عنوان «استراتيجية العزم»؛ إذ وضع البلدان خططاً لجهود مشتركة تحدد بشكل مباشر كيف سيدير كل منهما مجموعة واسعة من المجالات، بما في ذلك التنظيم الاقتصادي والسياسة الضريبية وتوفير الخدمات العامة والبنية التحتية والتكنولوجيا المالية[3].

وتتخلف الأنظمة الملكية الأخرى في المنطقة، إذا ما استثنينا المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، كالبحرين والأردن والكويت والمغرب وسلطنة عُمان، في الجهود المبذولة لإدخال إصلاحات حوكمة جديدة. حيث ناقش الأردن والمغرب جهود الحوكمة اللامركزية لسنوات، وفشلت هذه المناقشات، حتى الآن، في تغيير الطريقة التي يدير بها البلدان مواردهما باتجاه النمو والتنمية. وقد عانى الأردن مؤخراً من اضطرابات تتعلق

(1) Jeremy Tamanini, «Development and Governance in the UAE, not Democracy,» Carnegie Endowment for International Peace, August 19, 2008, http:// carnegieendowment.org/sada/20887.

(2) For more details, see UN Development Program, «United Arab Emirates: In-Depth,» http://www.ae.undp.org/content/united_arab_emirates/en/home/ourwork/ democraticgovernance/in_depth.html.

(3) For more details on the plan, see Gulf News, «UAE, Saudi Arabia Announce Strategy of Resolve,» June 7, 2018, https://gulfnews.com/news/uae/government/uae-saudi-arabia-announce-strategy-of-resolve-1.2233041.

بالإصلاحات الاقتصادية التي أدخلها في ربيع 2018 بهدف تقليل بعض الإعانات العامة لمعالجة العجز في الميزانية والديون المترتبة على البلاد.

أما في المغرب، فقد حاول النظام الملكي القيام بإصلاحات يبدو أنها تهدف إلى تمكين المزيد من الجهات الفاعلة في الحكومة لتولي سلطة أكبر ودفع عملية صنع القرار بعيداً عن الحكومة المركزية نحو جهات فاعلة إقليمية ومحلية. وقد تباينت الآراء في المغرب حول جدوى هذه الجهود.

فيعترف البعض بأن هذه الجهود مكّنت مزيداً من الجهات الفاعلة على مختلف مستويات الحكومة في المغرب. وقد صرح أحد المحللين العاملين في مؤسسة فكرية رائدة حول عملية الإصلاح: «يدرك المعنيون أنهم يجب أن يتصرفوا - وهم لا ينتظرون الملك الآن»[1]. بينما يجادل آخرون بأن جهود الأقلمة واللامركزية لا تزال في المراحل الأولى - وأن الملك والمقربين منه لا يزالون يتمتعون بقدر كبير من السلطة.

وعلى عكس معظم دول الخليج، لدى الأردن والمغرب برلمانات منتخبة تلعب دوراً فعالاً في مناقشة أولويات السياسة. ففي المغرب، يشير أحد قادة البرلمان إلى التحديات الكبيرة التي تواجه البلاد، قائلاً إن «أجندتنا الوطنية غارقة في الأولويات المتنافسة» ووصف التعليم بأنه التحدي الأول، يليه الأقلمة، وانتقال السلطة، وانعدام المساواة الاقتصادية[2]. وكما هو الحال في مصر، ظل التنفيذ الفعلي لتفويض السلطة إلى المستويات الحكومية الإقليمية والمحلية بطيئاً ومتأخراً عن التوقعات.

وثمّة خيط مشترك واحد يجمع ممالك الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، غنيها وفقيرها، وهو إعطاء الأولوية القصوى للمحافظة على النظام. وبهذا المعنى يغدو الحكم الرشيد مجرد شكل أكثر كفاءة من الاستبداد، حيث لا يزال الطريق ضيقاً أمام صياغة السياسات.

إلى أين ستتجه حوكمة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا؟

من الصعب توقع اتجاهات الحوكمة نظراً لعدم اليقين الذي ما فتئ يسود في المنطقة، إلا أن مجموعة عوامل داخلية وخارجية ستظل تلقي بظلالها على جهود إصلاح الحكم وتجارب

(1) Moroccan parliamentary leader, interview with author, Rabat, Morocco, May 2, 2017.

(2) Senior official in Morocco's parliament, interview with author, Rabat, Morocco, May 4, 2017.

الحوكمة في أنحاء المنطقة. وصحيح أن الانتفاضات العربية التي جرت منذ عام 2011 سلطت الضوء على خطر الوضع الراهن، بيد أن قلة من الدول اختارت دفع أجندة الحكم الرشيد قدماً بالرغم من كل تلك الاحتجاجات.

ويتمثل أحد تحديات الحوكمة بقضايا رئيسية، تشبه الدوران في حلقة مفرغة، مثل التعليم والخدمات الصحية، إذ لا تزال جودة هذه الخدمات العامة منخفضة إلى حد كبير نتيجة سوء الإدارة، بينما تطيل جودة التعليم المتدنية أزمة الحوكمة بسبب قلة المواهب والخبرة. وفي حين تدرك العديد من الأنظمة الحاجة إلى الإصلاح لتفادي الاضطرابات طويلة الأجل، يشكل انعدام الاستقرار في أماكن أخرى عاملاً مثبطاً لانتقال الإصلاح من الخطاب إلى الواقع. وسوف يستمر القادة في تقديم خطط إصلاحات للحوكمة، لكن التنفيذ سيكون بطيئاً. ومن المرجح أن يعطّل أولئك القادة كل الإصلاحات التي من شأنها إطلاق العنان للقوى السياسية التي تساهم في عدم استقرار النظام وتقوّض شرعيته وتقطع شبكات المحسوبية وتؤدي إلى زوالها.

وبالتوسع قليلاً، نرى بأن جزءاً من سوء الإدارة الذي تعاني منه المنطقة يرجع إلى نقص المساحة العامة للتعبير وضعف قدرة المواطنين العاديين على صنع القرار والتأثير على عملية صنع القرار في المنطقة. ويشير هذا إلى المشكلات السياسية الأوسع والتي تقع في صميم أسباب عدم الاستقرار في المنطقة، بما في ذلك التوزيع غير المتكافئ للسلطة. كل هذا سيحتاج إلى أجندات طويلة لحل مشكلات دول المنطقة: كحل النزاعات في بلدان مثل ليبيا وسورية واليمن التي تفتت بسبب الصراع؛ حيث يمكن أن يمنح نموذجاً أكثر شمولاً للحوكمة المزيد من السلطة والصوت المسموع لمستويات الحكم الإقليمية والمحلية. وتوفير مزيد من الاحترام لدور الأفراد في تشكيل مخرجات السياسة في أماكن مثل مصر؛ ونهج أكثر استدامة لإدخال إصلاحات مؤسسية وتحويل الرؤى إلى حقيقة واقعة في دول مثل المملكة العربية السعودية.

ويبقى الحكم الرشيد يشكّل عنصراً أساسياً في بناء مجتمعات أكثر مرونة تقاوم قيام قوى متعددة بالسيطرة على هياكل الدولة في جميع أنحاء المنطقة - كالحركات الإرهابية مثل الدولة الإسلامية، والقوى الإقليمية الثورية الطائفية مثل إيران. وإذا استمر غياب الإصلاح على نطاق واسع، ستبقى الثورات المستقبلية التي يقودها الشباب هي الاحتمال الأوضح. فصحيح أن قيام المؤسسات الأكثر فاعلية التي تستجيب للشواغل والاحتياجات الأساسية

للمواطنين لن تشكل حلّاً للنزاعات التي تعصف بأجزاء كثيرة من المنطقة، إلا أن المؤسسات التي تعمل بشكل جيد سيكون لديها فرصة أفضل لمواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية والديموغرافية التي تعصف بالمنطقة.

نبذة عن المؤلفين

ثاناسيس كامبانيس: هو أستاذ زميل في مؤسسة القرن، متخصص في شؤون الشرق الأوسط والسياسة الخارجية للولايات المتحدة. وهو مراسل أجنبي سابق لصحيفة بوسطن غلوب ومساهم في نيويورك تايمز وفورين بوليسي وأتلانتيك، من بين عدة منشورات أخرى.

مايكل أ. فاهي: عالم أنثروبولوجيا ومحاضر في كلية التربية بجامعة ميشيغان. وهو عضو في مجلس إدارة منظمة إن غلوبال التعليمية غير الربحية، والتي تركز على التصميم التعليمي والابتكار، وعضو في مجموعة الاتصالات التفاعلية والمحاكاة التابعة لجامعة ميشيغان.

فلورنس جوب: هي نائبة مدير معهد الاتحاد الأوروبي للدراسات الأمنية. شاركت في تأليف كتاب *ذا كولدرون: الناتو في ليبيا* (مطبعة جامعة أكسفورد، 2018) ومؤلفة كتاب *حراس الدولة العربية: عندما تتدخل الجيوش في السياسة، من العراق إلى موريتانيا* (مطبعة جامعة أكسفورد، 2017).

بريان كاتوليس: هو أستاذ زميل في مركز التقدم الأمريكي، حيث يركز على استراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة وسياسة مكافحة الإرهاب. وهو عضو قديم في مجلس الأمن القومي التابع لإدارة بيل كلينتون، ووزارة الخارجية، ووزارة الدفاع. وهو أيضاً مستشار أول لمجموعة أولبرايت ستونبريدج، حيث يقدّم المشورة للعملاء حول القضايا المتعلقة بالشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

دانييل بليتكا: هي نائبة الرئيس الأولى لدراسات السياسة الخارجية والدفاعية في معهد أمريكان إنتربرايز، حيث تكتب عن قضايا الأمن القومي في الشرق الأوسط. كما أنها حاصلة على (أستاذ أندرو إتش سيجل) في السياسة الخارجية الأمريكية للشرق الأوسط في كلية والش للخدمة الخارجية بجامعة جورج تاون.

مايكل روبين: باحث مقيم في معهد أمريكان إنتربرايز يبحث في السياسة والمجتمع العربي والإيراني. وهو مؤلف كتاب *الرقص مع الشيطان: مخاطر إشراك الأنظمة المارقة* (لقاء، 2014) ومستشار سابق في مكتب وزير الدفاع.

بلال وهاب: هو زميل في مؤسسة ناثان وإستير ك. فاغنر في معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى، يركز على الحكم في كردستان والاقتصاد. وسبق له التدريس في الجامعة الأمريكية في العراق، السليمانية، حيث أسس مركز التنمية والموارد الطبيعية.

أ. قادر يلدريم: زميل الشرق الأوسط في معهد بيكر للسياسة العامة بجامعة رايس. وهو مؤلف كتاب *الأحزاب الديمقراطية الإسلامية في الشرق الأوسط: اقتصاد وسياسة الاعتدال الإسلامي* (مطبعة جامعة إنديانا، 2016).

يُقدِّم المؤلفون عملاً عظيماً من خلال إجراء تحليلات مُعمّقة لعلل الشرق الأوسط ومشكلاته، مفتّشين عن أسبابها ومستجلين موجباتها، بعيداً عن الإجابات الجاهزة والبديهية السائدة بعد ثورات الربيع العربي 2011. أعدّ الكتاب مجموعة باحثين، أوجزوا فيه آخر التطورات والمعلومات والإحصائيات عن بواعث الخلل الكامنة في البنية الأساسية للأنظمة المختلفة، وناقشوا صياغة السياسات التي من شأنها المساهمة في استقرار النظام وإشاعة الديمقراطية والتسامح وتأسيس ما يُسمى بـ(الحكم الرشيد) الذي يكون أكثر كفاءة مما عليه المنطقة من استبداد، وغياب "الشرعية" عن حكومات العالم العربي التي طالما واجهت المعارضة بسبب ذلك. مع اقتراح الإصلاحات التي من المفترض المضي بها، وأن تشمل التعليم ذي الجودة المتدنية والمخرجات الضعيفة، والخدمات الصحية العامة التي لا يزال مستواها منخفضاً نتيجة سوء الإدارة، والتركيز على التوصية بـ(الحوكمة) لمحاربة الفساد المالي والإداري وفرض الشفافية والمساءلة الوطنية وبناء هياكل الحكم المتكاملة، وتنمية المواهب والخبرات الوطنية.

مركز الرافدين للحوار
Al-Rafidain Center For Dialogue
R.C.D

www.alrafidaincenter.com
info@alrafidaincenter.com
009647826222246
ص.ب. 252

العراق - النجف الاشرف - حي الحوراء - امتداد شارع الاسكان
العراق - بغداد - الجادرية - تقاطع ساحة الحرية

ISBN 978-1-7747219-7-1
9 781774 721971 >